دليل صنع السلام باستخدام المبادئ الإسلامية

أوجه التشابه بين المعايير الدولية والمبادئ الإسلامية

LSE THE LONDON SCHOOL OF ECONOMICS AND POLITICAL SCIENCE

FBA

"يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ
وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ
عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ، إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ"

(سورة الحجرات: 13)

تأليف السفير إبراهيم رسول
الدكتورة هدى عبادي
البروفيسور مارك مولر ستيوارت
المستشار الخاص إلدريدج أدولفو

	المؤلفون		4
	شكر وامتنان		7
	تمهيد		10
01	مقدمة		13
		المنهج: مقاربة المبادئ الأولى 1.1	16
		مؤتمر اسطنبول: التحقق من الفرضية 2.1	17
		هيكل الدليل 3.1	18
02	الإسلام ومقاربات صنع السلام المعاصرة		19
		أوجه التكامل 1.2	20
		الأمة المعاصرة: الحاجة إلى صنع السلام 2.2	21
03	نحو منظومة إكولوجية إسلامية لصنع السلام: المبادئ السبعة		23
		المبادئ السبعة 1.3	23
		فهم الجهاد في جميع مظاهره 2.3	31
04	الإسلام وإطار صنع السلام القائم على الحقوق: مقاصد الشريعة		32
		المقاصد العليا للشريعة الإسلامية (مقاصد الشريعة) 1.4	32
		مفاهيم أخرى داعمة 2.4	38
05	حقوق المرأة في أماكن الصراع ذات الأغلبية المسلمة		40
		ديناميكيات النوع الاجتماعي، والمعايير، والتفسيرات البشرية للنصوص الإلهية 1.5	41
		بناء إجماع كافٍ: نحو الإدماج المبدئي 2.5	44
		استراتيجيات حقوق المرأة ومشاركتها 3.5	46

06	الإسلام وقوانين الحرب: أدوات ومفاهيم عملية أخرى			50
		1.6	الإسلام وقواعد الحرب	50
		2.6	مفاهيم إسلامية أخرى مهمة	51
07	الإسلام وتشكيل الدولة في أوقات الصراع			58
		1.7	من الصبر الاستراتيجي إلى الحكم الاستراتيجي	58
		2.7	تشكيل الدولة الإسلامية في أوقات الصراع – ميثاق المدينة	59
		3.7	المواطنة الشاملة وميثاق المدينة	60
		4.7	الحكم الاستشاري (الشوروي) والتمثيلي	60
		5.7	عملية شاملة	62
		6.7	الوسطية: من الثنائيات الزائفة إلى الطريق الوسط	62
		7.7	نماذج محتملة لتشكيل الدولة	63
		8.7	الحكم الانتقالي بعد الصراع	66
08	خاتمة			68
	الملحق)أ(: المراجع			70

المؤلفون

السفير إبراهيم رسول تشكَّلت حياة السفير إبراهيم رسول بالتزامه طوال حياته بالعدالة والتعايش المشترك، وبمشاركته ودوره القيادي في النضال ضد نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد). وقد بدأت مسيرته النضالية في فترة دراسته الثانوية، واستمرت من خلال دوره القيادي في كل من الجبهة الديمقراطية المتحدة والمؤتمر الوطني الأفريقي؛ فاضطر إلى تقديم التضحيات، ومنها قضاؤه بعض الوقت في السجن في جزيرة روبن، حيث التقى نيلسون مانديلا أول مرة، فضلًا عن فرض الإقامة الجبرية عليه.

شغل منصب سفير جنوب أفريقيا في الولايات المتحدة الأمريكية. وكان قبل ذلك، عضوًا في الجمعية الوطنية (البرلمان)، كما عمل مستشارًا خاصًا لرئيس الدولة في جمهورية جنوب أفريقيا، ولرئيس وزراء (حاكم) مقاطعة كيب الغربية.

كانت مشاركتاه الاجتماعية والسياسية للسفير إبراهيم رسول مدفوعة بالدين، من خلال مشاركته في "الحركة الإسلامية" - مؤسسًا لـ "دعوة الإسلام" - (The Call of Islam)، وفي "حركة ما بين الأديان" (Interfaith Movement)، حيث حشد المسلمين والمجتمعات الدينية الأوسع نطاقًا لتطوير فهم أعمق للإسلام وللدين في ظل الظروف السائدة للعولمة في عالم اليوم.

وباعتباره مؤسس "مؤسسة العالم للجميع" (World for All Foundation)، نشط السفير رسول في إعادة التأمل في الأدوات الفكرية لعلاقات التعاون بين الأديان والثقافات والمجتمعات على المستوى العالمي، وفي إرساء العدالة والكرامة والإدماج والمساواة للمهمَّشين والمستبعدين. كما أنه شغل منصب عضو في مجلس إدارة "معهد المقاصد"، ومنصبَ مستشارٍ لـ "جمعية المسلمين في جميع مناطق دالاس". وشغل أيضًا منصب مدير غير تنفيذي ورئيس بنك التنمية لجنوب أفريقيا.

حصل السفير رسول على البكالوريوس في الآداب، وعلى دبلوم عالٍ في التعليم من جامعة كيب تاون، إضافة إلى دكتوراه فخرية من جامعة روزفلت (الآداب الإنسانية) وجامعة تشاتام (الخدمة العمومية).

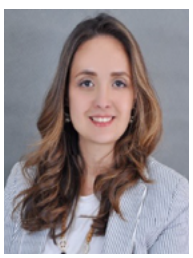

الدكتورة هدى عبادي المديرة التنفيذية لمؤسسة "ترانسفورماتيف بيس" (Transformative Peace)، وهي شركة استشارية متخصصة في عمليات السلام الشاملة، والمرأة والسلام والأمن، والمقاربة القائمة على حقوق الإنسان في منع التطرف العنيف. تتميز بأكثر من 18 عامًا من الخبرة الواسعة في تصميم برامج بناء السلام وتنفيذها في الولايات المتحدة وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تعمل الدكتورة عبادي مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة[1] لتسهيل الحوار وتعزيز بناء السلام في مناطق الصراع الحساسة مثل أفغانستان، وليبيا، والعراق، وفلسطين، وسورية. وتعمل في تطوير برامج لتعزيز إدماج المرأة في عمليات السلام، كما تقدم خبرتها في تصميم برامج منع التطرف العنيف، وهي برامج مجتمعية قائمة على المجتمع، وهي ذات صلة بالنوع الاجتماعي ذي الانتماء والإدارة المحليّين؛ وتجري بحوثًا قائمة على الأدلة للمساعدة في صوغ قرارات السياسة على المستويَين الوطني والدولي.

قبل تأسيسها "ترانسفورماتيف بيس"، عملت الدكتورة عبادي مديرةً مساعدةً لبرنامج حل النزاعات في مركز كارتر بين عامي 2014 و2019. كما عملت مديرة برامج في منظمتين لتحويل الصراعات، وهما منظمتان عملتا مع الشباب اليهودي والشباب المسلم من خلال التعليم التجريبي والسياسي. حصلت الدكتورة عبادي على درجة الدكتوراه في الاتصال السياسي من جامعة ولاية جورجيا، وعلى شهادة الدراسات العليا من جامعة ديوك (كارولاينا الشمالية) في دراسات الشرق الأوسط، وعلى الماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية، مع التركيز على دراسات الشرق الأوسط وحل النزاعات، وذلك من جامعة سيتون هول. كما حصلت على العديد من الجوائز، بما في ذلك جائزة "آي بي إس للنساء المؤثرات" لعام 2019، وجائزة الخريجين الشباب في كلية لوثر لعام 2018، وزمالة جامعة ولاية جورجيا الرئاسية للصراع والعنف العابر للثقافات، وجائزة معهد أتلانتا للقيادة الدبلوماسية لعام 2018 لبناء السلام. وتشغل الدكتورة عبادي حاليًا عضوية المجلس الاستشاري البحثي لمؤسسة "ريزولف" (RESOLVE).

مارك مولر ستيوارت، المحامي الملكي أستاذ ممارس في كلية الحقوق بجامعة إدنبرة وكلية لندن للاقتصاد، حيث يدير مشروع المعايير الدولية. كما أنه أيضًا مؤسس لمنظمة **Beyond Borders Scotland**، وهي منظمة حوار وبناء سلام مقرها في اسكتلندا، وهي مؤسسة مكرَّسة للتبادل الثقافي والسياسي الدولي.

عمل مارك مولر، منذ عام 2015، مستشارًا أول للوساطة في وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث قدم المشورة للعديد من المبعوثين والممثلين الخاصّين للأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بسورية واليمن وليبيا والسودان وجنوب السودان والعراق وجورجيا وأفغانستان. كما يقدم المشورة لأكاديمية فولك برنادوت في السويد بشأن عمليات السلام والحوار الأخرى، بما في ذلك ما يتعلق بأوكرانيا. كما أنه أحد مؤسسي مؤسسة «دلفينا» في لندن.

علاوة على ذلك، فإن مارك مولر محامٍ أول في **Doughty Street Legal Chambers** (لندن) وكلية المحامين الاسكتلندية (إدنبرة)، حيث يقدم المشورة بانتظام للهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية بشأن القانون الدولي العام وقضايا حل النزاعات، بما في ذلك مركز الحوار الإنساني في جنيف. وقد عُيّن مستشار ملك (**King's Counsel**) في عام 2006، ورئيسًا للجنة حقوق الإنسان في مجلس نقابة المحامين الثامن في إنكلترا وويلز بين عامي 2006 و2014، وهو زميل في كلية الحقوق في جامعة هارفرد.

[1] المقصود بأصحاب المصلحة هم الأفراد والمؤسسات العاملة في مجال بناء السلام وتعزيز الحوار.

عمل مارك مولر، طوال الثلاثين عامًا الماضية، على العديد من قضايا الاختبار أمام منتديات دولية مختلفة، أبرزها الدائرة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. كما أشرف على بعثات دولية لتقصي الحقائق في مجال سيادة القانون والنزاعات، ووضع مجموعة متنوعة من التقارير والكتب حول المسائل القانونية والقانون الدولي الإنساني والمسائل المتعلقة بالنزاعات. يُنظر:
Peacemaking, the Law of Armed Conflict, and Territories Effectively Controlled by Non-State Actors, Mark Muller QC, Centre for Humanitarian Dialogue, Geneva, (2021); Storm in the Desert, Britain's Intervention in Libya and the Arab Spring, Mark Muller Stuart QC, Berlin (2017)

إلدريدج أدولفو المستشار الأول للحوار والوساطة في أكاديمية فولك برنادوت في استوكهولم. يتمتع بخبرة واسعة في الوساطة والتفاوض مع أطراف الصراع المسلح، وتصميم العملية، وتطوير الترتيبات الانتقالية، والوساطة والدبلوماسية الوقائية. عمل إلدريدج سابقًا مستشارًا للوساطة في دائرة العمل الخارجي الأوروبية (EEAS) ومع الأمم المتحدة حيث كان مستشارَ وساطة للعديد من المبعوثين الخاصّين والممثلين الخاصين للأمين العام (SRSG). كان باحثًا في النزاعات في معهد شمال أفريقيا في أوبسالا السويدية، ومع وكالة أبحاث الدفاع السويدية.

طوال مشاركته في الحوار والوساطة وبناء السلام، اكتسب إلدريدج خبرة عالمية كبيرة من خلال العمل في سياقات متنوعة، ومع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بدءًا بمتبوّئي أعلى المناصب إلى الجهات الفاعلة الشعبية. ولقد طوَّر مجموعة كاملة من الابتكارات لصنع السلام الشامل، وبادر إلى إنشاء مشروع المعايير الدولية استجابة لاحتياجات مفاوضات السلام التي كان يجريها. كما عمل إلدريدج في أفريقيا (السودان وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وزيمبابوي وسيراليون وليبيريا، وغيرها)، وفي كولومبيا وفنزويلا وجورجيا ومولدوفا وميانمار وغرب البلقان وأفغانستان. ويعمل إلدريدج حاليًا على الأزمة الأوكرانية ومستشارًا رئاسيًا للتماسك الاجتماعي في غرب البلقان. حصل إلدريدج على الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة استوكهولم، ونشر أوراقًا بحثية عن الوساطة وبناء السلام؛ وبناء السلام في صراعات ما بعد الحداثة؛ والمخاطر الأمنية المباشرة في سيراليون وليبيريا؛ وديناميكيات الأمن الإقليمي في غرب أفريقيا؛ وتحديات إدارة الصراع التي تواجه جماعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC)، في إطار الأزمة الزيمبابوية؛ وصنع السلامالشامل مع كلية الدفاع والأمن الأوروبية (ESDC) وأكاديمية فولك برنادوت.

شكروامتنان

نتوجه بالشكر إلى جميع الخبراء والقادة والعلماء والممارسين الدينيين وأصحاب المصلحة المحليّين وأطراف الصراع الذين قدَّموا مُدخلات للتفكير وعزَّزوا فهم وتحليل المواد الموضوعية التي أدت إلى الإنتاج النهائي لهذا الدليل. لقد ساهم هؤلاء كلهم، من خلال قراءة النص والتعليق عليه، وكذلك من خلال مشاركتهم في المناقشات وورش العمل ومجموعات التركيز والمؤتمرات التي عُقدت خصيصًا لاختبار نتائج البحث والخبرة العملية. لقد أثبتوا جميعهم أنهم مصدرٌ قيِّمٌ من خلال مشاركتهم المؤلفين خبراتِهم ومعرفتِهم وحكمتهم؛ لقد كانوا صريحين وصادقين في تعليقاتهم وملاحظاتهم، التي اتسمت دائمًا بحسن النية في محاولة لتحسين ممارسة صنع السلام.

كما نتوجه بالشكر إلى فريق أكاديمية فولك برنادوت، حيث ساهم العديد من الأفراد والإدارات في الأكاديمية في تطوير هذا الدليل. لقد قرأ كل من عبد الهادي العجله، وسيسيليا هول ويكلوند، وسابا نوزاري، وبونتوس أورستيدت مسوَّدة النصوص، وقدموا تعليقات عليها. ونود أن نشكر أيضًا بشكل خاص ماركوس ديربلوم، مدير إدارة منع الصراعات، وبونتوس أورستيدت، رئيس وحدة دعم عملية السلام، على استضافة مشروع المعايير الدولية في إدارتيهما وعلى دعمهما وتشجيعهما المخلصين، فلولاهما لما كان من الممكن إنتاج هذا الدليل.

نشكر بشكل خاص الأستاذ تيم ألين والدكتورة مارثا جايجر من كلية لندن للاقتصاد ومعهد فيروز لالجي على استضافة مشروع المعايير الدولية.

ونشكر أيضًا المشاركين المتميزين في ورشة عمل مشروع المعايير الدولية عبر الإنترنت التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ومؤتمر اسطنبول الذي عُقد في شباط/فبراير 2022، وورشة عمل اختبار التوتر في تراكوير هاوس في آب/أغسطس 2023. ونسوق أسماءهم هنا بحسب الترتيب الألفبائي:

ورشة عمل مشروع المعايير الدولية عبر الإنترنت: البروفيسور برايان بريفاتي؛ الأستاذ أليساندرو سيموني، جامعة فلورنسا؛ السفير رولاند كوبيا، المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي إلى أفغانستان؛ الدكتورة أورزالا نعمت، مديرة وحدة البحوث والابتكار في أفغانستان؛ مريم صافي، آلية أفغانستان للسلام الشامل؛ السفير أندرياس فون براندت، سفير الاتحاد الأوروبي في أفغانستان؛ بالواشا كاكار، القائم بأعمال مدير قسم الدين والمجتمعات الشاملة في معهد السلام الأمريكي؛ السفير وحيد عمر، كبير مستشاري الرئيس أشرف غني والمدير العام لمكتب الشؤون العامة والاستراتيجية؛ إلياس عرفاني، المستشار السياسي بمكتب الممثل المدني الأول لحلف شمال الأطلسي في أفغانستان؛ مايكل سيمبل، أستاذ في معهد السناتور جورج ميتشل للسلام والأمن والعدالة العالميين، جامعة كوينز بلفاست؛ أندرو واتكينز، كبير

المحللين في أفغانستان، مجموعة الأزمات الدولية؛ شهرزاد أكبر، رئيسة لجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان؛ البروفيسور أنفر م. إيمون، جامعة تورنتو؛ ماريكا ثيروس، وحدة أبحاث الصراع والمجتمع المدني في كلية لندن للاقتصاد؛ سعيد فرجاني، عضو البرلمان عن حزب النهضة (تونس)؛ ستيفان دي ميستورا، المبعوث الخاص السابق للأمم المتحدة إلى سورية؛ ظافر ميسي، منسق مؤسسة سيتا، برلين؛ خديجة عرفاوي، باحثة ومؤلفة، تونس؛ الدكتورة سناء السرغلي، رئيسة كرسي اليونسكو لحقوق الإنسان والديمقراطية والسلام، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين؛ عائشة بينغول ديمير، محامية ومدافعة عن حقوق الإنسان، تركيا؛ هوما تشوغتاي، خبيرة في الحوكمة والنوع الاجتماعي والتنمية، باكستان؛ هناء الجلال، مستشارة قانونية وباحثة، ليبيا؛ بالواشا حسن، مديرة مركز تعليم المرأة الأفغانية، شبكة المرأة الأفغانية؛ البروفيسورة كريستين بيل، جامعة إدنبرة؛ الدكتورة ريم تركماني، زميلة باحثة، وحدة أبحاث الصراع والمجتمع المدني في كلية لندن للاقتصاد؛ بريسيلا هاينر، فريق مستشاري الوساطة الاحتياطيين التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة؛

ميشيل بارسا، مديرة برنامج ما وراء الصراع؛ سوميت بيسايرا، مستشار الدساتير، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة؛ جوناثان كوهين، المدير التنفيذي، موارد المصالحة؛ قوهرامانا كاكار، موارد المصالحة؛ شون كين، وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة شؤون السلام والأمن التابعة للأمم المتحدة؛ بيروسكا ناجي موهاكسي، المدير المؤقت لمعهد الشؤون العالمية بكلية لندن للاقتصاد؛ كاتيا باباجياني، مديرة دعم الوساطة وسياساتها، مركز الحوار الإنساني؛ روبرتا ألوفي بيك بيكوز، أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة تورينو؛ ريكاردو ريديلي، أستاذ التاريخ والمؤسسات في آسيا، الجامعة الكاثوليكية في ميلانو؛ والدكتورة ميمي سودربيرغ كوفاكس، رئيسة قسم الأبحاث، أكاديمية فولك برنادوت.

مؤتمر اسطنبول: عتيق الله أحمد زاي، كبير اختصاصيي القطاع العام في الممارسات العالمية للحوكمة، البنك الدولي؛ بينار أكبينار، باحثة في مجال حل النزاعات والوساطة في مركز اسطنبول للسياسات؛ سناء السرغلي، أستاذة مساعدة في القانون الدستوري بجامعة النجاح؛ مريم عطائي، ممارسة سلام، ومدافعة عن حقوق المرأة؛ الدكتورة حياة الله عتيد، دكتوراه في القانون؛ حميد أول الدين، كبير المفاوضين الإندونيسيين؛ محمد بهابها، مدير مبادرة التحول؛ سلطان بركات، المدير المؤسس لمركز دراسات الصراع والإنسانية، الدوحة؛ إريك بيرغلوف، بنك آسيا للاستثمار؛ زمالة بيوند بوردرز 1325؛ البروفيسورة نعيمة بنيعيش، زعيمة دينية مغربية وناشطة اجتماعية؛ عمرو دراج، رئيس المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية؛ جوليا دريفاس بانتيما، مديرة برنامج ASPM التابع للاتحاد الأوروبي؛ ماركوس ديربلوم، مدير إدارة منع النزاعات، أكاديمية فولك برنادوت؛ باسمة الحقاوي، عضو البرلمان ووزيرة سابقة، المغرب؛ الشيخ راشد الغنوشي، المؤسس المشارك ورئيس حركة النهضة؛ يحيى حامد، وزير الاستثمار المصري الأسبق؛ سيسيليا هال ويكلوند، مديرة مشروع التعاون الإنمائي في أفغانستان، أكاديمية فولك برنادوت؛ غولالاي هوتاك، ناشطة في مجال حقوق المرأة وقاضية؛ داتو سيري أنور إبراهيم، زعيم المعارضة ونائب رئيس وزراء ماليزيا السابق؛ نائب الرئيس يوسف كالا، النائب العاشر والثاني عشر لرئيس إندونيسيا؛ أحمد كاوس حضرتي، عضو مؤسس لحركة أفغانستان 1400؛ مسعود كاروخيل، مدير AMIP؛ البروفيسور طلحة كوس، منسق مؤسسة SETA، بروكسل؛ الشيخ نور الدين ليمو، مدير البحوث والتدريب، معهد الدعوة في نيجيريا؛ الدكتورة نزيهة معارج، الأمين العام المساعد للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين؛ أوليفر ماكترنان، المؤسس المشارك ومدير مؤسسة Forward Thinking؛ رولف مايير، مدير مبادرة التحول؛ الدكتور نايف نهار الشمري، مدير مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قطر؛ بونتوس أورستيدت، رئيس قسم دعم عملية السلام، أكاديمية فولك برنادوت؛ مصطفى عثمان الأمين، أستاذ بكلية الدراسات الإسلامية؛ تيم فيليبس، المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لمؤسسة «بيوند كونفليكت» (Beyond Conflict)؛ السير كيران بريندرجاست، وكيل الأمين العام السابق للأمم المتحدة للشؤون السياسية؛ الدكتورة هبة رؤوف عزت، معهد تحالف الحضارات، جامعة ابن خلدون؛ كاميلا ريزنفيلد، وحدة دعم عملية السلام المتخصصة، أكاديمية فولك برنادوت؛ طاهر سالي، مؤسسة العالم للجميع؛ رينيه تاوس هانسن، هيئة العمل الخارجي الأوروبية؛ مفتي محمد تقي عثماني، باحث وقاضٍ سابق بالمحكمة العليا في باكستان؛ مانيزها وفيق، رئيسة مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة النسائية الأفغانية؛ جوليان وينبرغ، مدير الحوارات السياسية، فورورد ثينكينج (Forward Thinking)؛ الدكتورة رغدة زيدان، باحثة في الفكر الإسلامي والدراسات القرآنية؛ ماريان زومبوليف، مدير برنامج أول، المعهد الأوروبي للسلام.

ورشة عمل اختبار التوتر في دار تراكوير: أوركو أيارتزا أزورتزا، المستشار الأول للمعهد الأوروبي للسلام؛ الدكتورة جولين بوجوان، زميلة أبحاث ما بعد الدكتوراه في منصة أدلة السلام وحل النزاعات (PeaceRep) في جامعة إدنبرة؛ روبرت دان، مسؤول الشؤون السياسية الرئيسي في مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية جير أ. بيدرسن، ومقره جنيف؛ روهان إدريسينها، نقطة الاتصال الدستورية العليا في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة (DPPA) ؛ وتيم إيبل، المدير الإداري لمنصة أدلة السلام وحل النزاعات (PeaceRep) في كلية الحقوق في إدنبرة، جامعة إدنبرة؛ والبروفيسور ستيفن جيثينز، أستاذ الممارسة في كلية العلاقات الدولية في جامعة سانت أندروز؛ أندرو جيلنور، الرئيس التنفيذي لمؤسسة بيرغهوف والأمين العام المساعد السابق للأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ أوسكار جواروديولا ريفيرا، أستاذ حقوق الإنسان والفلسفة السياسية في كلية الحقوق بجامعة بيركبيك في جامعة لندن؛ ستيفاني كوري، مديرة مكتب دعم الانتقال السياسي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لمساعدة الانتقال (UNITAMS) في السودان؛ اللورد جاك ماكونيل من جلينسكورودال بي سي، رئيس جامعة ستيرلنغ؛ مونيكا ماكويليامز، أستاذة فخرية في جامعة أولستر وعضو في الأكاديمية الملكية الإيرلندية؛ كريستينا موراي، عضو فريق الاستعداد لمستشاري الوساطة الكبار في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة، وأستاذة فخرية في جامعة كيب تاون؛ بونتوس أورستيدت، رئيس دعم عمليات السلام، FBA؛ تيموثي فيليبس، مؤسس «مؤسسة بيوند كونفليكت» (Beyond Conflict)؛ إلبيدا روكا، مسؤولة الشؤون السياسية الأولى في مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية, جير أو. بيدرسن، ومقره جنيف؛ بول سيلز، موالابتكار في المعهد الأوروبي للسلام؛ الدكتور كريستوفر ثورنتون، المستشار الخاص لبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمركز الحوار الإنساني؛ البروفيسور مارك ويلر، رئيس قسم القانون الدولي والدراسات الدستورية الدولية في جامعة كمبريدج.

دليل وإنتاج المؤتمر: جوليا كويست أودينبيرغ، وأنيكا شاباور، وبيرجيتا فيجا ليتون، أكاديمية فولك برنادوت؛ وإميلي جيلفورد، «بيوند بوردرز» (Beyond Borders).

المحرر: آرون غريفيث
تصميم: إيسن الدولية
الغلاف: إليزابيث وينكفيست ونيكلاس ساغرين، أكاديمية فولك برنادوت

تمهيد

إن هذا الدليل لصنع السلام باستخدام المبادئ الإسلامية هو نتاج مشروع المعايير الدولية الذي ساهمتُ فيه في محاولة لدفع المجتمع الدولي إلى التعامل بجدية مع فهم سياق المجتمعات الإسلامية وديانتها وثقافتها. وهو الخطوة الأولى في هذا المنحى أيضًا لأنّه يقدِّم لممارسي السلام الدوليين دليل خطوة بخطوة لفهم سياقاتنا الدينية والثقافية والتعاطف معها.

إن هذا الدليل مساهمة مهمة، وموضع ترحيب، تركِّز على المساعدة في إحلال السلام داخل الأمة، مع التركيز على مبادئ الإسلام، التي تتمثل في التعايش السلمي بين المسلمين، وبين المسلمين وغير المسلمين. كما أنه يتيح للقارئ فهم مقاصد الإسلام وقيمه وقوته الناعمة لصنع السلام. ويستكشف، علاوة على ذلك، نماذج الحوكمة المتسقة مع الإسلام والمعايير الدولية. وهذا شأن مهم عند النظر إلى حالة العالم اليوم، حيث اندلع كثير من الصراعات والحروب، وحيث يبحث الناس عن مقاربة مبدئية أكثر سلمية وعقلانية، قائمة على الحقوق، للشؤون المحلية والإقليمية والدولية.

لقد استندتُ في نصيحتي إلى المؤلفين إلى معرفتي وفهمي للعالم الإسلامي، وخبرتي في تيسير المفاوضات بين المسلمين في الصراعات، والرؤى التي اكتسبتها من تلك التجارب. وأنا سعيد بالمشاركة في عملية تطوير هذا الدليل، الذي سيساعد العديد من ممارسي السلام على تعلم فهم - واستخدام مقاربة تراعي الصراع - لتقديم الدعم الثقافي والسياقي للمساعدة في حل الصراعات في العالم الإسلامي. إنه دليل الخطوة الأولى الذي يتخطّى ويتجاوز أي مقاربة واحدة تناسب الجميع لصنع السلام.

سعادة يوسف كالا
نائب الرئيس العاشر والثاني عشر لإندونيسيا

يأتي نشر دليل صنع السلام باستخدام المبادئ الإسلامية في الوقت المناسب، بالنظر إلى المستوى الحالي من الصراعات في جميع أنحاء العالم. فهناك العديد من الصراعات في تلك الأنحاء، ذات الصلة بالمجتمعات الإسلامية بشكل أو بآخر. ومع ذلك، فإن الحقيقة المُحزنة هي أن العديد من عمليات السلام التي اعتمدها المجتمع الدولي لحل هذه الصراعات، إما فشلت، وإما تعثّرت، في محاولتها إحلال السلام والاستقرار في العالم الإسلامي.

يسعى هذا الدليل التمهيدي إلى عكس هذا الاتجاه من خلال الاستفادة من قدرات الإسلام نفسه على صنع السلام لتعزيز الأشكال المعاصرة لصنعه من خلال جعلها أكثر استدامة ومراعاة من الناحية الثقافية، ومتوافقة مع المعايير، خاصة في ما يتعلق بالمجتمعات ذات الأغلبية المسلمة المتأثرة بالصراع، أو تلك التي تشهد تغييرًا سياسيًا عميقًا.

ولهذه الغاية، فإن هذا الدليل موجَّهٌ إلى صانعي السياسات والمعنيين بحل النزاعات الدولية، وليس إلى المجتمع المسلم نفسه. وهو يتضمن فصولًا مفيدة حول المبادئ الأساسية، ومقاصد الشريعة والإطار القائم على الحقوق، وأجندة المرأة والسلام والأمن، والإسلام وقوانين الحرب (القتال)، فضلًا عن تشكيل الدولة الإسلامية والتفاوض على ترتيبات الحكم الانتقالي.

وباستناده بشكل أساسي إلى القرآن الكريم، وإلى خطبة الوداع، والتجارب المبكرة والآثار الواردة عن النبي محمد وصحابته في إبرام المعاهدات، فإن قوة هذا الدليل تكمن جزئيًا في تحديد مجموعة من المبادئ الإسلامية لصنع السلام شبه العالمية، والتي تراعي النوع الاجتماعي، والشاملة الموجودة ضمن منظومة إيكولوجية أوسع مترابطة قائمة على الحقوق؛ ذلك أن هذه المبادئ تتسم بالقدرة على توحيد المجتمعات المسلمة وغير المسلمة، لا على تقسيمها.

علاوة على ذلك، يستكشف الدليل القواسم المشتركة المهمة لهذه المبادئ والقواعد المعيارية المعترف بها دوليًا في ما يتعلق بقوانين الحرب والحكم الرشيد وصنع السلام الشامل. ويلفتنا إلى أن العديد من المعايير والقواعد التي تدعم صكوك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وممارسات صنع السلام التابعة للأمم المتحدة، مُستَلهمة في معظمها من أنظمة دينية وتقاليد سياسية متنوّعة من مختلف أنحاء العالم. ويبدو هذا متلائمًا بشكل خاص في وقت تتعرَّض للهجوم بشكل متكرر، وعلى نحو متزايد، فكرة «المعايير العالمية» و«النظام الدولي المحايد القائم على القواعد».

لهذا، أعتقد أن هذا الدليل، والمبادئ والإطار المحدَّدين فيه، يمكن أن يكون قوة إيجابية من أجل الخير، بخاصة عندما يقترن بأشكال أخرى من أفضل ممارسات صنع السلام الشامل. وعلى أقل تقدير، فإنني على ثقة من أنه سيولّد حوارًا جديدًا مهمًا حول كيفية تمكنّنا معًا من موضعة العمليات المعاصرة في مكانة أفضل تجاه المجتمعات الإسلامية التي صُممت (هذه العمليات) لمساعدتها.

مارتن غريفثس
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية
ومنسق الإغاثة الطارئة

في عالم صنع السلام المعقَّد والمتغيّر بشكل متزايد، تسعى أكاديمية فولك برنادوت، وهي مؤسسة حكومية سويدية للسلام والأمن والتنمية، إلى تطوير أساليب جديدة ومبتكرة للمساعدة في حل النزاعات المعاصرة. لهذا، دعمنا تطوير أساليب جديدة ومبتكرة للمساعدة في حل النزاعات المعاصرة، وأساليب وبحوثًا لاستكشاف هذه الإمكانات بطريقة براغماتية ومسؤولة. إن هذا الدليل لصنع السلام باستخدام المبادئ الإسلامية، هو نتاج مقاربة أكاديمية فولك برنادوت، ويؤكد التزام الأكاديمية الطويل الأمد بجَسْر الفجوات بين الأطراف المتصارعة من خلال برامج الحوار والوساطة.

يعاني العالم اليوم من كبير من النزاعات المسلحة الخطيرة، والتي لها آثار مدمِّرة على مختلف السكان. ويتعثر حلّ العديد من هذه النزاعات، لأنّ أطراف النزاع لا يفهمون - أو لا يرغبون في فهم - وجهات نظر بعضهم بعضًا في العالم. ويحاول هذا الدليل تسليط الضوء على القواسم المشتركة في وجهات النظر المختلفة في العالم، ويسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة ودعم متبادل لإنشاء مجتمعات قائمة على الحقوق. ويتوافق هذا الأمر مع دعم أكاديمية فولك برنادوت للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومع مبدأ الأكاديمية في تحسين فاعلية حل النزاعات بشكل مستدام - استمرارًا للتقاليد التي أسسها أول وسيط للأمم المتحدة، الكونت فولك برنادوت.

بير أولسون فريد
المدير العام لأكاديمية فولك برنادوت
وزير التنمية السابق ووزير الدولة للشؤون الخارجية

01 مقدمة

يعتبر **هذا العمل** ثمرة تعاونٍ ابتكاري بين نخبةٍ من علماء المسلمين وممارسي السَّلام البارزين،[2] ومن بينهم السفير إبراهيم رسول، والدكتورة هدى عبادي، بالإضافة إلى مستشاري الوساطة مثل البروفيسور مارك مولر وأكاديمية فولك برنادوت. إن هذا الدليل يُوجَّه أساسًا إلى الوسطاء الدوليين والدبلوماسيين وصانعي السياسات؛ الذين يُشار إليهم في النص بـ «ممارسي حل النزاعات الدولية»، دون أن يقتصر على العلماء المسلمين.

لاحظ مؤلفو الدليل أنَّ الأطر الحديثة لصنع السلام، التي تعتمدها المؤسسات الدولية والخبراء في مجال تسوية النزاعات، رغم أنها تهدف إلى تقديم أفضل الممارسات، غالبًا ما تُسفر عن نتائج متباينة، لا سيما في الدول ذات الأغلبية المسلمة، تلك التي تعاني من نزاعات أو تحولات سياسية عنيفة، ومن هنا برزت الحاجة إلى تحسين عمليات صنع السلام الحالية عبر مراعاة القضايا السياقية ذات الأهمية؛ من خلال دمج الدين والثقافة في عمليات البحث عن حلولٍ أكثر استدامة، تستند إلى السياقات المحلية.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية إدراك شعوب الدول التي مزّقتها الصراعات، مثل أفغانستان، والسودان، واليمن، والعراق، وسورية، بالإضافة إلى أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فضلاً عن المجتمعات التي عايشت أحداث الربيع العربي، للحاجة الملحّة إلى تطوير مقاربات تعتمد على المبادئ الإسلامية. ويجب أن تكون هذه المقاربات ثقافيًا ملائمة، متوافقة مع القواعد المعيارية الدولية، ومكمّلة لأفضل الممارسات المعاصرة في مجال صنع السلام.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الإسلام هو دين عالمي يعتنقه نحو ملياري شخص حول العالم. وقد نشأ في شبه الجزيرة العربية خلال القرن السابع الميلادي عند بعثة النبي محمد صلى الله عليه وسلم ويتميّز الإسلام، مقارنةً ببعض الديانات الأخرى التي تُعتبر كتبها المقدسة تفسيرات بشرية لكلمات الله، بأنَّ المسلمين يعتقدون أنَّ القرآن الكريم هو وحيٌ إلهي مُنزَّل بواسطة مَلَك يسمى في القرآن جبريل نزل به مباشرة على النبي محمد صلى الله عليه وسلم باللغة العربية. ومن ثمَّ، فإن القرآن الكريم يُعَدُّ المرجعيَّة الأساسيَّة للمسلمين في جميع شؤون حياتهم، بما في ذلك ما يتعلَّق بصنع السَّلام وبناء جهود التعايش السلمي[3].

إن تطوير هذا الدليل هو استجابة للحاجة المُلِحّة إلى مواجهة التَّجاهل للمبادئ والممارسات الإسلامية في مجال صنع السلام، كما يُمثل محاولةً لدعم الجهود العالمية في هذا المجال، في ظلِّ بيئةٍ متشابكة ومعقّدة من الصراعات في القرن الحادي والعشرين، ويسعى هذا الدليل إلى توجيه انتباه ممارسي حل النزاعات الدولية إلى وجود مبادئ إسلامية لصنع السلام يمكن الاستفادة منها في تعزيز أفضل الممارسات العالمية، بل يهدف كذلك إلى تقديم هذه المبادئ كوسيلة تُكمِّل الجهود الدوليَّة في معالجة النزاعات ضمن المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة.

[2] المقصود بممارسي السلام هم الأفراد الذين يعملون على بناء السلام، وتعزيز الحوار السلمي، وتنسيق ودعم المصالحات المجتمعية والسياسية في مجتمعاتهم.

[3] سوف نستخدم في هذا الدليل الاختصار "صنع السلام" لمجموعة واسعة من جهود صنع السلام وبناء السلام وحل النزاعات.

إن هذا الدليل هو ثمرة أربع سنوات من الجهد النظري والعملي ضمن إطار مشروع المعايير الدولية (International Norms Project - INP)، الذي طوَّرته كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (London School of Economics and Political Science - LSE) بالتعاون مع جامعة أوبسالا (Uppsala University) وأكاديمية فولك برنادوت، وقد شهد هذا المشروع مشاركة مجموعة متنوعة من الأكاديميين والعلماء المسلمين، إلى جانب القادة السياسيين المسلمين وأصحاب المصلحة المحليين، فضلاً عن ممارسي السلام على المستويين الدولي والمحلي، وقد تم تمويل مشروع المعايير الدولية من قِبَل آلية دعم السلام في أفغانستان التابعة للاتحاد الأوروبي (EU APSM)، بالإضافة إلى الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Swedish International Development Cooperation Agency).[4]

. يتألف مشروع المعايير الدولية من مشروعين بحثيَّين مترابطين:

- مشروع المعايير الدولية (1) (من حزيران/يونيو إلى كانون الأول/ديسمبر 2020)، الذي ركَّز على استكشاف أوجه التآزر ونقاط التقارب بين الإسلام والمعايير والأعراف الدولية.
- مشروع المعايير الدولية (2) (من تموز/يوليو 2021 إلى شباط/فبراير 2022)، الذي استند إلى نتائج المشروع الأول لتطوير إطار لحل النزاعات، بما يتوافق مع القواعد المعيارية الدولية، بهدف اعتماده في المناطق المتضررة من النزاعات التي تشمل المجتمعات المسلمة.

وقد جمع المشروع مجموعة متنوعة من العلماء المسلمين، وممارسي حل النزاعات، وخبراء النوع الاجتماعي، وقادة الانتقال السياسي المسلمين ذوي الخبرة من مختلف أنحاء العالم، وقد شملت هذه الجهود ورشة عمل عبر الإنترنت استمرت يومين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، واختُبِرت خلالها النتائج الأولية، كما تم تعزيز هذه الجهود عبر ورشة عمل مخصصة لدمج النوع الاجتماعي، عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2020، بمشاركة خبراء من «برنامج زمالة المرأة في الصراع 1325» وشبكة مجتمع الممارسة (Community of Practice Network)، وتم دعم هذه الورش من قِبَل مؤسسة اسكتلندا ما وراء الحدود (Beyond Borders Scotland)، والحكومة الاسكتلندية، والأمم المتحدة (للاطلاع على الشكر والتقدير؛ يُنظر قسم الامتنان).

أكدت المرحلتان (1) و(2) من مشروع المعايير الدولية أنَّ مقاربات صنع السلام المعاصرة، رغم أنها غالبًا ما تتخذ نهجًا محايدًا وأحيانًا غير مبالٍ تجاه الدين، إلا أنَّ الدين ما يزال يؤدي دورًا مركزيًا في السياسة والحياة الاجتماعية داخل المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، وعليه؛ تبرز الحاجة إلى تطوير مقاربات أكثر حساسية للسياقات الثقافية والتي يجب أن تكون قادرة على التعامل مع تعقيدات النزاعات، خاصة في الحالات التي تُوظِّف فيها الأطراف الفاعلة في النزاع المؤسسات والممارسات والمبادئ الدينية لخدمة أهدافها.

إن إدراك هذه الحاجة، يحيلنا إلى ما كشفت عنه مراجعة الأدبيات الحديثة التي أجرتها أكاديمية فولك برنادوت عن دلائل حل النزاعات الدولية الحالية، فإن غالبها لا يُشير إلى الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه الدِّين في التخفيف من النزاعات. كذلك، لا تُقدم هذه الدلائل إطارًا عمليًا يدمج صنع السلام المستند إلى المبادئ الإسلامية مع مقاربات السلام المعاصرة، لضمان بلوغ جهود السلام نفوذها الأقصى وملاءمتها في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة.

[4] أُنتج مشروع المعايير الدولية بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.
لا يمكن في أي حال من الأحوال اعتبار الآراء الواردة هنا بمثابة الرأي الرسمي للاتحاد الأوروبي أو الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي أو أكاديمية فولك برنادوت.

وفي حين أنَّ بعض ممارسي السلام قد سعوا إلى دمج المبادئ الإسلامية في ممارساتهم، إلا أنه لا يوجد دليل منشور أو مُوجَّه لممارسي حل النزاعات الدولية يتضمن مقدمة شاملة لمبادئ وممارسات صنع السلام المستندة إلى الإسلام، والتي يمكن استخدامها جنبًا إلى جنب مع أفضل الممارسات الدولية المعاصرة.

يأتي هذا الدليل لسدِّ هذه الفجوة من خلال تحديد مجموعة من المبادئ الإسلامية لصنع السلام التي تتوافق مع القواعد المعيارية الدولية، وتُكمل مقاربات صنع السلام الحديثة. ومن الجدير بالذكر أنَّ صنع السلام هنا يشمل التفاوض، وتطوير ترتيبات الحكم الانتقالي، و/أو تحديد الوضع النهائي داخل المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، ويأتي ذلك في ظل ما كشفه مشروع المعايير الدولية من أنَّ معظم النزاعات في العالم الإسلامي تتسم بالمطالبة بالتغيير السياسي وأشكال جديدة للحكم.

يسعى هذا الدليل إلى مساعدة ممارسي حل النزاعات الدولية، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المحليين، في التفكير حول كيفية التفاوض لإنهاء العنف وبناء ترتيبات حكم انتقالي شاملة، ويهدف إلى توجيه هذه الجهود بحيث تتم بطريقة ولغة تنسجمان مع المبادئ الإسلامية الأساسية، إلى جانب المعايير الدولية المتعلقة بالحكم الرشيد، واحترام الحريات الأساسية، وسيادة القانون. ومع ذلك؛ لا يقدم هذا الدليل مخططًا تفصيليًا أو تعليمات محددة حول كيفية التوسط في مثل هذه القضايا في كل سياق، بل يُركِّز بدلاً من ذلك على توفير قائمة مرجعية عامة للمبادئ والتعاليم والممارسات الإسلامية، المستمدة من حياة النبي محمد (ﷺ)، والتي يمكن أن تُستَلهَم لخدمة صنع السلام. كما يهدف الدليل إلى مساعدة الدبلوماسيين وصانعي السياسات في فهم كيفية دمج المفاهيم الإسلامية لصنع السلام ضمن الأطر الحديثة، مع تسليط الضوء على القواسم المشتركة بين الإسلام والمعايير الدولية، ويُراد من هذا التوجه تجاوز بعض الثنائيات الزائفة التي تُصوِّر الإسلام في تعارض دائم مع هذه المعايير.

كما يهدف الدليل إلى مساعدة الدبلوماسيين وصانعي السياسات في فهم كيفية دمج المفاهيم الإسلامية لصنع السلام ضمن الأطر الحديثة، مع تسليط الضوء على القواسم المشتركة بين الإسلام والمعايير الدولية، ويُراد من هذا التوجه تجاوز بعض الثنائيات الزائفة التي تُصوِّر الإسلام في تعارض دائم مع هذه المعايير.

يشكل هذا الدليل خطوة أولى نحو استكشاف أوجه التآزر والقواسم المشتركة بين أشكال متنوعة ولكن متكاملة لصنع السلام وأنظمة الفكر، ويأمل المؤلفون أن يساهم هذا العمل في تحفيز تأملات جديدة حول القدرات الكامنة للقوة الناعمة للإسلام، والدور الذي يمكن أن يلعبه في دعم القواعد المعيارية المعترف بها عالميًا وتعزيزها، ولا سيما في مجالات صنع السلام وبناء مجتمعات عادلة قائمة على الحقوق، بغض النظر عن كيفية وصفها.

يجدر بالذكر أيضًا؛ أنَّ أكاديمية فولك برنادوت قد دعمت تطوير هذا البحث والدليل ضمن مبادرة إدارة المعرفة والابتكار، ومع ذلك، فإن محتوى الدليل لا يعكس بالضرورة سياسات الأكاديمية أو مواقفها الرسمية، بل هو نتاج بحث مستقل أجراه المؤلفون بالتعاون مع كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية وجامعة أوبسالا، مستفيدين من خبراتهم الميدانية العملية.

1.1 المنهج: مقاربة المبادئ الأولى

يتبنى هذا الدليل مقاربة قائمة على المبادئ الأولى في عملية صنع السلام الإسلامية، مُركِّزًا على القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وخطبة الوداع، وسيرة النبي محمد (ﷺ) وصحابته، بما في ذلك النساء. ومن خلال ذلك، يُبرز الدليل سبعة مبادئ إسلامية شاملة لصنع السلام، يمكن تطبيقها عالميًا. ويُولي اهتمامًا خاصًا بجهود النبي محمد (ﷺ) في حل النزاعات في سياقات انتقالية، مثل مفاوضاته أثناء إبرام ميثاق المدينة.

يعتمد الدليل بشكل أساسي على **مقاصد الشريعة**، التي يُعرِّفها كأهداف أو قيم عليا للشريعة الإسلامية، بدلاً من التركيز على القواعد الشرعية المحلية المستمدة من **الاجتهاد** الفقهي، كما يُلقي الضوء على مفهوم **البيعة** في المتعارف الإسلامي، باعتبارها وسيلة للتعبير عن الإرادة الشعبية والموافقة، لا سيما فيما يتعلق بتشكيل الدولة، القيادة، وبناء ترتيبات الحكم الانتقالي والنهائي في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة.

يبني الدليل نموذجًا لتجاوز الخلافات العقائدية بين التقاليد السنية والشيعية والمدارس الفكرية الإسلامية الأخرى التي نشأت في أزمنة وبيئات ثقافية مختلفة، ويسعى إلى تقديم مقاربة لصنع السلام تهدف لأن تلقى قبولًا من غالبية **العلماء** في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة.

يستعين الدليل لأجل هذا الهدف؛ بمبادئ بناء السلام العالمية، كما وردت في **إرشادات الأمم المتحدة للتأمل الفعّال** (الأمم المتحدة، 2012)، والتي تشتمل على القواعد المعيارية الدولية مثل احترام الحريات الأساسية، وسيادة القانون، ومبادئ التنوع والتعددية. إذ يسعى إلى اعتماد مبادئ توحِّد التقاليد الإسلامية المختلفة بدلاً من تقسيمها، وتُعزز في الوقت نفسه أشكال صنع السلام الحديثة.

مع ذلك، لا يدَّعي الدليل حل الخلافات بين التقاليد الإسلامية المختلفة. بل يعترف بالتنوع الموجود في المدارس الفكرية والفقهية، ويُقرّبعدم إمكانية حل الجدل العميق حول التفسيرات المتباينة للإسلام، أو دفع أطراف النزاع إلى المساومة في هذه القضايا، كما أنه لا يقترح أن ممارسي حل النزاعات غير المسلمين ينبغي أن يستشهدوا بالآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية لإقناع أطراف النزاع بتعديل مواقفهم، فمثل هذه المهام تُترك للمسلمين الذين يتمتعون بالشرعية والخبرة الكافية لاستحضار هذه النصوص بطريقة مناسبة وفعّالة.

صمم هذا الدليل بشكل أساسي لمساعدة ممارسي حل النزاعات الدولية على فهم المبادئ والمفاهيم الإسلامية التي تُعزّز السلام. ولتجنب أي التباس، تشير عبارة «المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة» في هذا الدليل إلى المجتمعات التي يشكّل المسلمون غالبية سكانها، حيث يكون لحل النزاع بُعد ديني، بما في ذلك ما يتعلق بحكم هذه المجتمعات. وهكذا، قد تشمل هذه الفئة الحالات التالية:

- صراعات دولية يكون أطرافها دولاً إسلامية.
- صراعات داخلية بين مجموعات إسلامية مختلفة داخل الدولة.
- صراعات بين جماعات مسلمة أو بين أغلبية مسلمة متماسكة نسبيًا وأقلية غير مسلمة.
- صراعات بين أغلبية غير مسلمة وأقلية مسلمة.

تختلف القضايا الأساسية في كل من هذه الحالات، خاصة فيما يتعلق بالدين والثقافة. ومع ذلك، فإن أغلب هذه الصراعات تتسم بنقاش حول طبيعة الدولة، وما إذا كان ينبغي أن تكون علمانية، أو دينية، أو تعتمد على تقليد أو مدرسة معينة داخل الإسلام.

2.1 مؤتمر اسطنبول: التحقق من الفرضية

تمت مراجعة المبادئ الأساسية لإطار عمل مشروع المعايير الدولية، الذي يدعم هذا الدليل، واختبارها خلال مؤتمر حول صنع السلام وحكم الدولة في العالم الإسلامي، عُقد في الفترة من 10 إلى 12 شباط/فبراير 2022 (ويُشار إليه لاحقًا بـ «مؤتمر إسطنبول»)، جمع المؤتمر 50 مندوبًا من العلماء، بما في ذلك قادة سياسيون مسلمون ذوو خبرة، وعلماء إسلاميون، وممارسو سلام دوليون، للنظر في الوضع الحالي للأمة (المجتمع الإسلامي العالمي) واستكشاف الأشكال المعاصرة لصنع السلام، وكان الهدف من المؤتمر بحث مقاربات جديدة لمعالجة النزاعات في العالم الإسلامي.

شهد المؤتمر تمثيلًا هادفًا ومتساويًا لأصوات النساء، حيث دُعيت الباحثات، والممارسات، والناشطات لضمان أن أي إطار لصنع السلام الإسلامي يراعي النوع الاجتماعي، وقد تم التركيز بشكل خاص على تضمين النساء في تطوير نماذج الحكم التحويلي، سواءً أكانت ترتيبات انتقالية أم نهائية.

خلص المؤتمر بالإجماع إلى أهمية تطوير مقاربة إسلامية لحل النزاعات، تكون قادرة على دعم أطر صنع السلام المعاصرة، بما يضمن نجاح جهود السلام في المستقبل، وأوصى في بيانه الختامي، بتكثيف إطار عمل السياسة الداخلية في شكل دليل عملي يمكن اختباره واعتماده في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة التي تأثرت بالنزاعات (أكاديمية فولك برنادوت ومركز دراسات الصراع والعمل الإنساني، 2022).

بعد الانتهاء من إعداد المسودة الأولى لهذا الدليل، خضعت لمراجعة شاملة من قِبل مجموعة أخرى من خبراء حل النزاعات الدوليين خلال ورشة عمل نظمتها أكاديمية فولك برنادوت في تراكوير هاوس (Traquair House) باسكتلندا في آب/أغسطس 2023. وقد قدم هؤلاء الخبراء ملاحظاتهم ورؤاهم من خلال وجهات نظرهم المهنية (للاطلاع على التفاصيل، يُنظر قسم الشكر والتقدير).

3.1 هيكل الدليل

صُمِّم كل فصل من هذا الدليل بحيث تتصل فصوله بشكل متَّسق، ليشكل تسلسلاً متكاملاً:

- يبدأ الفصل الثاني باستكشاف بعض المقاربات التي يستخدمها ممارسو حل النزاعات الدولية حاليًا، بما في ذلك تلك المطبقة في العالم الإسلامي، ويهدف هذا الفصل إلى تحديد القواسم المشتركة والاختلافات بين المقاربة الإسلامية والمقاربات المعاصرة، مع التركيز على ممارسة الوساطة ودور الوسيط.
- ينتقل الفصل الثالث إلى تحديد سبعة مبادئ تشكل الأساس لمنظومة إيكولوجية متكاملة لصنع السلام القائم على الإسلام، يشرح الفصل كل مبدأ بالتفصيل ويبرز كيفية ترابط هذه المبادئ لتشكيل مقاربة شاملة تجاه صنع السلام، وبناء السلام، وتشكيل الدولة.
- يستعرض الفصل الرابع الأساس الفلسفي والقانوني لهذه المنظومة الإيكولوجية، مسلطًا الضوء على **مقاصد الشريعة، وقيم الإسلام**، وعلاقتها **بالفقه الإسلامي** ومدارس الشريعة المحلية، ويؤكد هذا الفصل أن مقاصد الشريعة، إلى جانب بعض المبادئ القانونية الداعمة، يمكن أن توفر أساسًا فلسفيًا لممارسي حل النزاعات الدوليين لتطوير مقاربة ذات توجه إسلامي قائمة على الحقوق، تناسب المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة.
- أما الفصل الخامس، فيتعمق في النصوص الإسلامية، بما في ذلك القرآن الكريم والحديث النبوي، لاستكشاف كيفية تطبيق المنظومة الإيكولوجية الإسلامية على دور المرأة في المجتمع ومشاركتها في صنع السلام، بناء السلام، أو التفاوض على ترتيبات الحكم الانتقالي.
- يستعرض الفصل السادس تطبيق المبادئ الإسلامية الأولى عبر التاريخ في سياق النزاعات والحروب، ويُبرز هذا الفصل تفاصيل المبادئ والواجبات والآداب الشرعية التي وضعها النبي محمد (ﷺ) وصحابته في حل النزاعات وبناء مجتمع عادل. وتشمل هذه المبادئ واجب التفاوض لإنهاء العنف (**الهدنة**)، وواجب الالتزام بالمعاهدات (**الصلح**)، وواجب عقد **الشورى**.
- يركز الفصل السابع على تطبيق هذه المبادئ والقواعد والواجبات في التفاوض بشأن الأشكال الإسلامية لتشكيل الدولة في أوقات النزاع. يوضح هذا الفصل كيف أن الجدل حول تشكيل الدولة وإصلاحها كان سمة رئيسية للعديد من النزاعات الأخيرة في العالم الإسلامي، مثل تلك في العراق، أفغانستان، السودان، اليمن، سوريا، وليبيا، وغيرها من الصراعات التي نشأت عن الربيع العربي، بما في ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما يحدد الفصل الالتزامات الإضافية التي يمكن أن تُطبَّق على مفاوضات ترتيبات الحكم الانتقالي والنهائي، مثل مبدأ **الوسطية** (الاعتدال). ينتهي الفصل بعرض ثلاثة نماذج حديثة لتشكيل الدولة ظهرت في العالم الإسلامي، والتي تقدم لممارسي حل النزاعات خيارات لتطوير إطار حوكمة قائم على الحقوق.
- أخيرًا، يشمل **الفصل** الثامن الخاتمة، التي تُلخص الأفكار الرئيسية للدليل وتبرز خطوات المستقبل.

02 الإسلام ومقاربات صنع السلام المعاصرة

بناءً على توصيات مؤتمر إسطنبول، كُلّفت أكاديمية فولك برنادوت بإعداد تقرير أولي للتحقق من إمكانية إعداد هذا الدليل.

. وكشف التقرير أنَّ معظم أدلة الوساطة تركِّز بشكل أساسي على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية، وتُعنى باستخدام تقنيات الوساطة العلمانية لحل النزاعات على مستويات المسارين الأول والثاني. [5]كما أظهر التقرير أن معظم هذه الأدلة المكتوبة باللغة الإنجليزية؛ قد تم تصميمها بشكل يكاد يكون حصريًا حول تقنيات حل النزاعات **ذات التوجه الغربي**، بهدف مساعدة الوسطاء على التحضير والإجراءات في عمليات الوساطة وصنع السلام.

ومع ذلك، لم تتطرق إلا قلة من هذه الأدلة إلى المبادئ الدينية[6]. وغالبًا ما تم تجاهل الإشارة إلى المعايير التقليدية والإسلامية التي قد تؤثر على جهود الوساطة على المستويات المحلي والوطني والدولي. وغالبًا ما تم استبعاد القضايا الحساسة المتعلقة بالنوع الاجتماعي (الجندر)، وقضايا الأقليات، والدين، والإدماج. فعلى سبيل المثال، اختارت **إرشادات الأمم المتحدة للوساطة الفعّالة** استخدام إطار محايد دينيًا لتجنب هذه القضايا.

أما الوساطة والمصالحة داخل المجتمعات فليست من المفاهيم ذات الحصريَّة الغربية، فقد ظهرت نماذج الوساطة والمصالحة في العديد من السياقات الثقافية، بما في ذلك في المجتمعات الإسلامية على مدار قرون، وعلى سبيل المثال، يُعتبر الصلح تقليدًا إسلاميًا راسخًا؛ إذ تعلن الآيات القرآنية النبي محمد (ﷺ) كأحد أكثر الوسطاء ثقة في التاريخ الإسلامي، سواء في النزاعات التي تؤثر على المسلمين أو غير المسلمين.

إضافةً إلى ما سبق، فقد كان للمبعوثين والوسطاء في الإسلام وضع خاص يتمتعون فيه بالحصانة الدبلوماسية، حيث حظوا بالحماية من الاضطهاد والمضايقة والاعتقال (Safiyanu, 2021). وقد أيد النبي محمد (ﷺ) هذا المبدأ، مؤكداً احترام وإكرام المبعوثين حتى وإن كانوا أعداء (Ismail, 2017). وقد حافظ الصحابة على هذا المبدأ بالقدر ذاته من الاحترام. فعلى سبيل المثال، أوصى أبو بكر الصديق يزيد بن أبي سفيان قائلاً: «إذا قدم عليك رسل عدوك فأكرمهم[7].

في سياقات أخرى، استُخدم الصلح كأداة قانونية حيوية في الإسلام لحل النزاعات بين الأفراد والجماعات بطريقة تتناسب مع الثقافات المحلية. وغالبًا ما كان الصلح يُعتمد كبديل للتقاضي الرسمي، مما عزز من فاعليته في حل النزاعات بشكل يراعي السياقات الثقافية والاجتماعية.

[5] يُنظر على سبيل المثال:
UN DPPA and HD 2019; USIP 2021; Berghof Foundation 2017; UN 2012; UNITAR 2010;
United Nations General Assembly 2017; Koopmans 2023; UN 2020; and OSCE 2019.

[6] يشكل دليل معهد السلام الأميركي **(2021)** استثناءً، لكنه لا يتناول المبادئ الإسلامية بشكل مباشر ولا يركز على المفاوضات الخاصة بالترتيبات الانتقالية السياسية وتشكيل الدولة.

[7] (Safiyanu, 2021, p.47)

مقاربات الوساطة

توجد اختلافات دقيقة في كيفية تطبيق الوساطة، وهي أمور يجب أن يكون ممارس حل النزاعات المعاصر على دراية بها، فعلى سبيل المثال، أظهرت الدراسات الاستقصائية التي أجراها مشروع المعايير الدولية بين أصحاب المصلحة المسلمين أنهم غالبًا ما لم يستوعبوا بشكل كامل مفهوم الدور «المحايد» للمُصلِح (الوسيط)، كما هو محدد في إرشادات الأمم المتحدة للوساطة الفعّالة (UN, 2012).

وبدلاً من ذلك، فقد اعتبروا أن المُصلِح يجب أن يؤدي دورًا «توجيهيًّا»، بل وأن يُمارس الضغط على الأطراف المتنازعة لتحقيق حل النزاع. هذه الفجوة في الفهم ليست عائقًا قاطعًا أمام نجاح الصلح، ولكن من المهم ملاحظتها وفهمها بعمق. ويمكن اعتبار هذه الفروق مكمّلة إذا تمت معالجتها بحساسية واحترام للسياقات الثقافيةوالاجتماعية.

1.2 أوجه التكامل

يتَّضح أن الإسلام كان منذ فترة طويلة مقبولًا ومعترفًا به في المجتمعات الإسلامية كمنهج شرعي لتعزيز الحوار، ودرء النزاع، وتحقيق السلم، وإقامة الصلح، ويرجع ذلك إلى تركيز الإسلام على قيم الانضباط، والطاعة لأوامر الله، والتضحية بالنفس في سبيل الصالح العام، وتحمل المسؤولية الفردية والجماعية، إضافة إلى الإيمان بوحدة الأمة الإنسانية، وكما أشار سموك وهدى (2009) فإن المبادئ الإسلامية الأساسية في اللاعنف وإحلال السلم تشمل السعي إلى تحقيق العدل، والإحسان، والتأكيد على عالمية الكرامة الإنسانية، وقدسية النفس البشرية، والمساواة، والسعي إلى السلام بجميع مستوياته (الفردي، والاجتماعي، والإقليمي، والدولي).[8]

وتتحقق هذه القيم من خلال وسائل شرعية مثل استخدام العقل، وتعزيز المعرفة، والفهم، والإبداع، والتسامح، والصفح، والقيام بأعمال الخير، والمسؤولية، والصبر، والتعاون، والتعاضد، والشورى، والاعتراف بالتنوع.

ويتفق كثير من هذه المبادئ مع القواعد المعيارية الدولية وأطر صنع السلام الحديثة الشاملة، وتؤكد مراجعة سريعة للفقه الإسلامي أن أطر الصلح والبنى الشرعية في الإسلام استخدمت عبر القرون لمعالجة جميع أنواع النزاعات، سواء الشخصية، أو الأسرية، أو المجتمعية، وتستند هذه الأطر إلى قيم **العدل**، **والإحسان**، **والحكمة**، مع التشديد على الشبكات العلائقية التي تسهم في تحقيق التماسك الاجتماعي، مثل الوساطة (**الصلح**)، والحوار، **والشورى**، والهدنة. ويُعتبر المقصد النهائي لهذه المبادئ هو تحقيق الوحدة الاجتماعية والعدالة، حيث يُعد السلام مسؤولية جماعية تعود بالنفع والازدهار على الجميع.

إن كثيرًا من هذه المبادئ يمكن أن يكمل المقاربات المعاصرة لصنع السلام. لذا، إذا كان لجهود إحلال السلم الحديثة أن تنجح في البيئات الإسلامية، فيتعين على ممارسي الصلح أن يأخذوا في الاعتبار أهمية تعزيز الالتزام بالقواعد المعيارية الدولية من **خلال** الأطر الشرعية التقليدية التي تُراعي السياقات الثقافية والدينية. وتشير بحوث مشروع المعايير الدولية إلى أن قبول القواعد المعيارية الدولية يمكن أن يتحقق من خلال «التغيير في تصرفات الناس النابع من التأثير المعياري»

[8] سموك وهدى، 2009، ص8

← يجب تشجيع ممارسي السلام على تعزيز أفضل الممارسات الشرعية والاستفادة من جميع الأدوات المتاحة لديهم. لذلك، يتعين عليهم أولًا الإلمام بشكل أفضل بالسياقات المحلية والثقافية والتاريخية الأوسع التي يعملون فيها، بما في ذلك الأعراف المحلية البديلة وآليات الصلح والوساطة الشرعية التي قد تكون متوفرة لديهم.

2.2 الأمة المعاصرة: الحاجة إلى صنع السلام

يدرك هذا الدليل بوضوح أنَّ نجاح جهود الصلح يعتمد بشكل كبير على السياق المحلي؛ حيث تتميز المجتمعات الإسلامية بتنوع عقائدي وفقهي واسع، والذي غالبًا ما يُستغل من قبل الأطراف المتنازعة لتحقيق أهدافها الخاصة، لذا، فمن الضَّروري أن يتبنى ممارسو الصلح الدُّولي مقاربة دقيقة وواعية عند الرجوع إلى أو اعتماد مقاربات إسلامية لإحلال السلم.

ومع ذلك، فإن حالة الأمة الإسلامية تستدعي بذل أقصى الجهود لخلق مسارات جديدة للسلام تحترم التقاليد الشرعية والأديان، ومن خلال التركيز على القواسم المشتركة، يسعى هذا الدليل إلى دمج أنماط الفكر الإسلامي المختلفة وتجاوز الثنائيات الزائفة التي تُثار أحيانًا، لتحقيق إجماع يخدم مصلحة السلم.

يجدر التذكير بأنَّ ما يقرب من70% من النزاعات في العالم اليوم تقع بطريقة أو بأخرى ضمن العالم الإسلامي. وهذا يعكس الحاجة الملحّة إلى مقاربات أكثر دقة وشمولية لصنع السلم. لقد كان العالم الإسلامي في مركز دوامة النزاعات منذ انهيار الخلافة العثمانية وتوقيع اتفاقية سايكس-بيكو في عام 1916، والتي أسهمت في زيادة التوترات في الدول التي نشأت عقبها، مثل العراق وسورية وفلسطين. وتفاقمت هذه التوترات مع الحرب الباردة، ونهاية الاستعمار، ونقاط الاشتعال الأخرى كالتالي:

- تقسيم شبه القارة الهندية (1947)
- تقسيم كشمير (1948)
- تأسيس دولة إسرائيل (1948) وما نتج عنه من الحروب العربية-الإسرائيلية والانتفاضات الفلسطينية
- الإطاحة بالرئيس الإيراني المنتخب ديمقراطيًا (1953)
- الثورة الجزائرية (1962)
- الثورة الإيرانية (1979)
- الغزو السوفياتي لأفغانستان (1979).

ولا تزال هذه الصراعات تُلقي بظلالها على المنطقة، ويتفاقم الوضع مع الاستجابة للحرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر 2001، وما أعقبها من الثورات المضادة التي تلت الربيع العربي.

فمنذ عام 1979، شهد العالم الإسلامي أمثلة مأساوية للعنف الطائفي والحروب الأهلية، كما في لبنان، العراق، سورية، اليمن، ليبيا، والسودان. علاوة على ذلك، تعرضت المنطقة لدكتاتوريات وحشية وانتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان. أدّى عدم الاستقرار المستمر إلى اندلاع احتجاجات وأعمال مقاومة، منها المدنية، ومنها التي حملت طابع التحرر الوطني أو الإثني، وصولًا إلى أشكال من الإرهاب المرتبط بالتطرف الديني.

وغالبًا ما أدت هذه الحركات إلى ردود أفعال متشددة؛ تمثلت في تعزيز الحكم الاستبدادي، أو التدخلات الخارجية، أو الانقلابات العسكرية، أو احتلال مباشر، وبذلك، اتسعت دائرة العجز الديمقراطي، مما زاد من تفاقم الأزمات في العالم الإسلامي.

وفي حين قد يزعم البعض أن هنالك تفسيرات أو استغلالات لمقاصد الإسلام قد ساهمت في تفاقم النزاعات، إلا أنَّ لمقاربة الصلح الإسلامي دورًا محوريًا في حلها. ومع ذلك، تبقى الحقيقة المؤسفة أن العديد من الإجراءات التي اعتمدها المجتمع الدولي في محاولاته لحل هذه التوترات والصراعات السياسية قد أخفقت في تحقيق أي استقرار أو سلام مستدام على المدى البعيد.

← من وجهة نظر مؤلفي هذا الدليل، فإن لغة الصلح وبناء السلام هذه وطبيعتها ومقاصدها لا بد أن تُصاغ وتُضبط بما يتناغم مع قيم المجتمعات المتضررة، وألسنتها، وثقافاتها، وعقائدها، وذلك لضمان ازدهار جهود الصلح المستدامة التي تنبع من الانتماء المحلي وتراعي السياقات الشرعية والثقافية.

03 نحـــو منظومـــة إيكولوجيـــة إســـلامية لصنـــع الســـلام: المبـــادئ الســـبعة

كما أشرنا في المقدمة، فإن هذا الدليل يستند إلى قراءة النصوص الشرعية الأصلية، بما في ذلك القرآن الكريم، والسنة النبوية، وخطبة الوداع، والسنة العملية للنبي محمد ﷺ في تسوية النزاعات وإقامة نظام الحكم، مع تأكيده على الواجب الشرعي لإنهاء العنف وإحلال السلم حيثما كان ذلك ممكنًا.

تشكل مقاصد الصلح وواجباته الشرعية مجتمعةً المنظومة الإيكولوجية الإسلامية لصنع السلام. وتؤكد هذه المنظومة أنَّ على أطراف النزاع انتهاج مسار التفاوض، قدر المستطاع، للوصول إلى سلام شامل وعادل، ومن ثم إقامة أشكال حكم تمثيلية قائمة على العدل والمساواة، ويُناط بالقادة في هذه المنظومة الالتزام بحفظ حقوق الأمة، بما يشمل حقوق الأقليات، والأفراد، والنساء.

1.3 المبادئ السبعة

في قلب هذه المنظومة الإيكولوجية الإسلامية لصنع السلام، تتجلى سبعة أصول شرعية وقيم فقهية مترابطة، استمدها النبي محمد ﷺ من الوحي الإلهي، وسار عليها طوال حياته في نشر السلم وإقامة العدل. تقدم هذه الأصول للممارسين الدوليين في مجال الصلح وسائل لتجاوز الثنائيات الزائفة التي غالبًا ما تُثار بين المفاهيم الإسلامية والغربية المتعلقة بحقوق الإنسان وإدارة شؤون الدولة.

لم تُذكر هذه الأصول مجتمعةً في موضع واحد من النصوص الشرعية، لكنها وردت متفرقة في القرآن الكريم والسنة النبوية. ويجمع هذا الدليل بينها، مع التأكيد على أنها مترابطة وتشكل جزءًا عضويًا من المنظومة الشرعية لصنع السلام. وتشمل هذه الأصول:

1. **التوحيد:** الإيمان بأن الله واحد، وهو أصل العقيدة الإسلامية ومحورها.
2. **السلم:** الإسلام في جوهره دين السلم، و»السلام عليكم» هي التحية الشرعية الأساسية في التفاعل البشري.
3. **التنوع**: يعد الاختلاف بين البشر في الخلق والأفكار نعمة، كما ورد في قول الله تعالى: «وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا»
4. **العدل:** القسط ركن أساسي في الإسلام، وهو شامل وغير تمييزي، ويُشكل قاعدة فقهية مهمة لإقامة الحقوق.
5. **الرحمة:** صفة من صفات الله العظمى وأساس الرسالة النبوية، كما في قوله تعالى: «وما أرسلناك إلا رحمةً للعالمين»
6. **الكرامة:** كرامة الإنسان مُصانة شرعًا، حيث كرم الله بني آدم وجعل ذلك أساس التكليف الشرعي.
7. **الوسطية:** الاعتدال والتوازن هو المبدأ الحاكم للأمة الإسلامية، كما وصفها الله تعالى بأنها «أمةً وسطا»

ظلت هذه الأصول والقيم الشرعية السبعة جزءًا لا يتجزأ من الإسلام لأكثر من 1400 سنة. وهي تتماشى مع القواعد المعيارية الدولية التي تُعلي من شأن رفاه الإنسان، وتُعزز من السلم **الإيجابي** من خلال **الحكم الرشيد**، واحترام سيادة القانون، ورعاية حقوق الأفراد والجماعات، كما تتفق مع مبادئ الصلح **الشامل** والمتساوي، بما في ذلك تعزيز مكانة المرأة ودورها في المجتمع وفي جهود الصلح وبناء السلم.

← تتسم المبادئ المنصوص عليها في هذا الدليل بالقدرة على إعلام أفضل الممارسات المتبعة وتعزيزها واستكمالها لحل الصراع وتحويله، لا سيما في ما يتعلق بالمجتمعات ذات الأغلبية المسلمة أو الصراعات التي تتميز بأبعاد إسلامية أو إسلاموية. الوحدانية

الوحدانية

إنَّ المبدأ الشامل الأساسي الضابط للمقاربة الإسلامية في تحقيق السلم وإحلال الصلح هو **التوحيد**، حيث يرسخ القرآن الكريم هذه الحقيقة بقوله: «كانَ النَّاسُ أُمَّةً واحِدَةً» (البقرة: ٢١٣)، مشيرًا إلى وحدة البشرية كنتيجة لوحدانية الله، ومن هذه الوحدانية يتأسس الإيمان بأن البشر جميعًا خلقوا من أصل واحد، فإن مفهوم وحدة الأمة الإنسانية هو حجة شرعية قوية تدحض الفرقة والانقسام، ومن هذه الوحدة السامية، وتكرارها البشري في الأرض، يتولد الالتزام بضمان اندماج جميع أفراد المجتمع، بما في ذلك النساء، في عمليات السلام وإدارة شؤون الحكم وفق منهج إسلامي.

إن تحقيق الوحدة بين الناس هو مقصد شرعي من وجود البشرية، حيث إن إقامة الوحدة الأرضية والسماوية تُعد الغاية الأساسية للكون الذي خلقه الله. ومن هنا، لا يمكن للإسلام أن يقف موقف الحياد عندما يتعلق الأمر بصنع السلم، حيث تُعتبر الوحدة مطلبًا شرعيًا أصيلًا، يتجاوز مجرد غياب الحرب (السلام السلبي)، ويدعو إلى السلام الإيجابي الذي يحقق التناغم بين جميع عناصر المجتمع.

← هذا المبدأ يُلقي مسؤوليات وواجبات شرعية كبيرة على ممارسي الصلح الدوليين، ويمنحهم السلطة الأخلاقية للعمل والتدخل في المجتمعات الإسلامية لتحقيق السلم، ويتيح لهم التصرف بناءً على فرضية أن توحيد الأطراف المتنازعة هو الأصل الشرعي في الإسلام، وليس نزوة تُترك لرغبات أطراف النزاع. ومع ذلك، يبقى العبء الأكبر على المجتمع الدولي في دعم هذا المسعى.

السلام (السِلم)

يشغل **السلم** مكانة مركزية في الشريعة الإسلامية، وهو ركن أساسي في المنظومة الإيكولوجية الإسلامية لصنع السلام. فلا يمكن قيام مجتمع مسلم فعال دون السعي لتحقيق السلم، إذ تعتمد إنسانية المجتمع وازدهاره وسلامته على وجود هذا السلم الإيجابي. ومن هذا المنطلق، يأمر القرآن الكريم بقوله: «يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في **السلم** كافة» (البقرة: 208). إن السلم في الإسلام ليس غاية فحسب، بل هو شرط أساسي لتحقيق مقاصد الله العليا والامتثال لها.

من أعظم الأمثلة على تطبيق النبي محمد ﷺ للسلم هو موقفه عندما ذهب إلى الطائف لدعوة أهلها. لم يكتفِ أهل الطائف برفض دعوته، بل هاجموه بعنف، ومع ذلك، عندما سُئل عما إذا كان يرغب في أن يُنزل الله عقابًا عليهم، رفض واستغفر لهم، إدراكًا منه أن المقصد البعيد المدى هو تأسيس قواعد للإسلام يمكن أن تزدهر في الأجيال القادمة (يُنظر DIN 2019, 55–58).

تتعدد النصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي تحث على تجنب العنف والسعي لإحلال السلم. يقول النبي (ﷺ) في الحديث الشريف: «ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى. قال: إصلاح ذات البين، فإن فساد ذات البين هي الحالقة» (**الترمذي**، 2509). ويُعتبر السعي إلى إحلال السلم مسؤولية جماعية في الإسلام، كما في قوله تعالى: «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم» (الأنفال: 61).

ويضيف القرآن في موضع آخر: «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما... فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين * إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون» (الحجرات: 10-9).

← إنَّ الإسلام يجعل السلم مقصدًا شرعيًا لا غنى عنه، ويُحمِّل الأمة الإسلامية واجب تحقيقه من خلال الصلح والشورى، مع الالتزام بقيم العدل والقسط والرحمة، وتظل النصوص الشرعية والسنة النبوية مرجعًا أصيلًا لممارسي الصلح في تقديم حلول تراعي السياقات الإسلامية، وتسعى لتحقيق السلم الإيجابي الذي يعود بالخير على الأمة جمعاء.

التنوع

إنَّ للمفهوم الإسلامي للوحدة أبعادًا شرعية بعيدة المدى، فهو يستوعب في طياته اختلاف العالم وتنوعه، بما يشمل القبائل والأمم واللغات والأديان والدول، سواء كانت إسلامية أم غير إسلامية. ويُعد التنوع جزءًا أصيلًا من **مقاصد الشريعة**، كما يظهر في خلق الله الذكر والأنثى، حيث يُعتبر هذا التنوع تجليًا لوحدانية الله وتكامله. يقول الله تعالى:

«**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﷺ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﷺ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**» (الحجرات: 13).

يدعو القرآن الكريم إلى الإقرار بأن جميع البشر متساوون أمام الله، وأن معيار التفاضل الوحيد هو التقوى والعمل الصالح. لذا، يُعد التنوع ظاهرة شرعية مقصودة من الله سبحانه، وهي ليست مجرد حالة يتسامح معها الإسلام، بل هي نعمة يُحتفى بها ويُعترف بأهميتها، كما يقول الله تعالى: «**ولقد كرمنا بني آدم...**» (الإسراء: 70) **فيؤكد هذا التكريم أن جميع البشر، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي، يتمتعون بكرامة فطرية منحة من الله.**

يرسخ القرآن الكريم التنوع كآية من آيات الله ودليل على قدرته وحكمته، كما في قوله تعالى: «**وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ﷺ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ**» (الروم: 22) وهذا يدل على أن الإقصاء على أساس العرق أو الإثنية أو اللغة يتعارض مع المبادئ الشرعية للإسلام، كما أن استمرار ممارسات مثل تهميش المرأة أو كراهية النساء ليس منسجمًا مع المقاصد الإسلامية الأصيلة.

فالتنوع ليس مجرد ظاهرة اجتماعية، بل هو **محرك** لإنتاج المعرفة الشرعية والنقدية التي تدعو البشر إلى التعارف والتعاون. يقول الله تعالى:»**لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً، وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ، فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ**» (المائدة: 48)، يشير هذا إلى أن التنوع جزء من الابتلاء الذي يُعزز الالتزام بالخير، ويدفع البشرية للسعي لتحقيق الوحدة مع ذاتها، وهو ما يتطلب رعايته وتعزيزه كجزء من القواعد الشرعية لتحقيق الوحدة الكبرى.

← النسبة لصانع السلام، يُعد مبدأ التنوع محوريًّا لأنه يُقر بأن الهوية الإنسانية - سواء الدينية أو العرقية أو الجندرية أو الثقافية - هي حاجة شرعية يجب احترامها وحمايتها. ويرسخ هذا المبدأ أن التنوع ليس معيارًا للتفاضل في القرب من الله، بل هو شرط لتحقيق السلم والإدماج والرحمة. إن الفشل في الاعتراف بهذه الهويات يؤدي إلى الإحباط والصراع، وهو ما يخالف مبادئ الإسلام ومعاييره الشرعية، ويتماشى هذا الفهم مع القواعد الدولية لحقوق الإنسان والميثاق العربي لحقوق الإنسان، حيث يجمع بين الحقوق الجماعية والفردية، وهو ما يعكس عمق التوافق بين **مقاصد الشريعة** الإسلامية والمبادئ العالمية للتسامح والتعايش.[9].

تقدم هذه المبادئ القرآنية منظورًا شرعيًا لدور الإسلام كقوة للتسامح والاعتراف المتبادل في عالم متنوع. لذلك، فإن التنوع جزء لا يتجزأ من الأصول الشرعية للإسلام، وهو ليس مجرد فكرة لاحقة أو تكيفًا مع التحديات الحديثة.

← إن هذا المقصد الشرعي بالغ الأهمية لممارسي الصلح الدوليين عند تكليفهم بالتفاوض على ترتيبات حكم شاملة وتحويلية ومستدامة، تُشارك فيها جميع مكونات المجتمع - سواءً كعملية أو كنتيجة - لضمان احترام الحقوق الشرعية وحمايتها. والأمر الحاسم هنا هو أن الممارسين ليسوا مُلزمين بالوصول إلى الوحدة الكاملة أو الانسجام التام، ولكن يُمكنهم تحديد المجالات التي يمكن أن تظل محل اختلاف، مع إنشاء آليات شرعية وإدارية تضمن بقاء هذه الاختلافات ضمن نطاق غير عدائي.

العدالة (العدل)

إن مبدأ التنوع في الإسلام ليس مطلقًا، ولا يمكن السعي لتحقيقه بأي ثمن؛ فهو محكوم بمقصد العدالة، التي تُعد أساسًا في سلامة البشر ووحدتهم. يشير القرآن الكريم إلى أن المهمة الأساسية لجميع رسل الله كانت إقامة العدل، كما في قوله تعالى: "لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ" (الحديد: 25) فتشير هذه الآية إلى أن القسط هو الغاية العليا التي تحكم التعايش بين البشر، وهو شرط ضروري لتحقيق السلم والرفاه العام، وعليه فإن العدالة تعدُّ قاعدةً تنظيمية كبرى في الكون وأساسًا للتوازن والاستقرار، وهذا المفهوم يمتد ليشمل ممارسي الصلح وأطراف النزاع الذين يُتوقع منهم الالتزام بالقسط الشرعي لضمان إنصاف الجميع وتحقيق السلام.

9 https://www.icj.org/wp-content/uploads/2014/10/Arab-Charter-on-Human-Rights.pdf

← تشكّل العدالة مبدأ منظمًا للكون، يتعين على ممارسي حل النزاعات الدولية وأطراف النزاع احترامه. إن العدالة هي أكثر من مجرد التوسط بين الصواب والخطأ؛ فمن الناحية الفلسفية، هي الحفاظ على النظام والتوازن في العالم والطبيعة.

يقول الله تعالى: "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ...**" (النساء: 135) فهذه الآية تُلزم المؤمنين بتطبيق العدالة حتى وإن كان ذلك على أنفسهم أو أقرب الناس إليهم، وهو ما يعكس المبدأ الإسلامي الأصيل الذي يجعل العدالة فوق أي تحيز أو مصلحة شخصية.

← يرتبط مبدأ العدالة الإسلامي ارتباطًا وثيقًا بمبادئ الوحدة والتنوع، وهو مسؤولية جماعية. إنه مبدأ مهم لممارس حل النزاعات الدولية الذي يحاول التوفيق بين أطراف النزاع وأصحاب المصلحة المتنوعين.

علاوة على ذلك، يأمر الله المؤمنين في قوله تعالى: "وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا، اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ" (المائدة: 8) يشير هذا النص إلى أن الكراهية أو الخصومة لا تبرر الحيد عن طريق العدالة، حيث تعد التقوى الوجه الآخر للعدل، ومصطلح القسط هو المصطلح القرآني الأهم الذي يفسر العدالة الاجتماعية، ويشمل القسط الشعور بالمساواة والعدالة في توزيع الموارد والحقوق، وضمان حصول الجميع على نصيبهم العادل من الحياة. ويعتبر هذا المفهوم مسؤولية جماعية للمجتمع المسلم، كما يشجع القرآن الكريم على الصدقة وفعل الخير كوسائل لمواجهة الظلم الاجتماعي وتعزيز التماسك المجتمعي.

يركز الإسلام على أن العدالة ليست محدودة بالمجتمع المسلم فحسب، بل تمتد إلى غير المسلمين أيضًا. يقول ابن تيمية: "الظلم محرم مطلقًا لا يُباح بحال" (ابن تيمية، 1996، ص127) فالعدل واجب تجاه الجميع، سواء كان مسلمًا أو غير مسلم، مما يجعل العدالة مبدأ قويًا وشرعيًا لصنع السلام.

إذن، فالتركيز على مقصد العدالة يمتد ليشمل تحقيق التوازن بين مصالح المجتمع واحتياجات الأفراد. وبهذا، فإنها تعتبر أساسًا راسخًا لصنع السلام، حيث إنها توفر إطارًا شرعيًا لممارسي الصلح للتوفيق بين أطراف النزاع، وضمان أن التعددية والاختلافات لا تؤدي إلى ظلم أو تهميش لأي طرف. وكما قال الله تعالى (سورة النساء: 135): "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ، إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا" فإن العدل لا ينطوي على حمل الضغائن أو الإعراب عن الغضب، لأن كره الآخرين للمرء ليس رخصة له للحياد عن ممارسة العدل. فالله يأمر المؤمنين قائلًا

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ، وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا، اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ، وَاتَّقُوا اللَّهَ، إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ" (سورة المائدة: 8)

إن القسط، كما ورد في القرآن الكريم، يُمثل العدالة الاجتماعية في أبهى صورها، حيث يجمع بين المساواة في التوزيع والإنصاف في الحقوق والواجبات، يعرِّف ابن منظور القسط بقوله: "القِسط هو النصيب بالعدل، ويُقال: أقسط الرجل إذا عدل، وقسط إذا جار. فهو يتضمن معنى العدل الذي لا جور فيه" (ابن منظور، 1990، ص 377).

يشير مفهوم القسط إلى العدالة في التوزيع، وضمان حصول جميع أفراد المجتمع على حقوقهم المشروعة، ما يخلق مجتمعًا مستقرًا ومتماسكًا، كما يؤكد أبو نمر (2002-2001، ص 238-237) أن مفهوم القسط يشمل شعورًا جماعيًا بالمسؤولية تجاه الظلم الاجتماعي، ويشجع على تمكين المحرومين وضمان شعورهم بالانتماء للمجتمع.

إن القسط ليس مجرد مفهوم فلسفي، بل هو قاعدة شرعية تُعزز التوازن بين احتياجات الأفراد والمجتمع، وتشكل حجر الزاوية في تحقيق السلم الاجتماعي، وبهذا، فإن تحقيق القسط يُعد مسؤولية جماعية تستدعي من ممارسي الصلح احترامه وتطبيقه لضمان تحقيق السلام العادل.

← من المهم أن نلحظ أن التركيز على المساواة والعدالة يمتد أيضًا إلى ما هو أبعد من المجتمع المسلم، ويهدف إلى شمل غير المسلمين أيضًا. على هذا النحو، تشكل العدالة مبدأ قويًا لصنع السلام لممارسي حل النزاعات الدولية.

لقد اختار النبي محمد (ﷺ) أن يُرسّخ القيم العالمية للعدل والمساواة في مجتمع كانت هذه القيم فيه تُنتهك بشكل ممنهج. وفي خطبة الوداع، أكد النبي (ﷺ) على هذه القيم بقوله:

"النَّاسُ سواسية كَأَسْنَانِ الْمُشْطِ، لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأبيض على أسود، ولا لذكر على أنثى إلا بالتقوى. إنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم."

هذا الحديث النبوي يُجسد مقصد العدالة والمساواة في الإسلام، إذ يجعل التقوى والعمل الصالح المعيار الوحيد للتفاضل بين الناس. فالعدالة الاجتماعية في الإسلام واجب شرعي، تُلزم جميع أفراد المجتمع بتطبيقها دون تمييز، ورغم إلزامية العدالة الاجتماعية، فثمَّة من زعم أن السعي لتحقيقها قد يُبرر العنف كوسيلة فعالة في سياقات معينة. ومع ذلك، يعارض هذا الرأي غالبية العلماء والفقهاء الذين يستدلون بتعاليم الإسلام الداعية إلى الكفاح السلمي لحل النزاعات وتحقيق العدالة، كما ورد في مواضع عدة من القرآن الكريم التي تُشجع على أساليب ممنهجة وملائمة للسياق.

يشير أبو نمر (2002-2001، ص 232) إلى أن القرآن الكريم يُعطي الأولوية لحل النزاعات بطرق سلمية، مؤكداً أهمية استخدام وسائل مشروعة ومنهجية لتحقيق العدالة. وهذا يتماشى مع **مقاصد الشريعة** التي تدعو إلى درء المفاسد وتحقيق المصالح، مع تجنب إحداث الفوضى أو الضرر في المجتمع.

الرحمة

تعتبر الرحمة فضيلة عليا في الإسلام، وتتجاوز في أهميتها القتال من أجل العدالة (عبد الله، 2001). ولهذا نجد من أسماء الله الحسنى "**الرحمن**" و"**الرحيم**" و"**الغفور**". يقول الله تعالى: "وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ" (الأعراف: 156). والقرآن مليء بالآيات التي تحث على المغفرة والرحمة والإحسان. ومن ذلك قوله تعالى: "خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ" (الأعراف: 199)، وقوله: "ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ" (المؤمنون: 96)، أي الرد على السيئة بالحسنى، بالعفو والتسامح.

ورغم أن الإسلام يترك مجالًا **للقصاص** العادل عند وقوع الظلم، فإنه يشجع الضحية على اختيار المغفرة والمصالحة. يقول القرآن: "وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ" (الشورى: 40) فهذه المبادئ، التي يجب أن توجه نحو المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، تتوافق مع المصالحة التي تؤكدها أطر بناء السلام وحل النزاعات الغربية. وتشمل المفاهيم الرئيسية الأخرى المرتبطة بالرحمة والمغفرة والمصالحة: **الصلح** (التسوية) **والمصالحة** (التوفيق بين الناس أو الأطراف) **والتحكيم**.

إن التشديد على المغفرة والرحمة يخدم تقليص حالات القصاص، فقد وصفت رسالة النبي ذاتها بأنها "رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ" (الأنبياء: 107). وبهذه الروح قال النبي لأهل مكة المهزومين عند عودته منتصرًا بعد كل الإهانات التي لحقت به منهم: "اذهبوا فأنتم الطلقاء". لقد سعى النبي إلى جبر العلاقات الواهنة وتعزيز السلام على المستويين الفردي والمجتمعي.

← إن هذه الآيات والرؤى يمكن أن تساعد ممارس حل النزاعات الدولية على تعزيز المصالحة والتسامح - ليس كملاذ أخير، ولكن كقيم أعلى من قيمة النضال من أجل العدالة - استنادًا إلى حياة النبي نفسه وأعماله.

الكرامة

من دون الكرامة الإنسانية، لا يمكن أن تكون هناك عدالة ذات معنى أو شعور بالتنوع أو الوحدة في الإسلام أو العالم الأوسع. ففي الإسلام، تُعد الكرامة قيمة مركزية تمنح الحياة البشرية أهميتها، وهي هبة من الله تتجلى في حياة محترمة، كما قال تعالى: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ" (الإسراء: 70). كما تعتبر هذه القيمة محورًا أساسيًا للقواعد المعيارية الدولية التي طورتها الأمم المتحدة، والتي تركز على تعزيز وحماية الحياة البشرية كجزء أساسي من تفويضات صنع السلام.

إن تعزيز هذا المبدأ والحفاظ عليه يعد غاية شرعية عليا تفوق أي اعتبار آخر. ويشمل ذلك احترام حقوق جميع البشر بغض النظر عن العقيدة، لأن التكريم الإلهي يشمل الجميع بطبيعة الخلق. ويمتد هذا الاحترام ليشمل الموتى أيضًا، وهو ما يفسر تحريم إيذائهم أو التمثيل بجثثهم، حتى لو كانوا من الأعداء (DIN 2023، 143-151).

ويدعم هذا المفهوم قيم العدل والإدماج والمساواة، ويجسد المعاني القرآنية التي تؤكد على المساواة بين البشر، بغض النظر عن الأصل أو اللون، مع منحهم الشرف المرتبط بخلق الله لهم. ومن هنا، يُعد مفهوم الكرامة في الإسلام قابلاً للتطبيق بيسر في عمليات السلام المعاصرة كجزء من جهود تعزيز الانسجام الاجتماعي.

← الكرامة ليست فقط هدفًا يُحققه السلام، بحيث تُتاح لجميع الأفراد فرصة عيش حياة كريمة، بل هي أيضًا محفزٌ أساسيٌ يحرك عملية السلام نفسها. ومن الضروري تجنب أي إغراء لإذلال الخصم، سواء في الصراع أو أثناء التفاوض، وترك مساحة من الاحترام الكافي لتيسير تنفيذ نتائج المفاوضات وتحقيق المصالحة.

التوازن

يترجم المفهوم القرآني **للوسطية** بأشكال متعددة. ففي أكثر معانيه حرفية، يعني "التوسط/في الوسط"، ويدل على التنافس للبقاء في الوسط وتجنب التطرف. يقول الله تعالى: "**وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا**" (البقرة: 143).

وتستحضر ترجمات أخرى فكرة المسلمين على أنهم "متوازنون بحق". ويُشار إلى الإسلام أحيانًا باعتباره دين الوسطية، بينما يتحدث آخرون عن الاعتدال. كل من هذه الترجمات والمعاني يثري الفكرة القائلة بأن المجتمع الإسلامي العالمي يجب أن يكون مجتمعًا وسطيًا، يتجنب التطرف ويتصرف باعتدال وتوازن.

الوسطية هي مرساة القوة الناعمة للإسلام. إن هذه السمة المميزة تُعد التزامًا ومنهجية في الوقت نفسه؛ التزامًا بشغل الوسط وتجنب التطرف، ومنهجية لتحديد أفضل مكان وتصرف للمساهمة في العالم وحل مشاكله، إذًن، فهي مبدأ للعيش وفق مبادئ الإسلام، وللمسلمين الذين يعيشون في المجتمع، وتنصُّ السنَّة على التيسير في جميع أعمال العبادة والمعاملات الاجتماعية. فعندما سُئلت زوجة النبي عائشة عن عادات النبي، أجابت: **"ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا أخذ أيسرهما..."**.

ينظر إلى التطرف في بعض المجتمعات الإسلامية على أنه تشويه لإحدى السمات المميزة للإسلام؛ وهي الاعتدال والتوازن. ويظل تحذير النبي ملائمًا: "إياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين" (أحمد والنسائي وابن ماجه، 3057) ويحث القرآن الكريم بقوله: **"فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ، وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ..."** (آل عمران: 159).

يتضح من هذا أن فطرة الإنسان تميل إلى الاعتدال، لذلك، فإن التمسك بالوسطية والالتزام بالاعتدال هو دعوة للابتعاد عن **الغلو والتنطع والتشدد والتطرف**، كما يتضمن رفض هذه الظواهر التي تظهر في شكل ثنائيات متضادة، فلدى البشر قدرة على التوفيق والتناغم، وعندما لا يمكن التوفيق بين القطبية، يمتلكون قدرة فريدة على إدارة الاختلاف، بل واحتضانه في أفضل الأحوال.

← لقد نُسِيَت ضرورة أن يكون المجتمع المسلم وسطيًا، وأن يتجنب التطرف في لحظات الصراع. إن الوسطية هي مبدأ يشجع على التفاوض للتوصل إلى نتائج مجزية للجانبين، وإلى تسويات مبدعة يمكن أن تجد فيها الأطراف المتنازعة في مكان ما في الوسط.

2.3 فهم الجهاد في جميع مظاهره

لن يكتمل أي نقاش حول المنظومة الإيكولوجية الإسلامية لصنع السلام من دون فهم دقيق لمعنى الجهاد وكيفية ارتباطه بمفاهيم أوسع نطاقًا للصراع، العدالة، والنضال الداخلي. كثيرًا ما يُساء فهم الجهاد، حيث يُفسَّر خطأً على أنه يعني "الحرب المقدسة"، مما يُعطي انطباعًا خاطئًا بأن الإسلام عنيف بطبيعته. في الواقع، ترتبط الكلمات العربية الأخرى **للقتال والحرب** أكثر بمفهوم الصراع المسلح. لذلك، من المهم أن يدرك ممارسو حل النزاعات الدولية أن **الجهاد**، الذي أصله الفعل "جاهد"، يعني في الواقع النضال أو العمل الشاق أو السعي.

علاوة على ذلك، شجع النبي محمد على النضال السلمي بدلًا من العنف، ودعا إلى الصبر والخطاب الهادئ. يقول القرآن الكريم: "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ" (البقرة: 256)، وأيضًا: "إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ" (البقرة: 190). وهكذا، وفقًا لكوك (2015)، فإن المعنى الحقيقي للجهاد يتعلق بالنضال من أجل تحسين الذات، وهو أحد الأساليب الأساسية التي يستخدمها المسلمون لتسوية الخلافات الداخلية والخارجية، وكما يوضح خيري (2006):

> **"يشير الجهاد إلى واجب المسلمين، على المستويين الفردي والجماعي، في النضال ضد جميع أشكال الشر والفساد والظلم والاستبداد والاضطهاد، سواء ارتُكب هذا الظلم ضد المسلمين أو غير المسلمين، وسواء ارتكبه المسلمون أو غير المسلمين. وفي هذا السياق، قد يشمل الجهاد النضال السلمي أو المسلح إذا لزم الأمر".**

لم يستخدم **الجهاد** في القرآن مرة واحدة بمعنى القتال فقط. على سبيل المثال، يزعم ساشدينا (1990، 37-36) أن **الجهاد** يُعرَّف باستمرار في القرآن على أنه نضال ديني شامل، تطهير شخصي، أو جهد جماعي لإقامة النظام الاجتماعي الإسلامي. ويشير علواني (2003) إلى أن الجهاد يمكن أن يعني النضال من أجل تحقيق السلام. كما يشير إلى أهمية استخدام الجهاد في معالجة النزاعات لتعزيز النمو السلمي، حيث يمكن تطبيقه لتعزيز الحوار ومعالجة الصراعات على مستويات متعددة بشكل مؤثر.

← بينما يعرّف القرآن والسنة والنصوص الإسلامية الأصلية الأخرى الجهاد على النحو المذكور أعلاه، لا يمكن إنكار أن المصطلح اكتسب دلالات سلبية وعدوانية مرتبطة بالجماعات المتطرفة العنيفة. إن استخدام الكلمات العربية للقتال (الصراع) والحرب يمكن أن يسمح لممارس حل النزاعات الدولي بتوجيه الأطراف بعيدًا من تصورات متطرفة كهذه لموقفهم. ويمكن أيضًا استخدام الحجج المذكورة أعلاه، باستخدام النصوص الأصلية، للرد على التفسيرات المتطرفة لأطراف النزاع.

ختامًا، توفر المبادئ السبعة للمنظومة الإيكولوجية الإسلامية لصنع السلام الموضحة هنا إطارًا غنيًا لتعزيز التماسك الاجتماعي والعدالة والسلام الجماعي في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة. ويؤكد هذا الإطار قيم العدالة التصالحية والإدماج والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية. وبتبني هذه المبادئ السبعة، يمكن ممارسي حل النزاعات الدوليين تنمية البيئات التي تعزز السلام والاستقرار والوحدة.

04 الإسلام وإطار صنع السلام القائم على الحقوق: مقاصد الشريعة

إن المبادئ السبعة التي تشكل المنظومة الإيكولوجية الإسلامية لصنع السلام لا توجد في فراغ فلسفي أو قانوني، بل تنتمي إلى نظام متكامل من المعتقدات والقواعد المستنبطة من التقاليد الإسلامية، وفي صميم هذا النظام تقع **مقاصد الشريعة**، التي تمثل الغايات العليا والأهداف الكلية للأحكام الشرعية. وتُعد هذه المقاصد الإطار الذي يضبط جميع **اجتهادات** الفقهاء وتفسيراتهم التي تطورت عبر مختلف المذاهب والمدارس الفقهية في العالم الإسلامي.

إن **مقاصد الشريعة** ليست مجرد مدرسة فكرية أو **اجتهاد** فقهي محدود، بل هي مرجعية تأصيلية تُوجّه المذاهب الفقهية في استنباط الأحكام من النصوص الشرعية بما يتناسب مع السياقات المتغيرة. فهي تُعنى بفهم الغايات الكلية للإسلام والشريعة، وليس بالتقيّد **بالقواعد الفقهية التفصيلية** التي قد تختلف بحسب الظروف التاريخية والاجتماعية.

تسهم **مقاصد الشريعة** في صياغة المبادئ السبعة التي تشكل أساس المنظومة الإيكولوجية لصنع السلام، حيث تُمنح هذه المبادئ بُعدًا عمليًا يربطها بالمفاهيم الكبرى مثل العدل، الإحسان، الشورى، والرحمة. وكما أوضح مؤتمر إسطنبول (أكاديمية فولك برنادوت ومركز دراسات الصراع والعمل الإنساني، ٢٠٢٢)، فإن **مقاصد الشريعة** هي القاسم المشترك الذي **يجمع** بين المبادئ السبعة، كما أنها توجه الاجتهادات الشرعية في العالم الإسلامي، وتُعد بمثابة البوصلة التأصيلية التي تربط بين النصوص الشرعية والمعايير الإنسانية الكونية، مثل تخفيف المعاناة، تحقيق التنمية البشرية، احترام الحريات، وإقامة نظام سياسي قائم على الشورى وسيادة القانون.

علاوة على ذلك، تعنى فهي تهتم بتوجيه تطبيق **علم أصول الفقه** في الاستنباط **والاجتهاد**، بما يضمن صيانة المقاصد العليا للقرآن والسنة النبوية، ومنع تحريفها تحت تأثير المصالح الآنية أو الظروف المؤقتة. والأهم أن **مقاصد الشريعة** توفر لممارسي الصلح ومنظومات حل النزاعات نهجًا شرعيًا قوامه الحقوق الشرعية، ينسجم مع أفضل الممارسات المعاصرة في مجال بناء السلام.

1.4 المقاصد العليا للشريعة الإسلامية (مقاصد الشريعة)

- النظرية القانونية الإسلامية (**أصول الفقه**)
- **مقاصد الشريعة** الستة
- **مقاصد الشريعة** والإعلان العالمي لحقوق الإنسان

من خلال التركيز على المقاصد بدلًا من التركيز على تطبيق محدد لمجموعة معينة من قواعد الإسلام المحددة والمقررة، فإن **مقاصد الشريعة** تمكن من التفكير بشكل صحيح في **الضرورات الجديدة والتحديات السياقية** للتجربة الإنسانية. ثمّة تبعية واضحة تُخضع الفقه **لمقاصد الشريعة**، حيث يجب على القانون تحقيق القصد منه. إن **مقاصد الشريعة** ستكون لممارسي حل النزاعات الدولية، حيث تقدم محتوى إضافيًا للمبادئ السبعة الأولى التي أوضحناها أعلاه، فضلًا عن أنها توفر الأساس **لمقاربة قائمة على الحقوق** لصنع السلام الإسلامي.

النظرية القانونية الإسلامية (أصول الفقه)

ينبغي عدم خلط **مقاصد الشريعة** بعلم **أصول الفقه**؛ **فأصول الفقه** هو العلم الذي يبحث في الأدلة الشرعية الكلية ومناهج الاستدلال بها، والقواعد التي تستنبط منها الأحكام الشرعية التفصيلية. ولا يمكن من دونها أن يكون هناك فهم عميق أو تطوير موجّه جيدًا لمجال القانون. يتضمن الفقه الدراسة البشرية للأحكام الشرعية وصياغة قواعد التفسير المتعلقة بالواجبات والمحرمات والممارسات، المستنبطة من الأدلة الشرعية من خلال التفكير الفقهي أو **الاجتهاد**. (رمضان 2009، 360) يوفر قواعدًا فقهيَّة أساسيَّة للتفاعل بين العقل والوحي، ويولد منهجيات متَّسقة لتفسير المصادر الإسلامية التي تنظم ممارسة **الاجتهاد** التي يلجأ إليها الفقيه أو **المجتهد** أو **المذاهب** (المدارس الفقهية) (DIN 2021).

إن علمي **أصول الفقه ومقاصد الشريعة** يتمتعان بأهمية بالغة، حيث يشكلان أساسًا حيويًا لتطوير الشريعة الإسلامية، يركز علم **أصول الفقه** على دراسة مصادر الأدلة الشرعية ومراتبها وطرق استنباط الأحكام منها، بينما يُعنى علم **مقاصد الشريعة** بضمان تحقيق الغايات الكلية للشريعة وعدم إهمالها أثناء عملية الاجتهاد، وبما أن مقاصد الشريعة تنبثق من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، فإنها تسهم بدور رئيسي في تطوير الشريعة الإسلامية، خاصة في مواجهة التحديات والظروف المعاصرة.

وذلك لأن **مقاصد الشريعة** تسهم في تحديد الأهداف الكلية للإسلام ومواءمتها مع طبيعة أي مجتمع معين، بدلاً من الاكتفاء بتطبيقات بشرية محددة (**اجتهاد**ات) لقواعد الشريعة المحلية (**الفقه**)، التي نشأت وتطورت ضمن تقاليد وثقافات معينة، والتي قد تتغير مع الزمن وفقاً لمتطلبات جديدة. كما يقول الإمام ابن القيم، أحد أبرز الفقهاء المسلمين: الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعوائد والأحوال.

تؤدي **مقاصد الشريعة** والفقه أدوارًا مختلفة لكنها مترابطة، مما يخلق تسلسلاً هرميًا وفرعيًا في المنظومة الفقهية، ويظهر أهمية التكامل بينهما، وبناءً على ذلك، يمكن **لمقاصد الشريعة** أن تعمل كبوصلة توجيهية لحكم الدولة الإسلامية وتطوير ترتيبات الحكم الانتقالي والنهائي، خاصةً في أوقات الأزمات والصراعات.

← بهذه الطريقة، تزوِّدنا مقاصد الشريعة بإرشادات شاملة يمكن من خلالها الحكم على عمليات اتفاقيات السلام ومخرجاتها، من دون العودة إلى مدارس فقهية اختزالية لا ضرورة لها.

مقاصد الشريعة الستة

فيما يتعلق بمحتوى **مقاصد الشريعة**، فقد اتفق علماء الفقه والمفكرون الإسلاميون من مختلف المذاهب على تحديد خمسة أو ستة مقاصد رئيسية، تهدف إلى تنظيم الحياة المجتمعية وضمان الانسجام والتوازن، بما يتماشى مع المفهوم الفلسفي الإسلامي الشامل لوحدانية الله (التوحيد)، وتحقيق قيم الرحمة والعدل. تشكل هذه المقاصد مجتمعةً نوعًا من العقد الاجتماعي الإسلامي أو مجموعة من المبادئ فوق الدستورية التي ينبغي أن تلتزم بها جميع المجتمعات المسلمة.

تنبثق هذه المقاصد عن ثلاثية محورية تتمثل في الوحدة/التكامل، الرحمة، والعدل. وقد ظهرت عبر الزمن كعوامل أساسية يجب صونها لضمان استقرار المجتمعات، وهي: حفظ النسل (الذرية)، حفظ العقل، حفظ النفس (الحياة)، حفظ الدين، وحفظ المال (الممتلكات). وأشار بعض العلماء إلى إضافة مقصد سادس يتمثل في حفظ الكرامة الإنسانية، باعتبارها محورًا جامعًا **لمقاصد الشريعة** كافة.

قسّم العلماء التقليديون هذه المقاصد إلى ثلاث فئات هرمية، تتدرج في أهميتها وفقًا لما يلي، مع ارتباطها بحماية كرامة الإنسان:

- **الضروريات**، وهي تلك المتعلقة بالحفاظ على الإيمان والحياة والعقل والمال والنسل والشرف. هذه هي ضروريات الحياة والضروريات الأساسية لبقاء الأفراد، بما في ذلك الغذاء والدواء والمأوى والملبس.
- **الحاجيات**، هذه هي وسائل الراحة والاحتياجات المهمة التي تكمل الدعم الأساسي وتوفره لتحقيق **الضروريات** وصيانتها. وتشمل الأمثلة المستشفيات والمدارس الطبية والخدمات البريدية وأنظمة النقل وأدوات الاتصال والأنظمة الاقتصادية والإدارية.
- **التحسينيات**، وهي تلك المتعلقة بتوفير الأشياء التي تجمّل الحياة، مثل الفن والعمارة والسيارات الفاخرة والديكور الداخلي والثقافة؛ فهذه الكماليات والرغبات والزخارف، هي التي تجعل الحياة أكثر راحة وتسمح للمجتمع بتأمين **حاجياته وضرورياته**. كما تعتبر أهدافًا مهمة (مقاصد) لأن توفير السلع أو تصنيعها والخدمات الفاخرة غالبًا ما توفر فرص عمل كبرى لمن هم أقل حظًا.

وقد أضاف علماء الشريعة والمدارس اللاحقة عمقًا سياقيًا لهذه الفئات. على سبيل المثال، صنف محمد طاهر بن عاشور الغايات المتعلقة بالجماعة على أنها أعلى أولوية من الغايات المتعلقة بالأفراد، وبذلك ضمان تحقيق حقوق الأفراد في ما يتعلق بحقوق الآخرين، لكن ليس على حساب حقوق الآخرين. وقد جرى تصور هذه **الحماية** في الأصل وتوضيحها كاستجابات دفاعية لأي شيء يهددها أو يمكن أن يعرّضها للخطر. وقد استخدمها العلماء المعاصرون بديناميكية أكبر لإدارة المتطلبات المتزايدة التعقيد للتماسك الاجتماعي والرحمة والعدالة لإنشاء الإطار التالي للحقوق المتبادلة، حيث يُنظر إلى الأمور الستة الواجب حفظها على أنها مماثلة تقريبًا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية (ينظر: الشكل ١).

الشكل 1 من الأمور الواجب حفظها إلى الحقوق

من الأمور الواجب حفظها إلى الحقوق

- من حفظ النسل تنشأ **حقوق الأسرة** (الطاهر بن عاشور)
- من حفظ العقل ينشأ **حق المعرفة والوصول إلى المعلومات**
- من حفظ العرض **تنشأ كرامة الإنسان وحقوقه** (يوسف القرضاوي)
- من حفظ النفس ينشأ **حق الحرية والاختيار للإنسان**
- من حفظ الدين ينشأ **حق حرية الاعتقاد** (الطاهر بن عاشور)
- من حفظ الثروة ينشأ **حق متابعة التنمية البشرية بما في ذلك الوصول إلى التعليم والخدمات والتوظيف، والتوزيع العادل للثروة**

المصدر: The World For All Foundation

بناء عليه، فإن هذه الأمور الواجب حفظها تتوافق مع المقاربة القائمة على الحقوق في التعامل مع الحياة الفردية والحياة الجماعية، حيث يجب الحكم على جميع الاتفاقيات والقوانين من حيث مدى توفيرها هذه الأمور الأساسية الواجب حفظها.

زعم بعض العلماء أن ثمّة روابط مباشرة بين الأمور الأساسية الواجب حفظها التي توفرها **مقاصد الشريعة** والمفاهيم الحديثة لحقوق الإنسان، في حين استخدم آخرون **مقاصد الشريعة** للدفاع عن فكرة إسلامية للديمقراطية، أو عن المساواة الجندرية.

← رغم أن ثمّة مَن يعتبر هذه الاستخدامات **لمقاصد الشريعة** مثيرة للجدل، لكنها قد تساعد ممارسي حل النزاعات الدولية في مواجهة الحجج القائلة بأن حقوق الإنسان والديمقراطية مفاهيم غربية أو غير إسلامية في الأساس.

وعلى نحو مماثل، ضمَّن الباحث الإسلامي رشيد رضا أهدافًا تتعلق بالإصلاح السياسي وحقوق المرأة في تفسيره لتداعيات **مقاصد الشريعة**، فحفَّز بذلك الاستجابة لتحديات **المعاملات** (الشؤون الاجتماعية، أي تلك التي لا تتعلق بالطقوس والعبادات). وكذلك ضمَّن محمد الغزالي العدالة والحرية. وأضاف محمد خاتمي الديمقراطية على أنها من التداعيات الضرورية **لمقاصد الشريعة** لأن الأول رأى أنها حاسمة للعدالة، في حين رأى الثاني أنها نقيض للدكتاتورية، التي هي مناهضة للإسلام.

ووفق هذه التفسيرات اللاحقة، فإن الجماعة في ظل **مقاصد الشريعة** تأتي قبل الفرد؛ والعدالة والحرية أمران حاسمان لعملها؛ والاختيار والإدماج والمشاركة تشكل جوهر الحكم القائم على الإرادة الشعبية؛ والإصلاح السياسي والجنساني وثيق الصلة بالمعاملات؛ في حين أن حقوق الإنسان والكرامة ضرورية لتحسين الحالة الإنسانية.

← إن التحرك نحو تفسير ديناميكي **لمقاصد الشريعة** - بعيدًا من اللغة القائمة على حفظ الذات لتشمل لغة أكثر استنادًا إلى الحقوق - له أهمية واضحة بالنسبة إلى ممارس حل النزاعات الدولية.

إن المقاصد الستة المذكورة أعلاه تبين بوضوح نقاط التقاء واضحة مع صكوك حقوق الإنسان والقواعد المعيارية الدولية التي وضعها المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. وقد عُبِّرَ عن هذه المقاصد أيضًا في الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وهي كلها تهتم بشكل أساسي بصون الكرامة الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان والتنمية البشرية.

← على هذا النحو، فإن **مقاصد الشريعة** تتسم بأهمية حقيقية لممارسي حل النزاعات الدولية لأنها توفر مصفوفة مقبولة يمكن من خلالها قياس الحوار والتفاوض ونتائجه – لا سيما أولئك الذين يحاولون التفاوض على ترتيبات الحكم الانتقالية و/أو النهائية في ما يتعلق بالمجتمعات ذات الأغلبية المسلمة؛ ذلك لأنها توفر قائمة مرجعية عملية يمكن من خلالها الحكم على هياكل الحكم أو تقديم الخدمات أو التدابير الأخرى التي يجب أن يحترمها كل من المجتمع وقادته.

← تعتبر **مقاصد الشريعة** أيضًا بالغة الأهمية بالنسبة إلى الأنماط الإسلامية المعاصرة لصنع السلام في ما يتعلق بالعالم الحديث، حيث تحدد بشكل ملموس أهداف الحياة البشرية التي يجب تحقيقها في المجتمعات. ويوفر هذا العمل الجماعي مجموعة من الأهداف المتسقة مع التحديات التي يواجهها العالم اليوم، إضافة إلى كونه جسرًا يربط بين النماذج المعاصرة والمقاصد الأساسية للإسلام.

مقاصد الشريعة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان

إن العديد من الحقوق المنصوص عليها في المعايير الدولية لا تجد تعبيرًا صريحًا لها في القرآن الكريم، أو في تعاليم مدارس الفكر الفقهي، أو حتى في **مقاصد الشريعة**. ومع ذلك، فإن هذه النصوص لا تنفي إمكانية التوفيق بين المبادئ الإسلامية والقواعد المعيارية الدولية.

تشير ورقة بحثية بعنوان **"الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المفسر كتابيًا" (من منظور إسلامي)**، إلى أن الدراسة لا تدّعي أنها "تقييم نهائي" لكيفية توافق النصوص الإسلامية أو عدم توافقها مع الالتزامات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكنها تسلط الضوء على الكيفية التي تؤيد بها **مقاصد الشريعة** بعض الأحكام الواردة في الإعلان.

بحسب هذه الدراسة، فإن القرآن الكريم والسنة النبوية ينظران إلى البشر جميعًا على أنهم متساوون في القيمة، ومتمتعون بحقوق وحريات غير قابلة للتصرف، فقط لأنهم بشر. وبالتالي، فإن هذه الحقوق تعد جزءًا لا يتجزأ من الرؤية الإسلامية للعالم، ويجب على جميع المسلمين والحكومات والمؤسسات المجتمعية الالتزام بها ورعايتها.

وعلى الرغم من أن تأطير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتوضيح مبادئه قد يكون حديثًا، فإن المفاهيم والقيم التي يسعى إلى ترسيخها - مثل العدالة والمساواة وحرية الإنسان - ليست غريبة عن الإسلام أو عن الشرائع الإلهية الأخرى[10].

← تمثل مقاصد الشريعة أداة مفيدة لممارسي حل النزاعات الدولية؛ فهي لا تكتفي بتوضيح أهمية القواعد المعيارية الدولية وهدفها في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة الخارجة من النزاعات، بل تعمل على تفسير هذه القواعد في سياق شرعي يُيسّر قبولها وتطبيقها. كما تساعد في دحض الثنائيات الزائفة التي يُقال غالبًا إنها تفصل بين الإسلام والغرب فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان.

[10] معهد الدعوة في نيجيريا.

2.4 مفاهيم أخرى داعمة

- الإباحة/الجواز
- التوازن
- مبادئ أخرى مفيدة

تعزِّز هذه المقاربة القائمة على الحقوق افتراضاتٌ ومبادئٌ قانونية أخرى داخل الإسلام، مثل مفاهيم الجواز والتوازن المشار إليهما أعلاه.

الإباحة/الجواز

يؤكد **مبدأ الإباحة** الشرعي في الإسلام أن الأصل في الأشياء الإباحة، ما لم يرد دليل شرعي يحظرها أو يحرمها صراحة. يستند هذا المبدأ إلى القاعدة الفقهية الشهيرة: "الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم". وبناءً على ذلك، فإن الافتراض الأساسي لهذا المبدأ هو أن الناس سيتصرفون وفق **الفطرة** التي هي خير بطبيعتها، ومن ثم يسعون إلى تحقيق مقاصد مباحة ما لم يثبت العكس. ويشبه هذا المبدأ إلى حد كبير المقاربة التي تتبناها الصكوك المعيارية الدولية تجاه تقييد الحقوق المشروطة؛ حيث يُلقى على عاتق السلطات العامة عبء تبرير التدخل في السلوك البشري وفق القانون، وليس على الأفراد تبرير أفعالهم ما دامت في إطار المباح.

← يعد هذا المبدأ ضروريًا لصانع السلام عند التعامل مع القضايا المرتبطة بتعزيز الحريات الأساسية أو التفاوض بشأن ترتيبات الحكم الانتقالي أو النهائي التي تسعى إلى حماية تلك الحريات. ذلك لأن مبدأ الإباحة يمنع الردود الرافضة بشكل قاطع على المقترحات، ويتيح مرونة التعامل مع الخيارات التي لا تخالف الشريعة، أو تكييفها تدريجيًا وفق السياقات المحلية والمصالح المشروعة.

التوازن

كما أشرنا سابقًا، فإن مبدأ التوازن حاضر في الممارسات الإسلامية المبكرة ومؤكد في القرآن الكريم. كلاهما يصرّح بأن التوازن ضروري عند تنظيم الحقوق التي تُعنى بالحياة الاجتماعية. وفي هذا السياق، يقول ديريليوغلو (2019):

> **"يمثل الإسلام التوازن والطريق الوسطي في جميع جوانب الحياة. على سبيل المثال، فهو ليس روحانيًا ولا ماديًا؛ واقعيًا ولا مثاليًا؛ رأسماليًا ولا اشتراكيًا؛ فرديًا ولا دولانيًا؛ مطلقًا ولا فوضويًا؛ دنيويًا ولا لذويًا، ولا غير دنيوي بحت أو رهبانيًا".**

يرتبط مبدأ التوازن ارتباطًا وثيقًا بفكرة الوسطية التي ذُكرت سابقًا، وكلاهما يُعزز مفهوم المصلحة العامة، حيث تخضع الحقوق الفردية لمقتضيات الصالح العام.

← يكتسب مبدأ التوازن أهمية خاصة عند التفاوض أو تبرير تسويات صعبة أو اختيار طريق وسطي قد يكون مطلوبًا بشأن بعض القضايا الاجتماعية المتنازع عليها. يُعد هذا المبدأ حلاً مثاليًا لمواجهة المواقف المتطرفة، سواء أكانت نابعة من شعور بالصلاح والغضب، أو بسبب استخدامها كتكتيك تفاوضي أو موقف للمماطلة أو رفض القرار.

مبادئ أخرى مفيدة

تتضمن المبادئ القانونية الأخرى التي قد تمثل فائدة محتملة لممارس حل النزاعات الدولية المبادئَ الخمسة العالمية التالية للفقه الإسلامي المستمدة من نصوص القرآن والحديث:

- يتم الحكم على الأمور وفق الأغراض التي تحققها (الأمور بمقاصدها):
- يجب إزالة الضرر.
- اليقين لا يزول بالشك.
- المشقة تجلب التيسير.
- العادات المُحكَّمة.

تؤكد هذه المبادئ الحاجة إلى:

- وضع الغايات نصب أعيننا في جميع الأمور، حين اتخاذ القرار.
- أخذ اليقين ووزن الأدلة على محمل الجد، وبذلك ترسيخ فكرة أن المرء يتصرف بناءً على ما هو مؤكد، وما هو متفق عليه، وما هو مؤيد بالبرهان.
- استشارة من يعرف أفضل.
- تجنب الخرافات والحجج التي لا صحة لها ولا أساس.
- كن دائمًا مفيدًا، وابحث عن طرائق فعالة لإزالة جميع أشكال الأذى والمعاناة من المجتمع، وبالتالي إرساء ضرورة منع الأذى في المقام الأول، وإن أدى ذلك إلى تأجيل فعل الخير؛ على سبيل المثال، قد يكون وقف القتال (الهدنة) في بعض الأحيان أفضل من العدالة الكاملة.
- أظهر التعاطف وقدم التنازلات، لا سيما لأولئك الذين يعانون صعوبات؛ لأن الصعوبة غالبًا ما تكون نذيرًا للحل إذا كان ثمّة تخفيف للضغط بحيث يمكن زيادة الحيز.
- احترام العادات المختلفة والجيدة للناس وطرائقهم لتحقيق الصالح العام، وبالتالي السماح بإمكانية إخضاع جوانب القانون للتقاليد العرفية للناس.
-

05 حقوق المرأة في أماكن الصراع ذات الأغلبية المسلمة

يتناول هذا الفصل قضية المرأة والسلام والأمن، ومسألة إدماج المرأة في الحياة العامة في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، استنادًا إلى المبادئ السبعة، والإطار القائم على الحقوق **لمقاصد الشريعة**، والأحكام الشاملة لميثاق المدينة، والتجارب المبكرة للنبي محمد ﷺ وصحابته.

النقطة الأولى التي يجب ملاحظتها هي أنه على الرغم من التقدم المحرز في دعم إدماج المرأة في عمليات صنع السلام في بعض السياقات الإقليمية، فإن التحديات والتفاوتات لا تزال قائمة. تواجه المرأة عقبات بنيوية وثقافية ولوجستية تحول دون مشاركتها الفعالة في عمليات السلام.

يهدف هذا الفصل إلى تزويد ممارسي الصلح الدوليين بفهم أكثر عمقًا لدور المرأة وحقوقها في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة. كما يناقش تمكين المرأة بشكل أكبر، وهو أمر بالغ الأهمية لبناء عمليات سلام تحويلية ومستدامة. يُبرز هذا الفصل وجهات نظر المرأة وتجاربها المتنوعة، بما في ذلك تأثيرات التقاطع بين الثقافة والدين على واقعها المعيشي. ويستعرض الاستراتيجيات التي يمكن لممارسي الصلح استخدامها لتجاوز المواقف الأبوية القائمة على الثقافة من خلال الاستعانة بمبادئ الشريعة ومقاصدها.

مع ذلك، يُقرّ الدليل منذ البداية أن هناك إشارات إلى المرأة في بعض النصوص القرآنية - مثل قوله تعالى: "الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ..." (النساء: 34) - التي أثارت أسئلة وانتقادات متكررة. لكن، عندما تُفحص هذه الآيات في السياق الأوسع للنصوص الأصلية، إلى جانب سلوك النبي (ﷺ) وصحابته وأفعالهم وأقوالهم، يظهر تفسير أكثر ثراءً للنصوص الإسلامية يدعم دورًا أكثر شمولًا وفاعلية للمرأة في المجتمع الإسلامي.

إن محتوى المبادئ السبعة **ومقاصد الشريعة** الستة، إلى جانب أحكام ميثاق المدينة وسيرة النبي، تُقدم تفسيرًا إيجابيًا يُعزز حقوق المرأة. تُوفر هذه المبادئ أساسًا قويًا لدور المرأة في المجتمع وصنع السلام، مؤكدين المساواة الأساسية بين البشر، بغض النظر عن النوع الاجتماعي، وتعزيز العدل والمسؤولية المتبادلة بين الرجال والنساء. يتماشى هذا الإطار الإسلامي بطبيعته مع السعي لتحقيق المساواة الجندرية، كما أكد القرآن الكريم في قوله تعالى:

"يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ" (الحجرات: 13).

تعبر هذه الآية صراحة عن المساواة الأخلاقية والروحية بين الرجل والمرأة، مع كون المتغير الوحيد المحدد هو التقوى والصلاح (عبادي 2022، 23). ولذلك، تُعد هذه الآية أساسًا للاعتراف بالمرأة كفاعل كامل في المجتمع ومواطنة لها حقوقها وواجباتها، وتوفر إطارًا شرعيًا يدعم حقوق المرأة من منظور ديني، يُكمل الأطر المعاصرة لحقوق المرأة. يمكن الاستفادة من هذا الإطار في تعزيز وحماية حقوق المرأة الأساسية، بما في ذلك حقها في التعليم، حقها في العمل، حقها في الحياة، حقها في الصحة، حقها في الميراث، وحقها في الحفاظ على ممتلكاتها.

← يؤدي التركيز على قيم الكرامة الإنسانية، العدالة الاجتماعية، والتضامن المجتمعي دورًا محوريًا في تطبيق مبادئ العدالة والإدماج والمساواة. كما يمكن توظيف هذه القيم في عمليات بناء السلام كجزء من دعوة أشمل لتحقيق التناغم والتماسك الاجتماعي وتعزيز المساواة الجندرية.

من الجدير بالذكر أن الافتراض القانوني بالإباحة الأصلية (**الاستحسان**) يلعب دورًا بالغ الأهمية في ضمان أن أي حدود أو قيود تُفرض على الحريات، سواء للرجال أو النساء، لا بد أن تُبرر بأدلة شرعية واضحة. يقع عبء الإثبات في هذه الحالات على من يحاول تقييد هذه الحقوق أو الحريات. وكما يُحرّم **استحلال** ما هو محرم شرعًا، يُحرّم كذلك تحريم ما هو مباح أو منعه دون دليل شرعي ظاهر.

1.5 ديناميكيات النوع الاجتماعي، والمعايير، والتفسيرات البشرية للنصوص الإلهية

مثل كل المجتمعات، الماضية والحاضرة، تواجه المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة تحديات كبيرة في ما يتعلق باحترام المساواة الجندرية، وحقوق المرأة، وأدوارها الاجتماعية والسياسية في الحياة العامة. ومع ذلك، فإن هناك شواهد تاريخية واضحة في الإسلام تدعم مبادئ العدل والمساواة، وتتحدى الممارسات الاجتماعية والثقافية التي تنطوي على التمييز ضد المرأة. لذلك، من المهم أن يتمكن ممارس الصلح الدولي من التمييز بين المثل الإسلامية الأساسية للمساواة الجندرية وبين الممارسات الثقافية الموروثة التي تعكس هيمنة ذكورية وتطورت في سياقات تاريخية محددة.

إن العلاقة بين الدين والمعايير الاجتماعية التقييدية أو القمعية معقدة، تمامًا كما هي الحال بين الدين والثقافة. فتجربة النصوص الشرعية وتفسيرها تتأثر بالسياقات الثقافية المحيطة. إن ديناميكيات النوع الاجتماعي داخل المجتمعات الإسلامية ليست أحادية، بل هي متشابكة ومتنوعة، وتعتمد على عوامل متعددة تشمل المعتقدات الدينية، والأعراف الثقافية، والظروف السياسية. وغالبًا ما تختلط المبادئ الشرعية مع العادات الثقافية أو الاجتماعية، مما يؤدي إلى منح العادات العرفية شرعية أقوى من النصوص الشرعية نفسها، خاصة في ما يتعلق بالحكم اليومي.

← بناءً على ذلك، قد يتطلب الأمر من ممارسي الصلح الدوليين الساعين إلى تعزيز المساواة الجندرية أن يعملوا على تفكيك العلاقة بين المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد الاجتماعية الموروثة. يهدف هذا التفكيك إلى إعادة فتح قنوات الحوار وتطوير فهم جديد لدور المرأة في المجتمع، استنادًا إلى القيم الإسلامية الأصيلة التي تؤكد على العدل والكرامة والمساواة، بعيدًا عن المؤثرات الثقافية التي قد تحد من حقوقها.

إن تمييز ممارس الصلح الدولي بين الممارسات الثقافية والعادات الاجتماعية من جهة، والمبادئ الشرعية الإسلامية من جهة أخرى، يمكن أن يتيح مسارات أكثر توافقًا مع القيم الدينية، مما يُسهم في تمكين المرأة وجعلها في طليعة جهود صنع السلام في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة. إن فهم ديناميكيات النوع الاجتماعي وتأثيرها في النزاعات يُعد أمرًا بالغ الأهمية لتطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز السلام المستدام. فغالبًا ما تُضخَّم الأدوار التقييدية وديناميكيات القوة غير المتكافئة خلال النزاعات، مما يؤدي إلى تفاقم التهميش والضعف الذي تعاني منه النساء والفتيات.

تشير بحوث مشروع المعايير الدولية إلى أن مفاهيم المساواة والتمكين تكون أكثر استدامة عندما تكون نابعة من داخل المجتمع نفسه ومتوافقة مع معتقداته وقيمه، إن التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي من خلال عدسة علمانية بحتة قد يُفقد الأطر الجندرية مصادر الشرعية والقيم التي يمكن أن تُسهّل إعادة التفاوض بشأن المعايير الجندرية الضارة.

على سبيل المثال، في العديد من البلدان الإسلامية، كانت الأطر الشرعية أساسية في تعزيز حقوق المرأة، بما في ذلك توسيع نطاق قوانين الأحوال الشخصية. وقد حدث ذلك في المغرب (Brooks 2020; Hursh 2012) ومصر (Mhajne 2022)، حيث لعبت هذه القوانين دورًا محوريًا في تمكين المرأة. وعلى العكس، فإن ربط حقوق المرأة بمفاهيم العلمانية فقط قد يؤدي إلى مقاومة من قبل العناصر الاجتماعية المحافظة، مما يعوق التقدم نحو تحقيق المساواة.

في الواقع، تدافع العديد من النساء في المجتمعات الإسلامية عن دمج الأطر الشرعية والحقوقية لتعزيز حقوقهن. وتُظهر تجاربهن أن المبادئ السبعة **ومقاصد الشريعة**، إلى جانب الممارسات الشرعية الأخرى المنصوص عليها في هذا الدليل، يمكن أن تُستخدم كأدوات فعّالة لتعزيز الحقوق الأساسية وحمايتها، تشمل هذه الحقوق: حق المرأة في التعليم، حقها في العمل، حقها في الحياة، حقها في الصحة، وحقها في الميراث وحفظ الممتلكات.

← إن أمثلة التزام النبي بدعم المرأة وتمكينها، وتشجيعه مشاركة المرأة في الحياة العامة وعمليات صنع القرار، والتحدث ضد الممارسات الضارة، مثل قتل الإناث، في القرآن الكريم وعلى مدار التاريخ الإسلامي، يمكن أن تفتح المجال لمشاركة المرأة وتوسع أدوار الرجال والنساء ومجالاتهم. وهذا يشمل، على سبيل المثال، إدراكًا حديثًا لأدوار الرجال والنساء في الحياة العامة والخاصة بدءًا من الأعمال المنزلية إلى المشاركة السياسية.

أمثلة تاريخية لمشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع السلام

ينبغي لممارس الصلح الدولي أن يُبرز الأمثلة الإيجابية العديدة لأدوار المرأة المسلمة، سواء التاريخية أو المعاصرة، في الأطر الإسلامية للحياة العامة وصنع السلام. لقد كان لكل من النساء والرجال دور في البيعة، التي تمثل تعهد الولاء للنبي ﷺ كزعيم سياسي وروحي. وتشير سورة الممتحنة، الآية 12، إلى طلب الله من النبي قبول بيعة النساء، مما يُظهر أن صوت المرأة كان ذا أهمية، وأنها كانت نشطة في الحياة العامة خلال العهد النبوي.

هذا يدل على أن مبادئ الشريعة ومقاصدها التي تدعو إلى إدماج المرأة في الإسلام، لا تُدعم فقط بذكر النساء في النصوص الشرعية والأحاديث النبوية، بل أيضًا بطبيعة الأدوار البارزة التي مارستها النساء. على سبيل المثال، تبرز النصوص الشرعية نساء مثل خديجة بنت خويلد، التي كانت سندًا للنبي في الدعوة، وعائشة بنت أبي بكر، التي لعبت دورًا محوريًا في نقل العلم النبوي، ونسيبة بنت كعب، التي شاركت في المعارك دفاعًا عن الإسلام.

إن هذه الأمثلة تدل على أن الإسلام المبكر قد منح المرأة أدوارًا بارزة في الحياة العامة، وأن هذه الأدوار لم تكن استثناء، بل جزءًا من منظومة شاملة تهدف إلى تحقيق العدل والمساواة بين الجنسين. ويمكن رؤية المزيد من التفاصيل عن أدوار النساء المختلفة في الإسلام المبكر في جدول رقم 2.

جدول 2: أدوار المرأة في الإسلام المبكر

أدوار المرأة في الإسلام المبكر

سياسي أم سلمة	ديني عائشة	عسكري خولة بنت الأزور	تعليمي أم سعد جميلة بنت أسعد الأنصارية	اقتصادي خديجة الكبرى
▪ - إحدى أمهات المؤمنين ▪ كان محمد يستشيرها في الأمور السياسية، لا سيما صلح الحديبية	▪ الزوجة الثالثة للنبي، والتي أُشيد بعلمها وقيادتها ▪ كانت معروفة بتوليها سلطة دينية، حتى إنها كانت تصحح أخطاء الصحابة بمن فيهم أبو هريرة	▪ صحابية كانت موقرة في عصرها وخارجه لشجاعتها العسكرية ▪ قادت في معركة اليرموك مجموعة من النساء ضد القوات البيزنطية	▪ امرأة قيل إنها علمت الرجال الدين ▪ كانت معلمة، فألقت دروسًا قرآنية على داود بن الحسين، أحد صحابة النبي	▪ كانت الزوجة الأولى للنبي محمد، ومبجلة كسيدة أعمال محترمة ▪ كانت أعمالها تتمتع بسمعة طيبة وكانت أكبر من جميع أعمال قريش الأخرى

مارست المرأة أدوارًا متقاطعة ومتعددة على مدار التاريخ الإسلامي، بما في ذلك الإسلام المبكر.
فكما ذكرنا أعلاه، تولت العديد من النساء أدوارًا سلطوية في مجالات مختلفة كمرشدات سياسيات، وقائدات دينيات،
وشخصيات عسكرية، ومعلمات، وما إلى ذلك... هذه مجرد أمثلة.

المصدر: The World For All Foundation

في موضع آخر، يُقدم التصوير القرآني لملكة سبأ نموذجًا قويًا لمجتمع مزدهر في ظل قيادة امرأة، حتى من منظور ديني. تُصوَّر ملكة سبأ كزعيمة حكيمة وقوية قادت قومها إلى الرخاء، وأبعدتهم عن الأذى، ويبرز هذا المثال أن الإسلام يعترف بقدرة المرأة على القيادة في المجال العام، ويدعو إلى استثمار هذه القدرات لتحقيق الصالح العام.

تجدر الإشارة إلى أن النساء في الإسلام المبكر قد بايعن النبي ﷺ بشكل مستقل، عند قبولهن الإسلام، دون تدخل من الأزواج أو الآباء أو أي قريب ذكر آخر. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، أن عبد الرحمن بن عوف، عندما كُلّف بالتشاور مع أفراد المجتمع في المدينة المنورة بشأن من ينبغي أن يخلف عمر بن الخطاب، استشار النساء والشباب والأطفال، حيث كان مهتمًا بآراء جميع المواطنين، مما يُظهر اهتمام الإسلام بمشاركة الجميع في صنع القرار (ابن تيمية، مقتبس في: DIN 2023b, 150).

يمكن أن يُشكل هذا الإطار الإسلامي قاعدة بنّاءة لممارس الصلح الدولي لتعزيز الإدماج الجندري، المساواة، والتنوع في عمليات السلام. كما يوضح عبادي (2022، 16):

> **تواجه دعاة حقوق المرأة والمساواة الجندرية في الدول ذات الأغلبية المسلمة بعد الصراعات عقبات، أبرزها المعايير الأبوية والثقافية، والاستغلال السياسي الداخلي والخارجي، والنظرة الجوهرية الدولية للمرأة في هذه المجتمعات.**

وكما لاحظ بعض الباحثين، فإن "الكتابات العلمية الإسلامية حول حقوق المرأة لا تزال نتاج تقاليد يهيمن عليها الذكور، وتعزز الفهم الأبوي لدور المرأة في المجتمع" (الحبري ٢٠٠٠). على سبيل المثال، تعمل العديد من الدساتير والأنظمة القانونية في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، سواء بوعي أو من دون وعي، على تعزيز هذه المفاهيم الأبوية. وتُختزل أدوار المرأة في كونها أمًّا أو زوجة أو ضحية، مما يُقلص من قدرتها على الاندماج الكامل في الحياة العامة.

إن الافتراضات التي تقوم عليها العديد من قوانين الأسرة - حيث يتم مساواة المرأة بالأطفال في هذه الأطر القانونية - تُعيد إنتاج وضع الأقلية للمرأة، وتفترض حاجتها إلى الحماية باعتبارها أضعف. إن اختزال المرأة إلى سياقها الأسري فقط، من خلال اللغة والممارسة، يُسهم في تعزيز المعايير الأبوية التي تُديم عدم المساواة الجندرية، لا سيما في القضايا المتعلقة بالزواج، والطلاق، والحضانة، والميراث.

على الرغم من ذلك، فإن العديد من هذه الأفكار هي نتاج مؤسسات اجتماعية وسياسية ووجهات نظر ثقافية أكثر من كونها تعاليم قرآنية. لذلك، فإن خلط القانون الديني بالمعايير المستمدة من الثقافة يؤدّي دورًا كبيرًا في التصنيف الحالي لحقوق المرأة في إطار وضع حماية خاص، أو في إطار قانون الأسرة. ويمكن هذا أن يعيق النضال الأوسع من أجل المساواة الجندرية، والمشاركة الكاملة للمرأة في الحياة السياسية والاجتماعية.

2.5 بناء إجماع كافٍ: نحو الإدماج المبدئي

إن التعامل مع الإدماج من منظور إسلامي أمر ممكن، حيث أدوات عديدة في صندوق الأدوات الإسلامي لتسهيل الإدماج الاجتماعي الشامل والهادف.

بذلك، فإلى جانب حماية الحقوق الأساسية، يمكن أيضًا أن يستخدم ممارس حل النزاعات الدولي التقليدَ النبوي لتعزيز معايير وبنى جندرية بديلة وأكثر صحة. كما ينبغي لنا أن ندرك أن النبي كان يجسد الرجولة الإيجابية بالنسبة إلى العديد من النساء المسلمات بالطريقة التي كان يؤدي بها بعض الأعمال المنزلية، ويصلح ملابسه، وتصرفه مع النساء.

← يمكن استخدام أمثلة الرجولة النبوية لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تسليط الضوء على النبي محمد. ويمكن أيضًا نشرها لتسليط الضوء على الأدوار المختلفة التي أدّتها النساء المسلمات في المجالات السياسي والديني والعام عبر التاريخ. ويمكن أن يكون هذا مفيدًا في توليد الدعم لإدماج النساء في إطار إسلامي.

يجب بناء أطر جديدة للتعامل مع التوترات المحيطة بالحاجة إلى حماية النساء (كضحايا للعنف) مع تأكيد حق المرأة في أن تُعامل كعاملة كاملة ومواطنة نشطة. ويوضح الشكل ٣ إطارًا استراتيجيًا يمكن ممارس حل النزاعات الدولية استخدامه للدفاع عن الإدماج المبدئي.

المصدر: Transformative Peace

← قد يكون من الضروري أن يتم الانخراط الاستراتيجي من جانب ممارس حل النزاعات الدولية في قضايا كهذه بالتعاون مع علماء الدين الذين يتمتعون بالشرعية الأخلاقية والروحية، ومن خلال إنشاء مجلس شورى مرتبط بالعمليات الرسمية وغير الرسمية.

3.5 استراتيجيات حقوق المرأة ومشاركتها

- دمج النوع الاجتماعي
- التثقيف
- المناصرة المحلية
- المعرفة
- الحوار
- اللغة

يمكن الإطار الإسلامي القائم على المبادئ الأولى وتجارب النبي أن يوفر لممارس حل النزاعات الدولية أدوات قوية لتعزيز الركائز الأربع الأساسية لأجندة المرأة والسلام والأمن: المشاركة والوقاية والحماية والإغاثة والتعافي.

الشورى: الهدف من الشورى هو تسهيل العملية التشاركية الشاملة في اتخاذ القرارات المستنيرة، حيث تؤخذ جميع العناصر المهمة في الاعتبار لتلبية الاحتياجات الجماعية للمجتمع. وباعتبارها ممارسة إسلامية مهمة، يمكن أن تعزز **الشورى** والمفاهيم الداعمة الأخرى مشاركة المرأة. فقد أمر الله النبي نفسه في القرآن (سورة آل عمران: 159)، "وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ" (الخاصة بالصالح العام). وهذا بيان عام يُظهِر أن جميع أفراد المجتمع أهلٌ للتشاور وللمشاركة في عمليات صنع القرار.

هناك عدد من الاستراتيجيات المعاصرة الراسخة لتعزيز تمكين المرأة وإدماجها، مثل قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 و1840 وأجندة المرأة والسلام والأمن. لذا، يحتاج ممارس حل النزاعات الدولية إلى أخذ هذه الاستراتيجيات في الاعتبار، وذلك حين تعامله مع المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، ويمكن دعم ذلك كله من خلال إطار صنع السلام القائم على المبادئ الإسلامية المنصوص عليها في هذا الدليل[11].

إن دمج **النوع الاجتماعي** وإعادة صوغ مشاركة المرأة أمر مهم جدًّا. على سبيل المثال، من المهم ضمان مشاركة المرأة في العمليات الدستورية والسياسية لتشمل هيئات صنع القرار المهمة. ثمة فرق بين التمثيل الرمزي والتمثيل الهادف؛ فالعلاقة بين المرأة والمخرجات الدستورية الإيجابية متينة تجريبيًا، لذا فإن تمثيل المرأة في تلك المستويات العليا لصنع القرار أمر مهم؛ إذ يمكن العدسة الاجتماعية السياسية أن تلقي الضوء على المشاكل المؤسسية والاجتماعية التي تمنع مشاركة المرأة والتصورات التي تحيط بالمرأة الناشطة سياسيًا.

[11] لمزيد من التفاصيل بشأن للمرأة والسلام والأمن في الإسلام، يُنظر: Abadi (2022).

التثقيف: تشير التجارب إلى أن التثقيف الشرعي والاجتماعي حول الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه المرأة في بناء السلام في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة يجب أن يُركز على المصلحة العامة والفوائد الجماعية لإدماجها. لذلك، ينبغي لممارس الصلح الدولي أن يعمل على تسليط الضوء على أن وجود المرأة كشريك استراتيجي ووكيل نشط للسلام يعزز المقاصد الكلية للشريعة، مثل حفظ النفس، والعقل، والنسل، ويسهم في تحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعي (Abadi, 2022).

في الحالات التي أُضفِيَ فيها الطابع المؤسسي على مشاركة المرأة، مثل اعتماد نظام الكوتا (الحصص)، كانت المرأة غالبًا ممثلة بشكل ناقص في هيئات صنع القرار الرئيسية. يتطلب تصحيح هذا الخلل تعزيز مفاهيم التمكين الشرعي التي تضمن مشاركة حقيقية وفعالة للمرأة في مواقع المسؤولية وصنع القرار.

وباختصار، لقد أُنتجت العديد من الكتابات العلمية الإسلامية حول المرأة من خلال التقاليد المهيمن عليها ذكوريًا، والتي أُشربت بمفاهيم أبوية عن المرأة. وعلى هذا النحو، فهي غالبًا ما لا تتوافق مع التعاليم القرآنية، حتى مع استمرارها في تقييد مشاركة المرأة ووصولها إلى السلطة في المجالين العام والخاص.

← في المناقشات حول إعادة صوغ أدوار المرأة، يجب على ممارسي حل النزاعات الدولية تأكيد العودة إلى فحص النصوص الأصلية (القرآن والسنة)، حيث ثمّة أمثلة كثيرة تسلّط الضوء على الأدوار الإيجابية للمرأة. فلهذه النصوص (من الكتاب المقدس والحديث النبوي) وزن كبير لدى الممارسين الدينيين. وبناءً عليها، يمكن التحدث ضد المعايير الثقافية والجندرية التقييدية والضارة. يمكن استخدام التفسيرات التي تأخذ في الاعتبار الغاية الأسمى لمقاصد الشريعة والمبادئ السبعة للمساعدة في صوغ إعادة تفسير المعايير الجندرية الحالية، ووجهات النظر في ما يتعلق بقيادة المرأة في الحياة السياسية والدينية. ويمكن أن يكون النظر في المقاصد مفيدًا أيضًا في تحديد التحيزات الثقافية اللاواعية والتفسيرات المناهضة للمرأة.

على سبيل المثال، تعد البرامج التي تعمل على تمكين القيادات الدينية النسائية وغرس الثقافة الدينية، مثل برنامج المرشدات في المغرب، أساليب منتجة محتملة لتفكيك هيمنة الذكور في المجال الديني.

المناصرة المحلية: تشير بيانات أخرى إلى أن الإصلاح الدستوري والتأسيس الرسمي لتدابير الإنفاذ لتعزيز المساواة الجندرية قد لا يكونان كافيين ما لم تتمكن المرأة من تنفيذ هذه التدابير عمليًا في البيئات المحلية. ومن المؤكد أن هناك حاجة إلى تطوير استراتيجيات مناصرة محلية تراعي المشاعر الدينية أيضًا.

المعرفة: يمكن تحدي المعايير الجندرية الأبوية من خلال المشاركة مع الزعماء الدينيين والتركيز على معرفة (دراية) المرأة بالدين. ويمكن استراتيجيات كهذه أن تحول مشهد التفسير الديني والمعرفة من خلال التأثير في التغيير الإيجابي في صفوف الزعماء الدينيين الموثوقين، وزيادة الأدوات العلمية المتاحة للمرأة ومشاركتها.

← يتطلب دمج النوع الاجتماعي تمكينَ المرأة وقبول كل من الذكور والإناث. وهذا من شأنه أن يساعد في حل مشاكل مقاومة الذكور واستبعاد الإناث لأنفسهن مع تغير التصورات المحيطة بالصدقية الدينية والقيادية للنساء.

الحوار: يمكن أن تساهم الحيزات التي تستخدم الحوار بدلًا من المناظرات لمناقشة الموضوعات المحظورة في الشعور بالأمان وتكون أكثر ملاءمة للانفتاح المعرفي. يساعد الحوار على تحويل المحادثة بعيدًا من المواجهة وتشديد المواقف الدفاعية (Robins and Jones 2009). وبالنظر إلى أن البلدان ذات الأغلبية المسلمة ليست متجانسة، لذا يجب أن يأخذ الحوار في الاعتبار المعايير المحلية ويعكسها.

← دمج منظومات المعتقدات الفردية والجماعية التي يمكن أن يتردد صداها مع المعتقدات القائمة مسبقاً. في المحادثات بشأن الموضوعات المثيرة للجدل، يحتاج ممارس حل النزاعات الدولية إلى تسليط الضوء على الأسس الدينية لإعادة التفاوض على معايير النوع الاجتماعي كوسيلة لإنتاج مسارات بناءة لإعادة التفسيرات الإيجابية.

يجب بناء الأسس على خلفية مشاركة المرأة في السياسة في الحقبات المبكرة في الإسلام، بما في ذلك مشاركتها في الاجتماعات المجتمعية المهمة، وعلى تاريخ المرأة كباحثة أو تبوّئها مناصب إدارية، مع تسليط الضوء على عزلة المرأة في الممارسات البيزنطية والساسانية في فترة ما قبل الإسلام (Ansary 2009).

اللغة: اللغة أيضًا عامل حاسم. فبدلًا من تهميش المرأة تحت بند لغة الحماية الخاصة الفظة أو تقليص دورها الأسري، ينبغي للغة الدستورية أن تركز على قدرات المرأة على القيادة، والأساس الثيولوجي الذي يدعم إدماجها بشكل هادف؛ إن تعقيد اللغة العربية يمكن أن يفسح المجال لتفسيرات عديدة للآيات القرآنية. لذلك ينبغي تحديد المصطلحات، وضمان أن يكون لدى جميع الأطراف الفهم نفسه للمفردات المستخدمة، حيث يمكن بشكل كبير تسييس كلمات معينة في سياقات ثقافية محددة.

إن توفير التعليم والفضاء ومنصات الحوار والفاعلية المحلية لتغيير شروط المرجعية من الداخل أمر مهم جدًّا. فيتعين على ممارس حل النزاعات الدولية أن يدرك أن الشريعة الإسلامية والمبادئ الثابتة يمكن أن تتسم بصدقية أكبر في المجتمعات المحلية. ويمكن اللغة العلمانية أن تنفّر بقدر ما يمكنها أن تمكّن.

← يجب أن نلحظ أن اللغة التي تؤطر دمج النوع الاجتماعي كوسيلة لتحرير المرأة من الدين، يمكن أن تعود بالضرر أكثر من النفع. وفي بعض الحالات، اعتُمِدَت مطالبات علمانية لإنقاذ المرأة وتحريرها من التقاليد الدينية والثقافية كجزء من تبرير الغزو الأجنبي، وبذلك ربطت تمكين المرأة بالإمبريالية الغربية. إن أمرًا كهذا يعقّد موقف المرأة في المجتمع، وفي المجالات الدينية المحلية والوطنية والإقليمية، حيث يُنظر إلى الأجندة النسائية على أنها تهديد ثقافي وديني للمجتمع. إن أمننة النوع الاجتماعي هذه تشكل عائقًا أكثر من كونها ميزة للمرأة في المجتمعات المستهدفة بأجندات الأمننة.

إن التعامل مع المساواة الجندرية من خلال عدسة علمانية فقط، سيحرم الأطر الجندرية من الشرعية الدينية والقيم التي يمكن أن تسهم في تمكين حقوق المرأة وتيسير إعادة التفاوض على معايير العلاقات بين الجنسين. إن فحص نقاط الدخول المختلفة، وإزالة الغموض، وضمان وجود آليات مساءلة خطوات مهمة. إن إشراك الزعماء الدينيين الذين هم حلفاء، ولديهم شرعية أخلاقية وروحية، يمكن أن يكون استراتيجيا فعالة لتعزيز حقوق المرأة، حيث يمكن هؤلاء القادة تقديم التوجيه والدعم للمجتمعات في ما يتعلق بأهمية المساواة الجندرية، والتحدث ضد المعايير الجندرية والثقافية المقيِّدة والضارة. ومن المهم أيضًا الاستثمار في البحث والنشر حول قضايا محددة تتعلق بالعدالة الجندرية، لا سيما خارج الأوساط الأكاديمية. وبهذه الطريقة، يمكن المثقفين والدعاة وقادة الرأي المسلمين أن يتعلموا عن الأدوات التي توجه التفكير الفقهي (**الاجتهاد**) وتنظمه، لا سيما **أصول الفقه** والقواعد الفقهية، **ومقاصد الشريعة**، حتى يتمكنوا من تقدير شرعية وجهات النظر المتنوعة والأكثر مساواة. وعلى نحو مماثل، يمكن توفير برامج تدريبية حول فقه إسلامي معاصر ينطبق على المرأة. وهناك حاجة أيضًا إلى دعم المزيد من عالمات الدين للحديث عن الإسلام وحقوق المرأة في وسائل الإعلام. ومن المهم أيضًا تدريب المزيد من النساء على عمليات الوساطة والمناصرة وبناء السلام.

← بناءً على ذلك، يمكن ممارس حل النزاعات الدولية أن يلجأ إلى مجموعة من الأدوات المتوافرة في التقاليد الإسلامية لشرح سبب أن إشراك المرأة بشكل هادف في جهود بناء السلام ليس مباحًا فحسب، بل إنه أمر بالغ الأهمية لتنمية السلام المستدام والشامل وبناء نظام سياسي عادل ومنصف وكريم في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة.

06 الإسلام وقوانين الحرب: أدوات ومفاهيم عملية أخرى

إن إطار حل النزاعات الإسلامية الذي يتناوله هذا الدليل يستند إلى سبعة مبادئ إسلامية شاملة وستة مقاصد للشريعة. وتعمل هذه المبادئ والمقاصد معًا كمصدر إلهام للمسلمين المنخرطين في النزاعات، وكجسر للتواصل مع المجتمعات الأخرى. كما أنها تستثمر قدرات الإسلام الناعمة في بناء السلام، مما يجعلها أداة فعّالة في يد ممارس الصلح الدولي الذي يعمل في سياقات مختلفة ومعقدة.

كما أُشير سابقًا، فإن المبادئ والمقاصد الواردة أعلاه تستند إلى القرآن الكريم والسنة النبوية كمصادر أساسية لصنع السلام. يستعرض هذا الفصل كيفية تطبيق النبي ﷺ لهذه المبادئ والمقاصد في حياته، بما في ذلك من خلال التعبير عن الواجبات الشرعية والأدوات الإسلامية التي استُخدمت في مواجهة النزاعات القبلية أو احتمالات نشوب العنف والقتال.

يتناول هذا الفصل خطبة الوداع للنبي ﷺ، التي تمثل خريطة طريق للمبادئ الإسلامية الجامعة، وكذلك قيادته الحكيمة في صلح الحديبية وميثاق المدينة. تُبرز هذه المحطات التاريخية كيف استطاع النبي ﷺ التوفيق بين الأطراف المتنازعة، وإبرام المعاهدات التي عززت السلام الإيجابي وأرست قواعد المجتمع العادل. تُوفر هذه الأعمال النبوية إرشادات توجيهية يمكن الاستفادة منها في التفاوض وبناء السلام، مما يجعلها ذات صلة مباشرة بعمل ممارسي الصلح الدوليين.

1.6 الإسلام وقواعد الحرب

لقد طوَّر المجتمع الدولي مجموعة راسخة من القواعد لتنظيم السلوك في أوقات الحرب، بما في ذلك معاملة المقاتلين وغير المقاتلين. وهذه القواعد لها نظيرها في الشريعة الإسلامية، حيث يُنظم مفهوم الجهاد الشرعي باعتباره قتالًا في سبيل الله وفق قواعد محددة للسلوك. تتضمن هذه القواعد التمييز بين المقاتلين الشرعيين وغير المقاتلين، كما تحدد مقدار الضرر المشروع الذي يمكن إلحاقه بالعدو (Kelsay 2007, 197).

يشكل حفظ النفس البشرية محورًا أساسيًا في مفهوم **الجهاد** الشرعي، استنادًا إلى قول الله تعالى:

"ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعًا" (المائدة: 32)، و"ولا تقتلوا النفس التي حرّم الله إلا بالحق" (الإسراء: ٣٣). ويعكس هذا الاحترام العميق قدسية الحياة البشرية في الإسلام، الذي يجعلها هدفًا يجب الحفاظ عليه إلا في الحدود الشرعية.

ومن النتائج المترتبة على هذا المبدأ، تحريم إهدار الموارد التي تدعم الحياة البشرية. وقد طُبِّق هذا المبدأ عبر التاريخ الإسلامي، لا سيما في فترات الحرب. فعلى سبيل المثال، وضع الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه قواعد واضحة لتنظيم القتال بعد وفاة النبي ﷺ). شملت هذه القواعد تحريم التمثيل بالجثث، وقتل الأطفال، والنساء، وكبار السن، واحترام الممتلكات التي لا تُستخدم في القتال، ما يعكس التزام الإسلام بتقييد العنف وحصره بما يخدم غايات شرعية محددة. وتضمنت قواعد القتال ما يلي:

- عدم الغدر أو الانحراف عن الصراط القويم؛
- عدم التمثيل بالجثث؛
- عدم قتل الأطفال أو النساء أو كبار السنّ؛
- عدم قطع الأشجار أو حرقها بالنار، وخاصة المثمرة منها؛
- عدم تدمير الأراضي المأهولة بالسكان؛
- عدم قتل أيٍّ من ماشية العدو، إلا من أجل الطعام؛
- عدم إيذاء أولئك الذين نذروا حياتهم لحياة الرهبنة.

كانت هذه المحظورات الشرعية التي فُرضت في زمن الحرب محل إجماع من معاصري النبي (ﷺ). ويؤكد القرآن الكريم هذه المحظورات بأمره المسلمين بعدم التعدي في القتال، حيث يقول تعالى: "وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ" (البقرة: 190). كما يُعزِّز القرآن هذا المبدأ بأمره الواضح في حفظ النفس، حيث يقول: "**مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا، وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا**" (المائدة: 32).

إن هذه المبادئ القرآنية تعكس روح القواعد الشرعية التي تنظم السلوك في أوقات الحرب، بما يتماشى مع **مقاصد الشريعة** في حفظ النفس وحماية الحقوق الأساسية. ومن اللافت أن كثيرًا من هذه التعاليم تتوافق مع القواعد المعيارية الدولية المعاصرة التي تحكم الحروب ومعاملة غير المقاتلين والمدنيين، مما يُبرز عالمية القيم الإسلامية في السلم والحرب.

6.2 مفاهيم إسلامية أخرى مهمة

تتعزز هذه التوجيهات الإرشادية بالمبادئ العملية التالية لحل النزاعات والتوجيهات التي وضعها النبي محمد:

الفتنة

في الإسلام، تُعد الفتنة، التي تعني الاضطراب أو الفساد الذي يهدد استقرار المجتمع ونقاء الإيمان، أمرًا يجب تجنبه بشدة. وقد ارتبطت **الفتنة** بأحداث الحرب الأهلية الأولى في المجتمع الإسلامي، مما أكسبها مكانة خاصة في التراث الإسلامي. يُستخدم هذا المفهوم لوصف مجموعة من الظواهر مثل الاضطرابات السياسية، والحروب الأهلية، والعقائد التي تهدد نقاء العقيدة الإسلامية، والتوترات بين السلطات الدنيوية والأقليات الدينية (Lifintseva, Isaev, and Shishkina 2015, 528).

يمكن لهذا المفهوم أن يكون ذا آثار إيجابية على بناء السلام، إذ يُسهم في توجيه الجهود نحو تجنب الفتن وإعادة الاستقرار إلى المجتمع. يُقدم هذا المفهوم إطارًا شرعيًا وأخلاقيًا يمكن استخدامه كأداة لتعزيز السلام من خلال اجتناب أسباب الفتنة والعمل على تهدئة النزاعات.

تُقدم تعاليم النبي رؤى قيّمة حول أهمية الابتعاد عن الفتنة والسعي لتحقيق السلام، حيث قال النبي: "نصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا".

وعندما سأل رجل النبي ﷺ كيف يمكن المرء أن يساعد الظالم، أجاب: "تكُفُّه عن الظُلم؛ فَذَاكَ نَصْرُكَ إِيَّاهُ" (**صحيح البخاري** 2444).

← هذا يؤكد كيف يمكن تفادي الفتنة أن يكون منصةً لحماية رفاه المسلمين وغير المسلمين، ولإعطاء الأولوية للسلام على الصراع. علاوة على ذلك، فإنه يغرس في المسلمين شعورًا بالواجب في السعي إلى حل النزاعات من خلال مساعدة إخوانهم ومواطنيهم على عدم الظلم (Huda 2010)

نقطة الانطلاق: لا ضرر

إن مفهوم "لا ضرر" موجود في التقاليد الإسلامية أيضًا للمساعدة في تعزيز قواعد الحرب المنصوص عليها أعلاه. فمما ورد في الحديث النبوي: "لا ضرر ولا ضرار!" (**ابن ماجه** 2340). لذا يجب تجنب إلحاق الضرر. كما تنص إحدى القواعد الإسلامية على أن "درء المفسدة [الضرر] مقدّم على جلب المنفعة". وفي هذا الصدد يُستنبط من حديث النبي أن "الدفع [منع وقوع الضرر] أولى من رفعه بعد وقوعه".

← من هذه الوصايا والمبادئ النبوية، يتضح أن نقطة الانطلاق لحل النزاعات وصنع السلام والحكم هي أنه يجب منع [وقوع] الضرر. يمكن أن تكون هذه أداة مفيدة لممارس حل النزاعات الدولية لأنها تضع تأكيدًا كبيرًا على وقف القتال والسعي إلى السلام، حتى في الحالات التي يُنظر فيها إلى الصراع على أنه محاولة "لجلب الخير". كما أنها قاعدة للحكم على التدخلات من الجهات الخارجية الفاعلة.

الهدنة وواجب التفاوض لإنهاء العنف

ثمة مفهوم إسلامي آخر مهم يتعلق بالقواعد التي تنظم الحرب هو الحتمية الإسلامية للتفاوض لإنهاء العنف؛ وهو ما يسمى **الهدنة**. أما المعنى الحرفي للهدنة فهو التوقف عن القتال، وهي تعني الهدوء، أما في الفقه الإسلامي، فتعتبر الهدنة التزامًا ملزمًا وشرعيًا. وفي حين أن القرآن لم يذكر عبارة هدنة، لكنها أول كلمة تستخدم في التاريخ الإسلامي بمعنى وقف القتال (الهدنة)، وتحديدًا في معاهدة الحديبية. وقد أبرمت المعاهدة مع القبائل المشركة في مكة، بعد النصر على المكيين وحلفائهم في معركة الخندق.

وقد نصت المعاهدة على وقف القتال مدة عشر سنوات بين أتباع محمد وقريش، والسماح للمسلمين بأداء الحج السنوي إلى مكة بسلام. حتى إن النبي تنازل عن لقبه وحقوق معينة للمسلمين في أثناء المفاوضات، على الرغم من اعتراض بعض الصحابة الذين وجدوا أن شروط المعاهدة مهينة وغير عادلة. لكنه فعل ذلك من أجل تحقيق قدر أعظم من السلام والصالح العام الطويل الأمد الناجم عن تطوير العلاقات السلمية. وفقًا لمعهد الدعوة (DIN 2022):

> **لقد أرست هذه المعاهدة وكثير من المعاهدات والتحالفات الأخرى التي أبرمها النبي والمسلمون الأوائل مع المجتمعات والأمم المختلفة الأساس لكثير من المعاهدات والمواثيق والعقود والدساتير ومذكرات التفاهم والاتفاقيات والتحالفات المماثلة التي دخلت فيها المجتمعات والأمم المسلمة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، من أجل تحقيق قدر أعظم من السلام والأمن والمصلحة العامة.**

يبين سلوك النبي وخلفائه أن تعاليم الإسلام تشجع على التفاهم والتعاون المتبادلين، بما في ذلك تقديم تنازلات عند الضرورة، من أجل تحقيق السلام والصالح العام الأكبر، أو **المصلحة** العامة، أو الشر الأقل (DIN 2019, 76–79).

إن النتيجة الأكثر شيوعًا **للهدنة** هي إلزام الأطراف المتصارعة على استخدام وقف العنف المزعوم للسعي إلى حل غير عنيف لخلافاتهم. وبذلك فهي أداة مهمة لتعزيز العلاقات السلمية والسماح لها بالتطور، وخلق مساحة للمفاوضات وإعطاء فرصة للسلام بين الأطراف المتحاربة.

إن الأصل هو أن تسود حالة السلام بين المسلمين، وبين المسلمين وغير المسلمين، وليس حالة الحرب. أما إذا نشب صراع مسلح، فيجب اعتباره **مؤقتًا** حيث يظل المسلمون ملزمين مواصلة الجهود لاستعادة الحالة الأصلية للسلام في أول فرصة ممكنة؛ فالمسلمون مطالبون بإنهاء الصراع المسلح عندما يمكن تحقيق السلام من خلال المفاوضات والوسائل غير العنيفة. ووفق مسح معارك النبي الذي أجراه معهد الدعوة النيجيري، ونوقشت في مؤتمر اسطنبول (DIN 2019, 74):

← من جميع الأدلة المتاحة، كان حمل النبي وأصحابه السلاح واضحًا للدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم وتأمين حرية ممارسة دينهم من دون أي شكل من أشكال الاضطهاد. ولا يمكن، أيضًا، وصف أي من الحروب التي خاضها النبي بأنها حرب "مقدسة"، بمعنى الحرب التي يُقصد منها نشر دين أو لأن العدو على دين آخر.

كما يزعم المعهد أن جميع حالات القتال في زمن النبي كانت دفاعية (**جهاد الدفع**)، وليست استفزازية أو عدوانية أو هجومية (**جهاد الطلب**) تجاه أتباع الديانات الأخرى. ومهما كانت دقة هذا الادعاء، فإن القرآن يؤكد مرارًا وتكرارًا القيود المفروضة على استخدام العنف في الحرب:

"...ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم[فصلت: 34)

"... وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ" (سورة البقرة:190)

"... وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ، فَإِنِ انتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ" (سورة البقرة: 193)

"وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ، ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ" (سورة التوبة: 6).

← إن قيمة الهدنة تكمن في أنها ملزمة أخلاقيًا، ووفقًا للسنة، هي موقف يجب على المسلمين السعي إليه من أجل الوصول إلى الحالة الطبيعية للسلام. ولذلك، يمكن نصح الأطراف المتنازعة - وخاصة من قبل علماء الدين؛ بالسعي إلى الهدنة وقبولها والالتزام بها.

إن الهدنة مهمة بشكل خاص لممارسي حل النزاعات الدولية لأنها تتيح إمكانية **وقف مؤقت للعنف**، فضلًا عن إمكانية تطوير **ترتيبات الحكم الانتقالي**، حتى يتم الاتفاق على قضايا الوضع النهائي.

الصلح والطبيعة الملزمة للمعاهدات

ثمة مفهوم آخر مهم في ما يتعلق بقوانين الحرب والتفاوض على وقف القتال (الهدنة)، ألا وهو الصلح. وهو يشكل عنصرًا ضروريًا من تقاليد صنع السلام النبوية، ويتعلق بالاعتراف بالطبيعة الملزمة لاتفاقيات السلام أو الهدنات. ويستند هذا التقليد إلى الآية القرآنية (سورة النحل: 91):

"وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا، إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ"

وفي مكان آخر، ينص القرآن الكريم على "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ" (سورة المائدة: 1).

الصلح هو إبرام اتفاق أو هدنة أو تسوية لإنهاء صراع أو منع ارتكاب مزيد من العنف. إن الحد من الصراعات وتعزيز التضامن الاجتماعي وتشجيع شكل من أشكال العدالة الإصلاحية بدلًا من الانتقامية هي كلها أهداف **للصلح**، بما في ذلك الحد من المفاهيم المدمرة للعدالة في السعي إلى **المصالحة** بين المجموعات.

لذا يمكن ممارس حل النزاعات الدولية استخدام الصلح لتسوية النزاعات التي "تشكل تهديدًا مباشرًا وفوريًا لأمن المجموعات العائلية وشرفها، والتي يمكن أن تؤدي إلى دورة من الانتقام، أو الثأر" (Said and Funk 2003, 155). ويميز هذا التركيز على الصراع العنيف **الصلح** من **التحكيم**؛ إذ يُستخدم التحكيم عادة للإشارة إلى البتّ في المطالبات المادية أو المعنوية المستقرة.

على العكس من التقاليد القضائية الغربية التي تُشدّد على المسؤولية الفردية وتحظر العقوبة الجماعية، فإن الإسلام يتبنّى مفهومًا أشمل للضحية والمسؤولية، يُفهم في سياق الجماعة. وفقًا لهذا التصور، تُعتبر أسر الضحايا جزءًا من المظلومين، في حين تتحمل أسر الجناة مسؤولية أخلاقية واجتماعية، إن هذا يعطي أهمية أكبر **للصلح** في السياقات العربية الإسلامية لأنه يعزز الشعور بالمسؤولية الأخلاقية التي تتجاوز الولاء القبلي. وفي صنع السلام، يعد الصلح ممارسة مشرفة توحي بالكرامة.

الشورى وضرورة الحكمة الجماعية والموافقة

يرتبط الالتزام الجماعي بتسوية النزاعات في الإسلام بواجب **الشورى** (التشاور). ولذلك، فعلى الرغم من أن النبي كان يتمتع بالإلهام الإلهي، فإنه فهم دوره على أنه ثلاثي: ناقل الأمر الإلهي؛ والحكم بين الناس؛ وكونه إنسانًا عاديًا.

وفي ما يتعلق بدوره الأول، كان النبي واضحًا في أنه ينبغي ألا يكون هناك تشاور، لأنه لم يكن هناك مناقشة أو مفاوضات حول مسألة قررها الله، وخاصة في مسائل العقيدة والأخلاق والعبادة. أما في ما يتعلق بالدورين الآخرين، فقد أدرك النبي وفهم أنه مستوحى من الله، لكن الاستراتيجيات والتكتيكات تتطلب الحكمة البشرية للتطبيق. وقد كان هذا صحيحًا بشكل خاص في مجال الدفاع والحكم، وغير ذلك من أمور **المعاملات**. وعلى هذا فقد اتبع النبي الأمر القرآني في هذا الصدد ـ "وشاورهم في الأمر" (سورة آل عمران: 159) ـ وسعى إلى صوغ نموذج للمجتمع الإسلامي باعتباره مجتمعًا "... وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ" (سورة الشورى: 38).

يمكننا أن نلاحظ تطبيق هذه الأوامر عندما واجه النبي جيشًا غازيًا من قريش في موقعة بدر. فسئل عما إذا كان اختياره للموقع بأمر من الله أم إنه مسألة استراتيجية، وعندما أجاب أنه استراتيجيا، اقترح أحد صحابته موقعًا أكثر استراتيجية رجّح كفة المعركة في النهاية لصالحهم. وعلى نحو مماثل، أخذ بمشورة أحد صحابته، سلمان الفارسي، بشأن حفر خندق حول المدينة المنورة، ما جعلها منيعة تقريبًا. وتثبت هذه الأمثلة أن أي زعيم ليس معصومًا من الخطأ أو يستطيع الحكم من دون استشارة الآخرين.

ومن المهم ذكر أن **الرجال والنساء** شاركوا بنشاط في عملية الشورى طوال حياة النبي، وكانت آراؤهم ونصائحهم موضع تقدير متساوٍ. هناك كثير من الأمثلة التي طلب فيها النبي النصيحة من النساء، واستشار زوجاته في القضايا العسكرية والسياسية. في الواقع، كان لأم سلمة دور حاسم بعد صلح الحديبية عندما أشارت على النبي بكيفية كسر الجمود بينه وبين صحابته (Abadi 2022, 16). كان النبي قد أمرهم بحلق شعر رؤوسهم، رمزًا لنهاية الحج والحاجة إلى العودة إلى المدينة، لكنهم لم يريدوا طاعته لأنهم ما زالوا غير راضين عن شروط المعاهدة. فأشارت عليه بحلق شعر رأسه أولًا وأنهم سيفعلون فعله، وهذا ما حدث.

العقد في العلاقات الدولية أو علاقات الجوار

إن **العقد** مفهوم إسلامي ذو صلة يُستخدم في التفاوض على وقف القتال (الهدنة) والمعاهدات. ففي عهد النبي، كان يُنظر إلى الالتزام بالعقود على أنه أمر بالغ الأهمية لإرساء السلام والوحدة والعدالة في المدينة المنورة، كما هو الحال اليوم. وبالتالي، فإن العديد من الآيات القرآنية تأمر المؤمنين بالوفاء بعهودهم (معاهداتهم)، حتى مع غير المسلمين (بما في ذلك المشركين) واحترام الاتفاقيات حتى انتهاء صلاحيتها ما التزم بها الطرف الآخر. على سبيل المثال، ينص القرآن الكريم:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ... (سورة المائدة: 1)

"وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا، إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ" (سورة النحل: 91).

إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ....." (سورة التوبة: 4)

"فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ..." (سورة التوبة: 7)

لقد دخل محمد وصحابته في العديد من التحالفات والدساتير والمواثيق والمعاهدات مع مختلف المجتمعات غير المسلمة بهدف تحسين العلاقات الدولية، والعلاقات بين الأديان، وحماية الحقوق والالتزامات المتبادلة وإقامة مجتمعات أكثر سلمية.

قواعد أخرى في التفاوض على المعاهدات

لقد أدى سلوك النبي والمعاهدات التي أبرمها أيضًا إلى تطوير القواعد التالية في الإسلام، والتي لا تزال ذات صلة عالمية حتى يومنا هذا:

- الأصل العام لصحة العقود هو رضا الطرفين،والشروط النافذة هي ما اتفقا عليه (Al-Zuhayli, 818)
- الضرر المعين يتسامح فيه لدفع الضرر العام؛
- الضرورات تبيح المحظور[12]؛
- الحاجة، عامة كانت أم خاصة، تعامل معاملة الضرورة؛
- دفع الضرر مقدم على جلب المصلحة؛
- الضرر الخاص يتسامح فيه لدفع الضرر العام؛
- الضرر الأقل يفضل على الضرر الأكبر؛
- الضرر الأكبر يزيله الضرر الأقل؛
- يجب أن يراعي ذوو السلطة على الناس مراعاة مصالح الناس في سلوكهم.

قواعد الاشتباك - دروس من سورة الحجرات

يجب الإشارة أيضًا إلى **سورة الحجرات**، وهي السورة الثالثة في ثلاثية سور المدينة، والتي تأتي بعد سورة الفتح، وهي السورة التي تشيد بمعاهدة أُبرمت بعد تفاوض لمنع الحرب. كان الغرض من **سورة الحجرات** هو تماسك وتنظيم السياسة الإسلامية الناشئة ووضع نموذج للسلوك السليم. كما أنها تضع البروتوكولات اللازمة للإدارة التي على المسلمين احترامها في لقاءاتهم مع المجتمعات والشعوب المتنوعة، وخاصة بعد انحسار حالة الحصار عن المدينة.

نزلت هذه الآية في السنة التاسعة **للهجرة**، والتي تسمى أيضًا "عام الوفود". وخلال تلك الفترة، زارت وفود عدة المدينة المنورة للبحث عن النبي، والالتقاء بالمجتمع الإسلامي، وقبول الإسلام. في هذه الآية، يعلن القرآن أن أصل البشرية واحد، وأن تنوع الأمم والقبائل موجود لتسهيل معرفة بعضهم البعض ومنع العداوة والبغضاء (سورة الحجرات: 13). ويدعم القرآن هذا البيان حول الوحدة الأساسية للبشرية من خلال، من بين أمور أخرى، تحديد السلوك الذي، إذا تم الالتزام به، من شأنه أن يحسن العلاقات بين الأشخاص والمجتمعات. وهذه البروتوكولات مفيدة لممارس حل النزاعات الدولية في التفاوض على إنهاء العنف، ومنع المزيد من الصراع، وتحقيق السلام الإيجابي.

تجنب الشائعات والتحقق: يخبر القرآن المؤمنين أنه إذا جاء "فاسق" بخبر، "فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ" (سورة الحجرات: 6). إن الخطر الذي تشكله الشائعات راسخ على المستوى الشخصي، ولكن إذا ارتقى إلى مستوى بين المجتمعات أو إلى المستوى الدولي، فإن خطر عدم الثقة أو الافتراء يتضاعف. لذا، فإن التحقق من الحقيقة أمر بالغ الأهمية.

التوفيق في المنازعات: في مواجهة الخلاف والشقاق، يوصي القرآن الكريم: "فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ [المتخاصمين]" (سورة الحجرات: 10). ولكنه يحذر من أن التجاوز المستمر يتطلب رد حازم، لأن أفضل نتيجة يجب أن تكون "فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا" (سورة الحجرات: 9).

[12] يُنظر كتابات Jalal al-Din al-Suyuti and Muhammad Uthman Shubayr, المقتبسة في: Laldin ٢٠١٣, 116؛ يُنظر أيضًا: Zaydan 2015, 107.

عدم السخرية: قد لا يكون مظهر الناس أو كيفية تقديمهم انعكاسًا حقيقيًا لقيمتهم؛ لذا ينصح القرآن الكريم: "لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ" (سورة الحجرات: 11). إن إدانة القرآن لهذا الميل إلى تصنيف الناس، وتصنيف المجتمعات، أو التعامل مع "الآخر" باعتباره كاريكاتيرًا وليس إنسانًا، يدفعنا إلى التغلب على التحيز والتمييز والشعور غير العقلاني بالتفوق.

عدم التشهير بالآخرين: يحدد القرآن عددًا من الطرق التي يمكن من خلالها أن نتجنب التشهير: وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ" (سورة الحجرات: 11)؛ فهذه الأمور كلها تندرج ضمن فئة "الظلم". فهي تفسد العلاقات الشخصية والجماعية، وتؤدي إلى التمييز أو الأفعال التي تسيء إلى الآخرين أو تؤذيهم.

تجنب الظن [الشك]: يقرُّ القرآن بمركزية الظن في إحداث الفوضى في العلاقات بين الناس: "اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ" (سورة الحجرات: 12). فالظن [الشكوك] هو جوهر نظريات المؤامرة، التي يربط منطقها بشكل زائف كل النقاط المتاحة، ولكنها لا تقدم بديلًا مقبولًا للإثبات والدليل.

عدم التجسس: إن من إحدى عواقب الظن [الشك] هي الرغبة في إشباعه من خلال المراقبة والتجسس. يقول القرآن ببساطة: "وَلَا تَجَسَّسُوا" (سورة الحجرات: 12). وفي حين أن التجسس متفشٍّ في العلاقات الدولية، فيجب اعتبار استخدامهما بشكل عام أمرًا مستهجنًا.

عدم الغيبة والنميمة: يقارن القرآن بين القيل والقال والغيبة وأكل لحوم البشر - أكل لحم ميت آخر - ويحذر المسلمين من الغيبة "وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا" (سورة الحجرات: 12). إن النميمة من علامات الجبن لأنها تنطوي على القذف والتشهير أو ترويج الشائعات دون أن يكون الأشخاص المعنيون قادرين على الدفاع عن أنفسهم.

← إن كل ما سبق يستجيب لميول طبيعية لدى البشر يمكن أن تعرض العلاقات الجيدة للخطر وتعيق جهود حل النزاعات وصنع السلام. وهي شخصية واجتماعية في الوقت نفسه. وبالنسبة إلى ممارسي حل النزاعات الدولية، فقد تشكل جزءًا من الأخلاق وقواعد التعامل.

علاوة على ذلك، فإن النبي محمد وصحابته تركوا للمجتمع الدولي مجموعة غنية من المبادئ والتعاليم الموجزة، بما في ذلك ما يتعلق بتحويل الصراعات، سواء في ما يتصل بالمجتمعات المسلمة أو غير المسلمة من خلا أساليب جديدة لتشكيل الدولة الشاملة.

07 الإسلام وتشكيل الدولة في أوقات الصراع

سوف يستعرض هذا الفصل مبادئ تشكيل الدولة والحكم التمثيلي والمواطنة كما وردت في التقاليد الإسلامية، وكما طبَّقها النبي محمد ﷺ في بدايات الإسلام. تقدم لنا المفاوضات النبوية التي أُجريت لوقف القتال (مثل الهدنة) ومعاهدات الصلح ومواثيق الحكم رؤى قيّمة حول كيفية صياغة ترتيبات الحكم الانتقالي في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة التي تعاني من الصراعات والانقسامات.

تُبرز هذه التجارب النبوية أهمية التوازن بين العدل الشرعي والمصلحة العامة في بناء نظم الحكم، مع التركيز على تعزيز التآلف المجتمعي والوفاء بمقاصد الشريعة المتعلقة بحفظ النفس والدين والعقل والمال والنسل.

1.7 من الصبر الاستراتيجي إلى الحكم الاستراتيجي

بعد الاضطهاد الذي عاناه المسلمون الأوائل في مكة، قام النبي محمد ﷺ وأصحابه بالهجرة من مكة إلى المدينة، تاركين وراءهم صراعًا منخفض الحدة ومقاطعة اقتصادية فرضتها قريش على المسلمين. اتسمت هذه الفترة باستشهاد وتعذيب من اعتنق الإسلام، وبإيذاء النبي ﷺ والمسلمين الأوائل، وباضطهاد مستمر دفع بعض المسلمين إلى الهجرة إلى الحبشة خشية الإبادة الكاملة لمن بقي في شبه الجزيرة العربية.

سعى النبي ﷺ تطوير تحالفات سياسية واجتماعية لتوفير حماية أكبر للمسلمين، لكن محاولاته قوبلت بالرفض وأحيانًا بالعنف. وعلى الرغم من ذلك، ظل النبي ﷺ متمسكًا **بالصبر الاستراتيجي** والمرونة السياسية، ملتزمًا بمقاصد الشريعة التي تقتضي حماية النفس والدين.

وفي أثناء مفاوضاته مع قبائل المدينة من الأوس والخزرج، أدرك النبي ﷺ طبيعة المدينة المتعددة الأديان والأعراق. وقد رأى أن الإسلام لم يستكمل بعد نظرية الدولة السياسية، وأن تحقيق السلام والأمن النسبيين كان أكثر أهمية في تلك المرحلة من فرض تصور نهائي للحكم، فقد كانت الأولوية لبناء درع الأمن والسلام المتبادلين، مما يُمكّن المسلمين من تصور نظام الحكم لاحقًا في ظل بيئة آمنة ومستقرة. ويعكس هذا المنهج الحكمة النبوية في الموازنة بين المبادئ الشرعية ومتطلبات الواقع.

في المدينة، لجأ النبي إلى اتباع الصبر الاستراتيجي:

- عند التعامل مع الاضطهاد في مكة؛
- في تحالفاته الاستراتيجية مع قبائل المدينة؛
- في هجرته الاستراتيجية من مكة إلى المدينة؛
- في تعزيزه الاستراتيجي كما ظهر في ميثاق المدينة؛ و
- في حكمه الاستراتيجي كما ظهر من خلال المواطنة الشاملة.

وقد خلص النبي إلى أن التنازل والتسوية عندما يخدمان القيم العليا للإسلام، فإنهما لا يتعارضان مع روح الإسلام.

يرتبط الصبر الاستراتيجي ارتباطًا وثيقًا بمبدأ التوازن والتنوع والاعتدال، كما ناقشنا سابقًا. وتوضح اختيارات النبي نفسه قيمة إبرام اتفاقات وعمليات الحكم الانتقالي والموافقة عليها كخطوات أساسية لتحقيق ترتيبات حكم أكثر مثالية للوضع النهائي.

يمكن لممارس حل النزاعات الدولية استخدام مفهوم الصبر الاستراتيجي عند محاولة التفاوض على ترتيبات الحكم الانتقالي القائمة على احترام المبادئ السبعة، تمامًا كما فعل النبي محمد في اثناء مفاوضاته على ميثاق المدينة.

← ونتيجة ذلك، فمن خلال بناء الثقة وتبني حالة انتقالية من المصالحة فقط أن يتمكن النبي والمجتمع الناشئ في المدينة من إرساء السلام والأمن النسبيين، والتعافي من صدمة الصراع والعنف والاضطهاد، ثم التفاوض على ميثاق المدينة.

2.7 تشكيل الدولة الإسلامية في أوقات الصراع – ميثاق المدينة

تفاوض النبي ﷺ على ميثاق المدينة بعد الهجرة، عندما بدأ في بناء مجتمع جديد في المدينة المنورة. ويُعد هذا الميثاق نموذجًا مبكرًا وقويًا ليس فقط على قدرة الإسلام على صنع السلام واستثمار القوة الناعمة، بل وأهم من ذلك، على مفهوم **الدولة المدنية** كإطار شرعي لتشكيل الدولة في الإسلام. فقد نص الميثاق على مبادئ مثل الشورى، ودمج قيم الإدماج والمساواة والحقوق والحريات، وممارسة الإرادة الشعبية.

إن النموذج الإسلامي **للمدينة المنورة** يتجاوز مجرد تقدير النبي (ﷺ)، ليصبح مرجعًا قيمًا مستمرًا يعكس ثوابت الإسلام، بدءًا من **العبادات** وصولًا إلى **المعاملات**. يسعى المسلمون، في رغبتهم محاكاة هذه التجربة، إلى تكييف **مقاصد الشريعة** مع السياقات الحديثة، ليس بالتقليد الحرفي، بل من خلال تطبيق المبادئ الشرعية بما يحقق مصالح العباد.

و تمثل الهجرة نقطة تحول في تاريخ الإسلام، حيث اختار النبي ﷺ وصحابته مغادرة مجتمع افتقر إلى حرية الاعتقاد والعبادة، وكان يهيمن عليه النظام القبلي والشوفينية العرقية، إلى جانب اضطهاد النساء وعبوديتهن. وهكذا، كانت الهجرة في أحد معانيها هروبًا من الإقصاء الاجتماعي، ورحلة نحو تأسيس مجتمع جديد يقوم على أسس المواطنة، والتضامن المجتمعي، وتقدير التنوع والاختلاف.

قبل إبرام ميثاق المدينة، نجح النبي ﷺ في التوسط لتحقيق السلام بين قبيلتي الأوس والخزرج، اللتين أصبحتا **الأنصار** بعد اتحادهما مع **المهاجرين** الذين جاءوا مع النبي ﷺ من مكة. من خلال ميثاق المدينة، لم يكتفِ النبي بتعزيز وحدة المسلمين من المهاجرين والأنصار، بل عمل أيضًا على دمج **أهل الكتاب** - من اليهود والنصارى - كمواطنين في المجتمع الناشئ.

وقد ضمن النبي ﷺ في هذا المجتمع الناشئ روحًا شاملة احتوت المسلمين واليهود والنصارى، وحتى المشركين **والمنافقين**، مما جعل ميثاق المدينة نموذجًا فريدًا لتحقيق التعايش السلمي وإرساء قواعد الحكم الشامل.

← ما يهم ممارس حل النزاعات الدولية هو أن كل من هذه المكونات من المجتمع احتفظ بهويته المنفصلة، ولكنها كانت ملزمة أيضًا بالحقوق والالتزامات المتبادلة للمواطنة. لذلك، فهي تشكل المحاولة الأولى للحكم في العالم الإسلامي ومثالًا أسمى للحكم الإسلامي الشامل في بيئة معادية للغاية.

3.7 المواطنة الشاملة وميثاق المدينة

يوفر ميثاق المدينة للممارسين في حل النزاعات الدولية أسسًا لتعزيز العديد من المبادئ والأعراف التي تدعم وتحكم الأشكال المعاصرة لصنع السلام، كما تنص عليها **إرشادات الأمم المتحدة للوساطة الفعالة** (UN 2012). وفي حين أن النص الأصلي غير متوفر، لكن يمكن العثور على الاستشهادات به في مجلدات الحديث، مثل السيرة النبوية لابن إسحاق، وغيرها. وتعكس هذه الكتابات المبادئ المعاصرة التالية:

- **الشمول** - جميع سكان المدينة مواطنون متساوون، وينص الميثاق على " وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين.... وأن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف".
- **المساواة أمام القانون** – يخضع جميع السكان بالتساوي أمام نفس القانون. "وأنه ما كان .... حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله..." .
- **حرية الاعتقاد** - يُسمح لكل شخص بممارسة عقيدته بحرية، ولكن ينبغي ألا يهدد ذلك الصالح العام. " لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم"..
- **المساواة في الواجبات** - إن تأسيس الحقوق يتناسب مع الواجبات والمسؤوليات. " وأن بينهم النصر على من دهم يثرب [المدينة] ... وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين" (المادة 24).

يجب أن نتذكر أن الميثاق كان الأول من نوعه الذي تم التوافق عليه في الجزيرة العربية. فقد وضع إطارًا متساويًا أو عقدًا اجتماعيًا لحكم العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين، حيث لا يُجبر أحد أو ينبغي ألا يُجبر على التحول حتى يتمكن الجميع من العيش بسلام معًا وممارسة معتقداتهم الخاصة. وعلى هذا النحو، فإنه يوفر لممارس حل النزاعات الدولية مثالًا موثّقًا لدولة مواطنة مسلمة شاملة.

4.7 الحكم الاستشاري (الشوروي) والتمثيلي

منذ زمن النبي ﷺ كان من المقبول وجود شكل من أشكال الشورى فيما يتعلق باختيار القادة إذا كان من المقرر الحفاظ على الشرعية السياسية والدينية والتقوى. وعلى الرغم من أن **شكل** التشاور قد تحوَّل تدريجيًا - من المجالس الاستشارية إلى الهيئات الانتخابية، إلى أشكال من الإجماع الكافي مثل تعهد الولاء والانتخابات الشعبية؛ إلا أن القوة الأساسية للمبدأ تبقى قائمة، ولا تنازع فيها.

بينما يزعم بعض الفقهاء أن الشورى تنص على وجه التحديد على الإرادة الشعبية وموافقة ترتيبات الحكم، يتفق جميع الفقهاء الإسلاميين على أن **الشورى** إلزامية. حتى إن بعض الفقهاء، مثل عبد الرحمن الكواكبي، يربطون ممارسة التشاور بالصلاح (Al-Raysuni 2011, 122). ولهذا السبب يضع العديد من العلماء المسلمين **الشورى** كمبدأ أساسي للحكم والقيادة وإدارة الشؤون العامة ووسيلة استباقية لحل النزاعات الإسلامية (Al-Raysuni 2011; Abdul Cader 2017).

الشورى ينص عليها القرآن والسنة النبوية، وهي مليئة بأمثلة على كيفية ممارسة النبي للشورى في حل معظم القضايا التي واجهت المجتمع المسلم. وهكذا، روى أحد الصحابة: " ما رأيت أحدا قط كان أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله" (**سنن الترمذي**). يقول القاضي ابن عطية (نقلًا عن: Al-Raysuni 2011, 9):

> **الشورى هي من أسس الشريعة الإسلامية وأشدها إلزامًا. لذا، يجب عزل من فشل في استشارة أصحابه ذوي المعرفة والتقوى. وهذه النقطة لا جدال فيها.**

حتى إن النبي محمد ﷺ كان مطلوبًا منه استشارة أصحابه في الأمور المجتمعية، ما يجعل الشورى واجبة على القادة، ومسؤولية جماعية. إن مثل هذه المشاركة في اختيار القيادة منصوص عليها في مبادئ الإسلام (سورة المائدة: 159).

"فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ، وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ، فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ، فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ"

علاوة على ذلك، في حين قد يختلف العلماء حول مدى مركزية **الشورى** في الإسلام، يبدو أن التشاور يجب أن يكون مع الأمة بأكملها، وليس فقط مع الخبراء أو النخب (أهل الحل والعقد) (Abu-Nimer 2000, 259). وبذلك، فإن كثيرًا من الآيات القرآنية توضح أن مسؤولية **الشورى** تشمل جميع أفراد المجتمع.

يجب أن تعتبر الحرية والمتطلبات للمشاركة في **الشورى** على أنها حق للجميع، إذ في ظل الإسلام يتساوى جميع البشر أمام الله. ووفقًا لهذا التحليل، فلا تقتصر المشاركة في **الشورى** على أي جنس، حيث إن الإجماع بين جميع الناس هو وسيلة مهمة لتعزيز المساءلة والإدماج والشفافية، حيث يصف القرآن ملكة سبأ بأنها زعيمة سياسية حكيمة وقوية استشارت مستشاريها لضمان السلام والأمان لمملكتها (سورة النمل: 32).

ويدعم هذا مبادئ أخرى تشير إلى أن مسؤولية ضمان شرعية الحكم، وتعزيز الدين، والحفاظ على المصالح العامة هي مسؤولية الأمة، وليس القادة السياسيين فقط.

← لقد أرسى ميثاق المدينة، إلى جانب الممارسات الإسلامية المبكرة للنبي، بعض الدعم لمفهوم "الإرادة الشعبية" في الإسلام في ما يتعلق بالموافقة على ترتيبات الحكم. وبموجب الميثاق، تتجذر الشرعية السياسية في اختيار المجتمع لزعمائه، الذين يظلون مسؤولين أمام القانون ويُطلب منهم التصرف بعدل، وبالنيابة عن المجتمع. ويضع هذا الشكل الجديد من الحكومة التمثيلية قيودًا مهمة على الحاكم تشبه المبادئ الحديثة للحكم واحترام حكم القانون. وفي قلب نظام الحكم هذا يكمن مفهوم الشورى.

5.7 عملية شاملة

باختصار، تضمن الشورى عملية تشاركية وشاملة في اتخاذ القرارات المستنيرة، حيث تؤخذ جميع المكونات والعناصر في الاعتبار لتلبية الاحتياجات الجماعية للمجتمع. وعلى هذا النحو، يقال إنها تخدم المقاصد التالية، من بين أمور أخرى:.

1. تحديد مسار العمل الأكثر صوابية؛
2. إزالة الذاتية والأنانية؛
3. منع الاستبداد؛
4. تشجيع التواضع؛
5. إنصاف الجميع؛
6. تعزيز الحرية؛
7. تنمية القدرات الفكرية والتفكير النقدي؛
8. زيادة الدعم لاتخاذ الإجراءات؛
9. إظهار الاحترام والتكريم للأشخاص الذين تتم استشارتهم؛ و
10. تعزيز حسن النية والوحدة.

← هذا مهم لممارس حل النزاعات الدولية لأنه في جوهره، يعتمد الشورى على حرية التعبير والفكر للعمل بشكل صحيح (أبو نمر 2010). وهو مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمبادئ العامة المذكورة أعلاه، فضلًا عن **مقاصد الشريعة**، التي تشكل جزءًا من النظام البيئي الإسلامي للسلام في دعم وحدة الخلق. يعد التشاور أمرًا أساسيًا في مهمة ممارس حل النزاعات الدولية (Al-Raysuni 2011, 26–39).

بناء على ذلك، تشكل **الشورى** أداة قوية للغاية ضمن أدوات حل النزاعات، وخاصة عندما يحاول ممارس حل النزاعات الدولي التفاوض على ترتيبات الحكم الانتقالي الشاملة في مرحلة ما بعد الصراع في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة.

6.7 الوسطية: من الثنائيات الزائفة إلى الطريق الوسط

أخيرًا، هناك مفاهيم أخرى في التقاليد الإسلامية تدعم دور الأمة في صنع السلام في أثناء أوقات الصراع. وتشمل هذه المفاهيم مفهوم **الوسطية** في القرآن الكريم (سورة البقرة: 143) الذي سبق أن تحدثنا عنه. ويتفق هذا مع التحليل المقدَّم إلى مؤتمر إسطنبول حول الحاجة إلى العودة إلى المبادئ الأولى وتطوير نماذج جديدة حساسة للإسلام للحكم الانتقالي القادر على تحويل المجتمعات المتضاربة في لحظات الأزمة والانتقال في العالم الإسلامي.

← **الوسطية** هي مرساة للإسلام حيث يمكن للأمة وممارسي حل النزاعات الدولية تحويل المناقشة بعيدًا من "ثنائية التطرف" ونحو "تقارب القيم الشاملة" بين التقاليد النصية الإسلامية والمعايير المعيارية الدولية، والتي يمكن أن تساعد بشكل أكبر في بناء نماذج جديدة للحكم الإسلامي من منظور البحث عن الطريق الوسط.

7.7 نماذج محتملة لتشكيل الدولة

في مؤتمر اسطنبول، اقترح السفير رسول أن الربيع العربي يُظهِر توقًا متجددًا للمسلمين لقيم الحرية والحكم الأكثر شمولًا مع الاحتفاظ بهويتهم كمسلمين. ومن المبادئ الأولى التي تم التعبير عنها أعلاه، يقترح أن النماذج المعاصرة المحتملة للدولة قد تكون مبررة وفقًا للمبادئ الإسلامية، وأشار إلى النماذج الثلاثة المحتملة التالية لتشكيل الدولة بعد الصراع:

1. الدولة العلمانية/المحايدة

وفقًا للسفير رسول، فإن **الدولة العلمانية/المحايدة** مدعومة بنظام انتخابي حيث يتم انتخاب الحكومة من خلال المشاركة الشعبية، ويتم ضمان الإدماج، ويتم ترسيخ الحقوق في الدستور أو ميثاق الحقوق. هذا الشكل من أشكال الدولة **العلمانية** ديمقراطي وشامل ويستند إلى الحقوق، ولكنه ليس علمانيًا بالضرورة بالمعنى الفرنسي للعلمانية، حيث تطالب الدولة بأن يكون الدين خاصًا من دون إظهار الهوية الدينية علانية. ونتيجة ذلك، فهي ليست دينية ولا معادية للدين. إن هذا النموذج من الدولة يسهل تلبية احتياجات جميع الطوائف الدينية، إما بالتساوي وإما بالتناسب. ويستمد النموذج القانون بشكل لا لبس فيه من قانون الحقوق والدستور. وهو يأخذ الدين في الاعتبار، ولكنه لا يلتزم بالتشريع وفقًا لنص أو تقاليد دينية. ومع ذلك، فإنه يحتاج إلى تنظيم الممارسات الدينية لضمان عدم انتهاكها القانون المدني.

2. المواطنة - دولة المواطنة

مثل الدولة العلمانية، تقوم **دولة المواطنة** على المشاركة الانتخابية الشعبية، وتستند إلى الحقوق، وتكون وشاملة، وموجهة لخدمة مواطنيها. وهي تظهر عناصر قوية من الدولة العلمانية من حيث إنها محايدة أو غير متحيزة في ما يتعلق بجميع الأديان. وهي تسعى جاهدة لتكون على مسافة متساوية من جميع الطوائف الدينية، ولكنها تراعي مواطنيها المتنوعين، وتراعي الحاجة إلى الاعتراف بجوانب القانون الشخصي وأفعال العبادة. ويكون المصدر الأساسي للقانون هو الدستور و/أو قانون الحقوق، على الرغم من أن قيم الدولة تتفق مع **مقاصد الشريعة**، والتي يمكن أن تكون أساسًا لقانون الحقوق.

3. الدولة المدنية

تقوم **الدولة المدنية** أيضًا على الإرادة الشعبية وتستند إلى الحقوق، وهي شاملة وتراعي الاحتياجات المتنوعة لمواطنيها. وهي تختلف عن الدولة العلمانية أو دولة المواطنة في العلاقة بين الدين والدولة. وتعترف الدولة المدنية بالطابع الأغلبية للأمة وبالتالي الدولة باعتبارها دولة ذات أغلبية مسلمة. وهي تستمد قيمها من **مقاصد الشريعة** وتتعهد بعدم انتهاك الإسلام نفسه. إنها لا تيسّر فحسب، بل تؤسس جوانب معينة. ومع ذلك، فهي تضمن حرية المعتقد والعبادة لجميع الناس من جميع الأديان. إن الاعتراف بالإسلام يسمح للدولة باشتقاق القيم الأساسية من **مقاصد الشريعة**، ولكن مع الاحتفاظ بدستور أو قانون للحقوق تستمد منه جميع القوانين، وإن كان ذلك مع تقييد الدولة بعدم انتهاك الإسلام. كما يتيح ذلك قوانين الأحوال الشخصية والعبادة، ولكنه قد يتضمن جوانب أخرى من الشريعة لا تتعارض مع أحكام الدستور.

إن كل من النموذجين، الدولة المدنية ودولة المواطنة، يعترفان بالطابع الغالب للأمة كأمة مسلمة في الأغلب، ويستمدان القيم من **مقاصد الشريعة**. وفي حين قد تتعهد الدولة المدنية بعدم انتهاك الشريعة الإسلامية مع الاحتفاظ بدستور أو قانون للحقوق، فإنها تضمن أيضًا عدم تعارض تفسير الشريعة مع قانون الحقوق أو أحكام الدستور.

بحسب السفير رسول، فإن كل من هذه النماذج يتفق مع مبادئ الإسلام المنصوص عليها في هذا الدليل والتطلع إلى إيجاد طريق وسط بين الدولة العلمانية/المحايدة التي تعتبر معادية للغاية للحساسيات الدينية والإسلامية للمسلمين والدولة الإسلامية الاستبدادية بشكل واضح. وتتضمن جميعها، بدرجات متفاوتة، احترام مبدأ الإرادة الشعبية والمشاركة في اختيار القادة فضلًا عن الحقوق والحريات الأخرى، واحترام الكرامة الإنسانية وفقًا لقيم **ومقاصد الشريعة** والمعايير المعيارية الدولية، كما تنعكس في إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

إن تحليل السفير رسول وقائمة الخيارات مستنسخة هنا (الشكل 4) لتعزيز المناقشة وتنبيه ممارسي حل النزاعات الدولية إلى اتجاهات ناشئة معينة في تشكيل الدولة الإسلامية بعد الربيع العربي. لا يتخذ الدليل أي وجهة نظر بشأن أي منها هو الأفضل، لكن النماذج تشكل مؤشرات مهمة للتقدم في التفكير الإسلامي بشأن ترتيبات الحكم في المستقبل. كما أنها توفر لممارسي حل النزاعات الدولية قائمة من خيارات الحكم الانتقالي القابلة للتطبيق في المجتمعات المنقسمة ذات الأغلبية المسلمة المتضررة من الصراع حيث لا يوجد إجماع كاف بشأن ترتيبات حكم الوضع النهائي.

	حربية	علمانية	مواطنة	مدنية	إسلامية
الشكل السياسي	▪ عسكري ▪ استبدادي/ ملكي ▪ علماني/ علماني	▪ ديمقراطي ▪ جمهوري ▪ ملكي دستوري	▪ ديمقراطي ▪ جمهوري ▪ ملكي دستوري	▪ ديمقراطي ▪ جمهوري ▪ ملك دستوري	▪ استبدادي ▪ ملكي ▪ ديمقراطي غير ليبرالي
الشرعية الشعبية	▪ انقلاب عسكري ▪ خلافة وراثية ▪ انتخابات	▪ انتخابات ديمقراطية شعبية	▪ انتخابات ديمقراطية شعبية	▪ انتخابات ديمقراطية شعبية	▪ انقلابية/وراثية ▪ تجاوز رجال الدين ▪ - انتخابات
مصدر السلطة	▪ إيديولوجي/ ديني ▪ إملاءات ▪ دستوري	▪ إعلان الحقوق ▪ القانون الأساسي ▪ الدستور	▪ وثيقة الحقوق/ القانون الأساسي ▪ **مقاصد الشريعة** ▪ دستور	▪ قانون الحقوق/ القانون الأساسي ▪ دستور ▪ مبادئ الشريعة الإسلامية وبعض الشريعة الإسلامية	▪ كتاب مقدس ▪ دستور ▪ شريعة إسلامية
الحقوق والحريات	▪ قمعية ▪ ديمقراطية غير ليبرالية ▪ حريات انتقائية	▪ الحقوق والحريات مكرسة دستوريًا	▪ حقوق وحريات - تقارب مبادئ الشريعة الإسلامية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان - لا ضرر	▪ الحقوق والحريات - التقارب بين مبادئ الشريعة الإسلامية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والحساسية للشريعة الإسلامية	▪ حقوق وحريات كما نصت عليها الشريعة الإسلامية ▪ تحت رقابة الدولة
مؤسسات الحكم	▪ المراقبة ▪ حماية ▪ حكم القانون غير الليبرالي	▪ حكم القانون المؤسسي الدستوري ▪ مركزية المواطن	▪ سيادة القانون المؤسسية الدستورية ▪ - مركزية المواطن	▪ دستورية ودينية ▪ المؤسسات تحمي وتوجه ▪ إدماج المواطنين	▪ مراقبة ▪ أمن ▪ حكم القانون غير الليبرالي
الدين والدولة	▪ الدين المستغل ▪ الدين المكبوت ▪ الإسلاموفوبيا الشعبوية	▪ علمانية، ولكن حرية العبادة: متساوية البعد وغير قابلة للاختراق من قبل الأديان	▪ محايد/غير متحيز ▪ حرية العبادة ▪ مساعدة الممارسة الدينية	▪ حرية العبادة القائمة على الدين ▪ تمكين احتياجات الأغلبية	▪ دولة دينية ▪ تفسير الشريعة الإسلامية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها

8.7 الحكم الانتقالي بعد الصراع

إن تعاليم النبي ﷺ والمبادئ الشرعية **ومقاصد الشريعة** التي تناولها هذا الدليل تؤكد أن من الواجب الشرعي على المسلمين احتضان السلام والعمل على إنهاء العنف متى وأينما أمكن ذلك. إن تحقيق مقاصد الإسلام عبر الوسائل السلمية، بما في ذلك التفاوض على المعاهدات وإقامة ترتيبات الحكم الانتقالي، ليس اختيارًا بل واجبًا شرعيًا ملزمًا.

إن المبادئ الشرعية، والمفاهيم الفقهية، والنماذج التي تناولها هذا الدليل ذات صلة مباشرة بعمل ممارسي الصلح الدولي، لا سيما أولئك الذين يشاركون في التفاوض على ترتيبات الحكم الانتقالي بعد الصراعات في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة المنقسمة. وبحسب رأي المؤلفين، فإن ترتيبات الحكم الانتقالي تمثل أدوات حاسمة في صنع السلام المعاصر، لأن إنهاء الصراعات المسلحة لا يعني بالضرورة انتهاء الخلافات السياسية.

تشير التجربة إلى أن العمليات الانتقالية المتفق عليها ضرورية لاستمرار إدارة التغيير، وحل الخلافات، وتحويل الصراع تدريجيًا قبل اعتماد عقد اجتماعي أو معاهدة جديدة. وباختصار، توفر هذه الترتيبات للمجتمعات والأطراف المتنازعة وقتًا ضروريًا لإعادة التجمع، والمصالحة، وإعادة بناء هياكل الدولة، من دون إجبار الأطراف على التخلي عن أهدافها الأيديولوجية بشأن كيفية تنظيم المجتمع.

ومن المهم أن ندرك أن وجود أي شكل من أشكال الحكم يضمن الأمن والعدل والاستقرار السياسي، ويمنع **الفتنة** والفوضى، هو **فرض كفاية** باتفاق العلماء. إن طبيعة الحكومات وأنظمة الإدارة ليست ثابتة، بل هي نتاج **الاجتهاد** الفقهي استجابة للواقع والسياق. لذلك، لا ينبغي أن تكون طبيعة الدولة مبررًا لتقويض حرمة الحياة أو الاستقرار السياسي في المجتمع.

تطور الدولة الانتقالية: من الفرض إلى الموافقة الشعبي

▪ وقف القتال ← حل النزاعات ← الوساطة من أجل السلام ▪ محادثات حول المحادثات ← التفاوض على المستقبل	**سلام مفروض/سلام متفاوض عليه**
▪ تقاسم السلطة: حكومة وحدة – تقاسم المسؤولية ▪ السلطة المزدوجة: المجالات الجغرافية للسلطة، المركز المحايد	**تقاسم السلطة الانتقالية**
▪ تحويل الثنائيات – الإسلامية والحربية؟ ▪ فتح الوسط – الإسلامية، المواطنة أو المدنية؟	**التخطيط للمستقبل**

المصدر: The World For All Foundation

بموجب المقاربات الإسلامية لصنع السلام الموضحة أعلاه، قد يكون المسلمون ملزمين بقبول الترتيبات الانتقالية إذا دفعت الضرر، ووفرت سلامًا فعالًا، ووفرت إمكانية تحقيق العدالة، ومن خلال هذا تعزز وحدة الإسلام في الأمد البعيد. والتسويات ليست أمرًا سلبيًا في الإسلام، لا سيّما عندما تكون مرتبطة بمبادئ مثل العدل أو **المصلحة** العليا. ومن الأمثلة على ذلك التسويات التي قدمها النبي في أثناء صلح الحديبية من أجل تحقيق قدر أعظم من السلام والأمن.

أما في ما يتعلق بالعدالة، فكما أوضح ابن تيمية:

> **صاحبها من خَلاق، ومتى لم تقُم بالعدل لم تقُم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يُجزى به في الآخرة". "فإذا أُقيم أمر الدنيا بالعدل قامت، وإن لم يكن لصاحبها من خَلاق، ومتى لم تقُم بالعدل لم تقُم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يُجزى به في الآخرة"** [13].

وبالنظر إلى أن العدل هو أحد السمات المميزة للنظام السياسي الإسلامي، فإن أنظمة الحكم يجب أن تتوافق مع مطالبه. ومن هنا، فإن الدولة إذا استطاعت، سواء من خلال ترتيبات الحكم الانتقالي أو غير ذلك، أن تضمن المشاركة الشعبية من خلال المواطنة الشاملة، القائمة على احترام الكرامة الإنسانية وترسيخ ثقافة الحقوق، فإنها ستكون كافية وفقًا لإملاءات العدالة الإسلامية والمبادئ والتعاليم الأخرى المنصوص عليها في هذا الدليل.

[13] ابن تيمية، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وزارة الشؤون الإسلامية، 1418، المجلد الأول، ص 29.

08 الخاتمة

يحدد هذا الدليل مجموعة من المبادئ الشرعية، والتعاليم النبوية، والمفاهيم الإسلامية، والنماذج المستمدة من القرآن الكريم، والسنة النبوية، وخطبة الوداع، وسيرة النبي محمد (ﷺ). ويهدف هذا الدليل، من خلال التركيز على النصوص الأصلية، إلى تجاوز خطوط الخلاف العقائدية بين المدارس الفقهية المختلفة، لتعزيز إجماع شرعي أوسع لصالح صنع السلام وبنائه. وعلى الرغم من اختلاف تفسير بعض النصوص بين المدارس، فإن أغلبها يُعتبر محل اتفاق، ولا يدّعي أنه المرجع النهائي في شرح الأشكال والأساليب الإسلامية لصنع السلام، مع إدراكه التنوع الفقهي واختلاف التقاليد الإسلامية. وفي حين يعترف بوجود اختلافات حقيقية بين المدارس الفكرية والفقهية التي نشأت بعد حياة النبي (ﷺ)، فإنه يشير إلى القواسم المشتركة التي تعكس مجموعة من المعايير الدولية المتعلقة ببناء السلام وقوانين الحرب. ويهدف الدليل، تماشيًا مع ممارسات الصلح الشرعي، إلى إيجاد أرضية مشتركة كأساس للعمل.

لا يزعم هذا الدليل أن الصراعات في البلدان ذات الأغلبية المسلمة ناتجة بالكامل عن الإسلام أو الدين. بل يؤكد أن هذه الصراعات غالبًا ما تكون مدفوعة بـمطالبات سياسية واجتماعية وعوامل غير دينية. ومع ذلك، فإن الطابع الثقافي الإسلامي لهذه المجتمعات يجعل أي حل للنزاعات مستحيلًا من دون مراعاة هذه الحقيقة. ومن ثم، قد لا يكون الدين سببًا أساسيًا للصراع، لكنه يظل جزءًا أساسيًا من آليات حله، فهو يعتمد بشكل كبير على **مقاصد الشريعة**، بدلًا من أي مجموعة محددة من قواعد الفقه المحلي التي تأثرت غالبًا بالعادات والتقاليد. ويوضح الفصل الخامس بشكل خاص أن دمج التقاليد المحلية مع الإسلام أدى في بعض الحالات إلى ظهور ممارسات أبوية واستبعاد النساء، وهو ما لا يتماشى مع التعاليم النبوية أو إرشادات القرآن الكريم.

وعليه، فإنه يسعى إلى توضيح كيف يمكن أطراف الصراع، المستقطبة أيديولوجيًا أو ثقافيًا، أن تجد نقاط التقاء بين الأساليب الإسلامية لصنع السلام والمعايير العالمية، كما ورد في صكوك الأمم المتحدة والميثاق العربي لحقوق الإنسان. يركز الدليل على مساعدة ممارس الصلح الدولي في التفاعل البنّاء مع المبادئ الإسلامية، مع اعتماد أساليب صنع السلام الحديثة لتعزيز استدامتها وارتباطها بالسياق المحلي.

من المناسب لممارس حل النزاعات غير المسلم أن يستشهد بالنصوص الشرعية مثل الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية كوسيلة لإقناع أطراف النزاع. فمن الأفضل أن يُترك هذا الدور لـممارسي الصلح المسلمين، الذين يتمتعون بشرعية دينية ومعرفة أكبر بالنصوص الشرعية.

يهدف هذا الدليل إلى تزويد كل من ممارسي الصلح الدولي، وأطراف النزاع، والجهات المانحة، وداعمي عمليات السلام، بإطار عمل شرعي لحل النزاعات يستند إلى الأسس الإسلامية. ويُكمل هذا الإطار أفضل الممارسات الدولية (الشكل ٦). ويأمل المؤلفون أن يُسهم هذا الدليل في جعل القدرات الإسلامية لصنع السلام أكثر إتاحة، بما يمكّن من تطوير أساليب دقيقة وملائمة للمجتمعات ذات الأغلبية المسلمة المتأثرة بالنزاعات أو الساعية إلى تغيير سياسي أو اجتماعي جذري.

الشكل 6: المبادئ الإسلامية للإدماج والسلام

الملحق (أ): المراجع

Abadi, Houda. 2022. "Seeking an Islamic Framework Towards Peacebuilding and Women's Inclusion." Firoz Lalji Institute for Africa, London School of Economics and Political Science. *https://eprints.lse.ac.uk/115252/1/Seeking_an_islamic_framework_published.pdf.*

Abdalla, Amr. 2001. "Principles of Islamic Interpersonal Conflict Intervention: A search within Islam and Western literature." Journal of Law and Religion 15, no. : 151–184. *https://doi.org/10.2307/1051517.*

Abdul Cader, Akram. 2017. "Islamic principles of Conflict Management." International Journal of Cross Cultural Management 17, no. 3: 345–363. *https://doi.org/10.1177/1470595817740912*.

Abu-Nimer, Mohammed. 1996. "Conflict Resolution in an Islamic Context: Some Conceptual Questions." Peace & Change 21, no. 1: 22–40. *https://doi.org/10.1111/j.1468-0130.1996.tb00253.x*.

Abu-Nimer, Mohammed. 1996. "Conflict Resolution Approaches: Western and Middle Eastern Lessons and Possibilities." The American Journal of Economics and Sociology, 55(1), 35–52. *http://www.jstor.org/stable/3487672*.

Abu-Nimer, Mohammed. 2000. "A Framework for Nonviolence and Peacebuilding in Islam." Journal of Law and Religion 15, no. 1/2: 217–265. *https://doi.org/10.2307/1051519*.

Abu-Nimer. 2010.

Ahmed, Nasai and Ibn Majah. 3057

Al-Hibri, Azizah. 2000. "An introduction to Muslim Women's Rights." In Windows of Faith: Muslim Women Scholar-Activists in North America, edited by Gisela Webb, 51–71. Syracuse University Press.

Al-Raysuni, Ahmed. 2011. Al-Shura: The Qur'anic Principle of Consultation (1st ed.). Translated by Nancy Roberts. International Institute of Islamic Thought. *https://doi.org/10.2307/j.ctvkc67gn*.

Alwani, Zainab. 2003. "Peace, Jihad & Conflict Resolution." American Journal of Islam and Society 20, no. 1: 166–169. *https://doi.org/10.35632/ajis.v20i1.1890*.

al-Zuhayli, Muhammad. Al-Qawa'id al-Fiqhiyyah.

Ansary, Tamim. 2009. Destiny Disrupted: A History of the World Through Islamic Eyes. New York: PublicAffairs.

Berghof Foundation. 2017. National Dialogue Handbook. *https://berghof-foundation.org/library/national-dialogue-handbook*.

Brooks, Christine. 2020. "The Role of Islamic Feminists in Moroccan Legal Reform: A Case Study of the 2018 Law on Violence Against Women." University of Texas. *https://hdl.handle.net/2152/85728*.

Cook, David. 2015. Understanding Jihad. Oakland: University of California Press.

Derelioglu, Atakan. 2019. "The Islamic Concept of Social Justice as a Means of Peace-Building Attainment within the Framework of Human Dignity and Social Relations." Presented at the 18th International Conference on Social Sciences, Lisbon, 17-18 May.

DIN (Da'Wah Institute of Nigeria). 2019. Al-Ameen: 40+ Lessons for Building Bridges and Breaking Barriers to Peace from the Life of Prophet Muhammad (pbuh). Part 1. Islamic Education Trust. *https://dawahinstitute.org/portfolio-item/al-ameen-book-2*.

DIN (Da'wah Institute of Nigeria). 2021 "What is Usul Al-Fiqh?" Islamic Education Trust. https://dawahinstitute.org/brave-tan/what-is-usul-al-fiqh.

DIN (Da'wah Institute of Nigeria). 2022. "The Prophet's (P) Concessions During the Treaty of Hudaibiyah." Islamic Education Trust. *https://dawahinstitute.org/brave-tan/the-prophets-p-concessions-during-the-treaty-of-hudaibiyah*.

DIN (Da'wah Institute of Nigeria). 2023. The Use, Misuse and Abuse of Jihad. Book 1. Islamic Education Trust. *https://dawahinstitute.org/portfolio-item/the-use-misuse-and-abuse-of-jihad-book-1*.

DIN (Da'wah Institute of Nigeria). 2023b. Democracy, Caliphate, And Islamic Governance: An Islamic Juristic Exploration of the Compatibility of Democracy with the Principles of Islamic Political Thought (Al-Siyasah Al-Shar'iyyah). Islamic Education Trust. *https://dawahinstitute.org/portfolio-item/democracy-caliphate-and-islamic-governance/*.

FBA (Folke Bernadotte Academy) and CCHS (Centre for Conflict and Humanitarian Studies). 2022. "Communique: Conference on Peacemaking and Statecraft in the Muslim World." Istanbul, 12 February. *https://chs-doha.org/en/News/Documents/Communique_Conference%20on%20Peace%20Making%20and%20Statecraft%20in%20the%20Muslim%20World%2012_02_2022.pdf*.

Huda, Qamar-ul. 2010. Crescent and Dove: Peace and Conflict Resolution in Islam. United States Institute of Peace Press. *https://www.usip.org/publications/2010/10/crescent-and-dove*.

Hursh, John. 2012. "Advancing Women's Rights Through Islamic Law: The Example of Morocco." Berkeley Journal of Gender, Law, and Justice 27, no. 2. *https://ssrn.com/abstract=2173872*.

Ismail, Muhammad-Basheer. 2017. Islamic Law and Transnational Diplomatic Law: A Quest for Complementarity in Divergent Legal Theories. Palgrave MacMillan.

Kelsay, John. 2007. Arguing the Just War in Islam. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Kheri, Abdallah. 2006. Islam and the So-Called War on Global Terrorism. Conference on Islam, Terrorism and African Development, University of Ibadan, Nigeria, 8–10 February.

Koopmans, Sven. 2023. Negotiating Peace: A Guide to the Practice, Politics, and Law of International Mediation. Oxford University Press.

Laldin, Mohamad Akram. 2013. Islamic Legal Maxims and Their Application in Islamic Finance. Kuala Lumpa: International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance.

Lifintseva, Tatyana, Leonid Isaev and Alisa Shishkina. 2015. "Fitnah: The Afterlife of a Religious Term in Recent Political Protest." Religions 6, no. 2: 527–542. *https://doi.org/10.3390/rel6020527*.

OSCE (Organization for Security and Co-operation in Europe). 2019. "Inclusion of Women and Effective Peace Processes: A Toolkit". *https://www.osce.org/secretariat/440735*.

Ramadan, Tariq. 2009. "Radical Reform: Islamic Ethics and Liberation". Oxford: Oxford University Press.

Robins and Jones. 2009

Sachedina, Abdulaziz A. 1990. "The Development of Jihad in Islamic Revelation and History." In Cross, Crescent and Sword: The Justification of War in Western and Islamic Traditions, edited by James Turner Johnson and John Kelsay, 35–51. New York: Greenwood Press.

Said, Abdul Aziz and Nathan C. Funk. 2003. "Peace in Islam: An Ecology of the Spirit." In Islam and Ecology: A Bestowed Trust, edited by Richard C. Foltz, Frederick M. Denny and Azizan Baharuddin. Harvard University Press.

Safiyanu, Sadiq. 2021. "The Principle of Diplomatic Immunity Under Islamic Law." International Journal of Social Sciences 5, no. 21: 42–52.

Smock, David and Qamar-ul Huda. 2013. "Islamic Peacemaking Since 9/11." United States Institute of Peace, Special Report. *https://www.usip.org/publications/2009/01/islamic-peacemaking-911*.

UN (United Nations). 2012. United Nations Guidance for Effective Mediation. *https://peacemaker.un.org/guidance-effective-mediation*.

UN (United Nations). 2020. Practical guidance for mediators to protect children in situations of armed conflict. *https://childrenandarmedconflict.un.org/wp-content/uploads/2020/10/Practical-guidance-for-mediators-to-protect-children-in-situations-of-armed-conflict.pdf*.

UN DPPA (United Nations Department of Political and Peacebuilding Affairs) and Centre for Humanitarian Dialogue (HD). 2019. Digital Technologies and Mediation: Toolkit. *https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/DigitalToolkitReport.pdf*.

UNITAR (United Nations Institute for Training and Research). 2010. A Manual for UN Mediators: Advice from UN Representatives and Envoys. https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/ManualUNMediators_UN2010.pdf.

United Nations General Assembly. 2017. United Nations Activities in Support of Mediation. Report of the Secretary General, A/72/115, 27 June. *https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/DPA%20Report%20REV9%20ENG%20WEB.pdf*.

USIP (United States Institute for Peace). 2021. Religion and Mediation: Action Guide. Washington DC. *https://www.usip.org/sites/default/files/Religion-and-Mediation-Action-Guide.pdf*.

Zaydan, Abd al-Karim. 2015. Synopsis on the Elucidation of Legal Maxims in Islamic Law. Translated by Habibur Rahman and Azman Ismail. Kuala Lumpa: IBFIM

"لا يكفي الحديث عن السلام، بل
يجب أن نؤمن به. ولا يكفي أن نؤمن
به، بل يجب أن نعمل من أجله"

إليانور روزفلت